هادي المدرّسي

لئلّا يكون صدام حضارات

الطريق الثالث بين الإسلام والغرب



دار الجديد

هادي المدرّسي

لئلّا يكون صدام حضارات

الطريق الثالث بين الإسلام والغرب

دار الجديد

تنفيذ وتوزيع شركة دار الجديد ش. م. م. ▫ صندوق بريد: ١١/٥٢٢٢ بيروت ـ لبنان ▫ نضد النصوص: سناء سلامي وجميلة هزيمة ▫ أنشاها كتاباً: علي حمدان ▫ ضبطها على أُصولها: محمود عساف.

التاريـخ بين النهاية والاستئناف

على سبيل التقديم

هل التاريخ اليوم في بداية انحنائه على الذات وسيعود، بعد استراحة قصيرة، إلى وضعه السابق بكل صراعاته، وحزازاته، وحماقاته؟

أم أنَّ التاريخ قد وصل إلى نهايته، بعد أن تكرَّس النظام الليبرالي على المستوى الدولي، كصيغة نهائية لا تقبل أي شكل من أشكال التغيير أو التحوير؟

وإذا لم يكن الأمر هذا ولا ذاك، فما عساه أنْ يكون؟

قبل الإجابة على هذه التساؤلات، لا بدّ من التأكيد على أنَّ العالم اليوم يقف على مفترق الطرق، فبعد أن انهار النظام العالمي القديم الذي كان يقوم على أساس «التجاذب السّلبي» نعيش اليوم في وضعية البرزخ، بين حالتين: إحداهما تحاول أن تجر النظام العالمي نحو الارتباط بالماضي، الذي لم يعد له وجود؛ والثانية تحاول ربطه بالمستقبل الذي لا يملك أحد تصوراً واضحاً عنه بعد...

فوضعنا اليوم يشبه وضع كوكب خرج للتو عن دائرة

الجاذبية المتقابلة مع الكواكب الأخرى، من دون أن يملك وجهة محددة أو اتجاهاً واضحاً.

غير أن الأمر لا يدور حتماً بين خيارين: إما العودة إلى الوراء، وتكرار الأخطاء ذاتها، والصراعات ذاتها، والحروب ذاتها؛ وإمّا الجمود على الوضع القائم باعتباره سقف التاريخ ونهايته، بل هنالك دائماً الطريق الثالث الذي يعتمد على «الواقعية الخيّرة» آخذاً بعين الاعتبار «الماضي» من دون أن يتجمّد عليه، و «المستقبل» من دون أن يضيع فيه...

لقد بشَّرَ البعض ـ بعد توقف الحرب الباردة ـ بنهاية التاريخ على أساس أنَّ سقوط الأنظمة التوتاليتارية، (الشمولية)، أدى إلى تكريس النظام الرقيب، بصفته نهاية النضال البشري من أجل كسب الحرية، وتحقيق المساواة، مُدَّعياً بأنَّ مصير الإنسان قد تقرر نهائياً في ظلّ هذا النظام، وأنْ لا شيء وراءه...

وفي المقابل، فقد بشَّرَ البعض الآخر باستمرار الحرب الباردة، ولكن بشكل مُختلف، مُدَّعياً أنَّ التناقض في الثقافة بين الكتل البشرية سوف يؤدي إلى الصراع بين حضاراتهم... مما يعني ـ بالضرورة ـ العودة إلى حالة «التجاذب السلبي» البغيض، مع تغيير بسيط في نوعية الأدوات، وتبدّل جوهري في أشخاص المحاربين.

وكما يبدو فإنَّ هاتين النظريّتين تنطلقان من رؤية تشاؤمية، وإنْ بنِسَبٍ متفاوتة.

فنظريّة «نهاية التاريخ» تعوزها الأدلّة، كما يعوزها الخيال الواسع.

أمّا نظريَّة «صراع الحضارات» فهي، بالإضافة إلى ذلك، مشحونة بعنصرية خفية، تشحذ العواطف نحو المواجهة، لأنَّها تقوم على أساس «نفي» الآخر، واعتبار حضارته شراً مطلقاً، وهي لذلك مجرد «دعوة للمواجهة» وليست نظرية لاستشراف المستقبل.

أمّا هذا الكتاب فهو يُبشِّر بتغيير جذري في حياة البشرية، خلال القرن القادم، وذلك من خلال نظام يعتمد «التجاذب الإيجابي» ويحاول إثارة الكوامن الخيرة في الإنسان بدل إثارة نوازعه الشرّيرة. ويبحث عن حل ثالث، بعيداً عن العوامل التي أدّت في هذا القرن إلى ارتكاب الكثير من الحماقات.

صحيح أن المستقبل لن يكون نوراً لا ظلمة فيه، ولكنّه حتماً لن يكون ظلمة لا نور معها. وهذا هو ما يدفعنا إلى التفاؤل بإمكانية أن تحاول البشرية تجميع نقاط الضوء في الحياة لتسليطها على الزوايا المعتمة في الطريق.

والمطلوب، ليس بالطبع تغيير طبيعة الإنسان ليصبح ملاكاً، إذ يكفي منعه من أن يتحول إلى شيطان، وذلك من خلال تصحيح زاوية رؤيته، وتعبيد طريق مسيرته.

إنَّ البشرية، برغم كل نقاط الضعف المتأصلة فيها، تمتلك الوسيلة اللازمة لتصحيح الأخطاء وتعديل الانحرافات. لأنَّها تمتلك القدرة على التغيير، ولذلك فهي من خلال تعديل

بسيط في بعض التصرفات يمكن أنْ تبدأ مسيرة جديدة يكون فيها هذا القرن بالنسبة إلى القرون القادمة بمثابة القرون الوسطى بالنسبة إلى ما تلاه من القرون...

وإذا لم يكن قد تحقق ذلك في الماضي، فليس لأنه لم يكن ممكناً، بل لأنَّه كان هنالك خطأ ما في التصرفات.

إنَّ بني آدم في هذه الأرض، مثل رُكّاب سفينة في عرض البحر، فإذا لم تصل سفينتهم إلى مبتغاها فلا بدّ من أنَّ هنالك خللاً في جهاز التوجيه، أو خطأ في القيادة، أو صدأ في بعض الأجهزة. ومع تعديل ذلك، تبدأ السفينة طريقها إلى أهدافها...

وهذا ما نعتقد أن البشرية ستقوم به في القرن القادم...

والكتاب الذي بين يديك هو محاولة في هذا الاتجاه... واللّه من وراء القصد.

هادي المدرّسي

١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

إستشراف المستقبل

لكي نصنع المستقبل المنشود، لا بد أن نستخلص الدروس من الماضي... كما لا بد من الانعتاق من دوّامته. فمن دون الأول، قد نكرر الأخطاء السابقة، ومن دون الثاني، لن ننطلق إلى المستقبل.

لم يكن سقوط الشيوعية، بما رافقه من مظاهر البهجة، داخل ما أسماه تشرشل بالستار الحديدي وخارجه، مجرد تطور تاريخي لشعوب تلك المناطق فحسب، بل إنَّه درس كبير للطرف الآخر من الصراع، وهو الغرب أيضاً.

وإذا كان البعض يميل إلى كتابة التاريخ من جديد انطلاقاً من هزيمة القوة السياسية للاتحاد السوفييتي السابق من دون حرب، فإن من غير الصحيح اعتبار ذلك نقطةً إيجابية مطلقة للغرب إذا لم يبتعد الغرب عن الأخطاء التي ارتكبتها الشيوعية في بلادها، ولم يستوعب الدروس التاريخية من سقوط الاتحاد السوفييتي.

لقد كان العالم يعيش على عكازتين وقد سقطت إحداهما، وهذا يعني أنَّه من الممكن أنْ يفقد العالم توازنه بحيث تسقط العكازة الأخرى لاحقاً، إلّا إذا كانت هذه العكازة من المتانة بحيث تتحمل

ثقل العالم ولم يكن الدود ينخَر فيها، كما كان الأمر في العكازة التي سقطت.

وكما أنَّ دخول الغرب في صراع عسكري محتمل مع الاتحاد السوفييتي السابق كان سيؤدي ـ في حال وقوعه ـ إلى هزيمة الأخير، ولكن مع ترك آثار عميقة في بنية الغرب بحيث إنَّ الثمن الذي كان يمكن أن يدفعه حينئذ كبيرٌ جداً. كذلك الأمر اليوم في هزيمة الاتحاد السوفييتي السياسية، لأن هذه لم تمرّ من دون أن تترك آثارها على الغرب أيضاً.

نهاية أمبراطورية الشيطان

لقد وصف الاتحاد السوفييتي بأنَّه أمبراطورية الشيطان، وكان في ذلك الوصف الكثيرُ من الحقيقة، ولكن يا ترى هل يعني سقوط هذه الأمبراطورية، سقوط الشيطان نفسه أم أنَّ أمبراطوريته هي التي سقطت وأن الشيطان يمكن أن يبحث عن أمبراطورية أخرى في مكان آخر ليقيم فيها سلطته؟

إنَّ الهزيمة النهائية للشيطان لن تتم إلّا إذا صنعنا البديل الحضاري لممارساته في أمبراطوريته.

لقد عاش الغرب خلال النصف الثاني من هذا القرن في عالم يسوده التصادم بين قوتين عظميين تحركهما، بطريقة أو بأخرى، إيديولوجيتان تتناقضان حيناً وتلتقيان حيناً آخر.

فكان الصِّراع بين الشرق والغرب ـ كما يحلو للبعض أن يسميه ـ الطابع المميز لتلك الحقبة من الزمن.

وكان مركزا ثقل هاتين القوتين، أي الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، يتواجهان عبر خطوط مختلفة في آسيا وأوروبا

وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكانت كل قوة تدعم أصدقاءها المتنافسين في الصِّراعات الإقليمية في مختلف مناطق العالم، كما كانتا تتجابهان في حروب أهلية هنا وهناك.

الآن سقطت إحدى القوتين من دون أن تفقد قوتها العسكرية، إذ توزَّعت أسلحتها بين الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفييتي وحصلت على استقلالها، وبين روسيا الأم...

وهكذا فإنَّ المجابهة قد انتهت وبقي على الغرب أن يخرج من دوامة ذلك الصراع، وإلّا لكان الغرب مثل ذلك الذي دار حول نفسه فترة من الزمن حتى أُصيب بالدوار وعندما جلس على الأرض راح يظن أن العالم لا يزال يدور حوله بينما كان كل شيء ساكناً.

أجل... إنَّ على الغرب أن يتخلص من آثار ذلك الصراع.

ولا تفوتنا الإشارة هنا إلى أن هذا الحديث لا يخص الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، لأن الطرف المنتصر من سقوط الاتحاد السوفييتي ليس فقط الولايات المتحدة، بل هو أطراف ثلاثة وهي:

ـ الشعوب التي عانت من الأنظمة الشيوعية، وهي التي أسقطتها في نهاية المطاف.

ـ الشعوب التي كانت في معرض الخطر الشيوعي في مختلف أرجاء العالم.

ـ الغرب بكل دوله، وإن كان المركز تمثله الولايات المتحدة الأمريكية، كما كانت روسيا تمثل المركز بالنسبة إلى الاتحاد السوفييتي.

وهذا يعني أن النظرة إلى ما بعد سقوط الشيوعية يجب أن تكون شمولية، تأخذ بعين الاعتبار مصالح كل هذه الأطراف، حتى لا تتكرر تجربة أمبراطورية الشيطان بشكل أو بآخر، في أي مكان من العالم.

متطلبات العالم الجديد

لقد أدى الصراع بين القوتين العظميين إلى اعتماد المركزية المطلقة في الاتحاد السوفييتي السابق وإلى اعتماد نوع من المركزية في الغرب أيضاً حتى أصبح التقابل وكأنه بين أمريكا من جهة وروسيا من جهة ثانية.

من هنا يبدو أن أبعاد فكرة المركزية أمر ضروري لبناء عالم جديد.

إن هذا الحديث يقودنا إلى التساؤل التالي: ما الذي يجب أن يفعله الغرب الآن، وماذا يجب على الولايات المتحدة الأمريكية بالذات؟

هل على أمريكا أنْ تعتزل العالم أم أنْ تقوده، وهل على الغرب أنْ يخترع عدوّاً جديداً ليحاربه أم عليه أنْ يحاول التخلّص من دوّامة العدو الخارجي لينعم بالسلام والاستقرار؟

غالباً ما كانت الحلول في زمن المجابهة خلال النصف الثاني من القرن الماضي لا تتعدى حلّين: إما القبول بالولايات المتحدة الأمريكية بكل ما لها وعليها، أو القبول بالاتحاد السوفييتي بكل ما له وما عليه.

لذا كانت الألوان لا تتعدى الأسود والأبيض في نظر الكثيرين، وربما كانت ظروف الحرب الباردة هي التي تفرض مثل تلك الرؤية، ولكن مع سقوط أحد الطرفين فإن هنالك حلولاً أخرى؛ أي أن أمام البشرية خياراً ثالثاً في كل مشكلة.

فمثلاً، إن الحديث عن الولايات المتحدة الأمريكية، وهل أن عليها أن تعتزل العالم أو أن تقوده، هو حديث غير واقعي، فهنالك خيار ثالث وهو البقاء في العالم والمساهمة في نموه مع إبعاد فكرة المركزية التي كانت تسود أيام الحرب الباردة.

إن الثنائية التي كان العالم يخضع لها، إمّا الشيوعية وإمّا الليبرالية الغربية، هذه الثنائية أيضاً قد سقطت، ومع سقوطها لا يجوز اختراع

نقيض آخر وعدو آخر وجهة أخرى للإبقاء عليها، لأن البناء على الوهم يصنع الأوهام ولا يصنع الحقائق.

لقد مرّ على انهيار الشيوعية وقت طويل ولكن الأحداث دلت على أن ذلك لم يكن كافياً أبداً لكي ينعم العالم بالاستقرار. فلقد شبّت حروب صغيرة ولكن ضارية، وبرزت نزاعات متعددة، وشهد العالم تدخلات عسكرية لقوى صغيرة أو كبيرة في أكثر من مكان.

وهذا يعني أن سقوط الشيوعية لم يكن كافياً لكي يدخل العالم في عصر من السلام المطلق.

هذا بالإضافة إلى ما هنالك من نقاط توتّر مختلفة مرشّحة للتحول إلى حرب ضروس؛ الأمر الذي يجعل مهمة الغرب أصعب من السابق.

وإذا كان البعض قد ظنّ بعد سقوط الشيوعية أن العالم ذي القطب الواحد أصبحت إدارته أسهل من العالم ذي القطبين المتناقضين، فإن الحوادث المرّة التي حدثت في السنوات التي تلت دخولنا في عصر العالم ذي القطب الواحد تدل على تفاهة هذا الرأي.

فلقد فشل الغرب في إيقاف الحرب الأهلية الدامية فيما سُمّيَ يوغسلافيا السابقة، وفشل أيضاً في حل المشاكل الحدودية في أكثر من مكان مثل المشكلة الحدودية بين أذربيجان وأرمينيا، كما لم ينجح، حتى بعد تدخله في بعض المناطق، في فرض السلام والأمن والاستقرار. فالتدخل الأمريكي والغربي الضخم في تحرير الكويت لم ينفع في تحرير المنطقة من الظلم، لأنه لم يضع حداً لنظام صدام حسين الدموي في العراق.

أما التدخل في الصومال فقد أدى إلى أمرين متناقضين، هما:

- بروز الأمل في تدخلات إنسانية لمصلحة الشعوب.

- سقوط هيبة الأمم المتحدة وتلوث سمعتها بسبب الأخطاء

العسكرية والسياسية التي رافقت هذا التدخل.

ففي الوقت الذي لم تطلب حكومة رسمية تمثل الشعب الصومالي من أية جهة أنْ تتدخل في الصومال، فإن القوات الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتحت راية الأمم المتحدة، تبرعت للتدخل وتدفقت بغزارة ثم تحولت إلى قوة تحارب إحدى الفصائل المتحاربة هناك، وأصبحت تلك القوات طرفاً في الصراع القائم، وتحولت مهمتها من مهمة إنسانية بحتة إلى مهمة فرض الأمن والنظام والحلول محل الدولة الإقليمية؛ في الوقت الذي لم تقم الأمم المتحدة بأي رد فعل يذكر في البوسنة، (يوغسلافيا السابقة)، بالرغم من وقوع مآسٍ ذكّرت العالم بمآسي الشعوب إبان الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من دعوة التدخل من قبل حكومة رسمية معترف بها في البوسنة.

قد يقول البعض هذا هو الخيار المطروح، ولا خيار غيره في كل المناطق. فعندما تدخلت القوات الغربية في تحرير الكويت لم يكن ممكناً التمادي في التدخل حتى إسقاط صدام حسين، وكذلك الأمر في الصومال، وأيضاً في يوغسلافيا. وهذا هو مكمن الخطر الذي يجب الانتباه إليه لأنه يكشف عن أنَّ المصالح هي التي كانت تحرك القوات الغربية وليست المبادىء، وهذا يعني أنَّ سقوط الشيوعية لم ينته إلى انتصار المبادىء المناقضة للشيوعية.

وما يجب ذكره هنا هو أنَّ الأمر لا يدور بين الاختيار بين المصالح أو المبادىء، فليس من الصحيح أن نفترض دائماً أن مبادىء الحق والعدل تتناقض مع مصالح الناس هنا وهناك.

نعم... إنَّ المصالح قد تتناقض مع القيم والمبادىء، ولكنها قد تتفق معها أيضاً، وإذا اتفقت فليكن التدخل بشرطه وحدوده؛ أي بشرط أنْ يكون التدخل يأخذ بعين الاعتبار المبادىء المعلنة والمبرر بها التدخل، لا أنْ يتم الإعلان عن شيء ويتم العمل على الأرض بشيء

آخر يناقض المعلن تماماً على أساس أنَّ ما هو معلن «مثالية» وأنَّ التدخل أمر «واقعي»، وأنَّ هنالك تناقضاً دائماً ما بين النظرة المثالية وما يجري في الواقع على الأرض.

أمّا إذا تناقضت المصالح والمبادىء فليتمّ البحث عن المصالح في مكان آخر.

فما دام السلم في العالم ليس في خطر، فلماذا نفترض أنَّه لا بد من التدخل العسكري لمصلحته؟

تخريب العالم

إنَّ نظرة إلى ما جرى خلال أيام الحرب الباردة من تدخلات سوڤييتية وأخرى أمريكية في مختلف مناطق العالم يكشف مدى التعاون غير المقصود الذي تمّ بين القوتين العظميين في تخريب العالم.

فالتدخل في ڤيتنام، وكوريا، والشرق الأوسط، وفي مناطق من أمريكا اللاتينية، وأفريقيا... كل ذلك أدى إلى تخريب تلك المناطق، وليس إلى بنائها.

ولئن كانت إحدى القوتين معتدية والأخرى مدافعة هنا أو هناك، فإنَّ ذلك لا يُغيّر شيئاً من النتائج المتمثلة بالخراب والدمار.

ربما كانت الحرب العالمية الثانية خرجت بنتائج بناءة في بعض المناطق، لا أقل في الدولتين المنهزمتين ألمانيا واليابان، ولكن التدخلات إبان الحرب الباردة لم تُؤَدِّ إلّا إلى الخراب والدمار والهزيمة بكل دولة تدخلت فيها إحدى القوتين.

المهم أنَّ فترة الأربعين عاماً بعد الحرب العالمية الثانية تميزت بما سُمِّيَ بالحرب الباردة، التي ربما كانت باردة بالنسبة إلى مركز القوتين العظمين؛ أي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوڤييتي، حيث لم

تتعرض موسكو ولا واشنطن لهجوم عسكري، ولكنها كانت حروباً ساخنة جداً بالنسبة إلى الدول الصغيرة التي استعملت فيها كافة الأسلحة باستثناء الأسلحة النووية، وهي الحروب المائة والاثنان والعشرون التي وقعت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي راح ضحيتها ٢٢ مليون إنسان.

فضحايا هذه الحروب كانت الدول النامية، التي توقف نموها بشكل خطير بسبب ذلك.

ولا يغيب عنا أنَّ التدخلات الخارجية من قبل الاتحاد السوفييتي في شؤون تلك الدول والأخطاء التي ارتكبت في الداخل قد ساهمت بشكل كبير في انهيار الكتلة السوفييتية التي تحولت هي الأخرى إلى واحدة من الدول النامية.

والملاحظ هنا أن سقوط الشيوعية اعتبر عند كثيرين وكأنه انتصار مطلق لمنافسها الغرب، بينما في ذلك بعض المغالطة.

فالشيوعية سقطت لارتكابها أخطاء تاريخية، وليس بسبب قوة الغرب في التنافس معها ولذلك فإن انهيار الأنظمة الشيوعية إنما جاء من خلال حركة الشعوب نفسها من الداخل، وليس من خلال مواجهة دول الغرب لها من الخارج.

فخلال السبعينات ليس فقط لم تستطع كل الدول الغربية من تقويض دعائم الشيوعية في الكتلة السوفييتية، وإنما لم تستطع أيضاً من إيقاف امتدادها إلى مناطق واسعة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ففي بولونيا ـ مثلاً ـ كان لحركة التضامن العمالية الداخلية تأثيرها الكبير في هزيمة الشيوعية، وهي حركة داخلية ناضلت طويلاً في سبيل الحرية، وإن كان لها تأييدات من الخارج إلّا أن تأثير تلك التأييدات لم يكن كبيراً في انتصارها.

وفي هنغاريا بعد أن انقسم الحزب الشيوعي إلى فريق متشدد وآخر معتدل انهزم الشيوعيون في الانتخابات وطردوا من السلطة، فصارت هنغاريا طريقاً للحرية سلكه بعض الألمان الشرقيين الهاربين عبرها إلى ألمانيا الغربية.

وبما أن تيار المهاجرين أخذ يتسبب بضرر بليغ للبلاد اضطرت الحكومة الشيوعية في ألمانيا الشرقية إلى أن تُدخل إصلاحات ديموقراطية في نظامها، وبذلك وقّعت على صك وفاتها.

ولمّا فشلت الحكومة القائمة في موسكو في محاولاتها لإنقاذ نفوذها في برلين الشرقية قامت مظاهرات جماهيرية في بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا، وبذلك طرد الشيوعيون من السلطة في تلك البلاد.

وأما في الاتحاد السوفييتي فلا شك أن الإصلاحات التي بدأها غورباتشوف كانت كبيرة ولها تأثيرها، حيث قام بتخفيف الرقابة على الصحافة وأطلق بذلك سيلاً من الانتقادات ضد النظام السوفييتي، وسمح بانتخابات حرة نسبية أدت إلى هزيمة الحزب الشيوعي، وتبني تغييرات جذرية في مواقف اتخذتها موسكو منذ أمد بعيد. فقبل، مثلاً، بإجراء تخفيضات عميقة في السلاح التقليدي في أوروبا، وهو مجال كان لموسكو فيه تفوق بارز، كذلك سمح بتفتيش مواقع الأسلحة الستراتيجية وذلك إبان المفاوضات من أجل توقيع معاهدة لخفض الأسلحة الستراتيجية وهو أمر لم يسبق له مثيل.

وكانت لهذه التغييرات قوة دفع ذاتية أدت إلى حركات سياسية مستقلة دفعت غورباتشوف إلى أن يمضي قدماً بخطى أسرع في تلك الإصلاحات.

أسباب السقوط

وهكذا فإنَّه يمكن القول إنَّ السبب وراء سقوط النظام الشيوعي فيما عرف بالاتحاد السوفييتي سابقاً وفي البلاد المتحالفة معه هو باختصار:

أولاً ـ تحجر هذا النظام ومجافاته لروح التطور.

ثانياً ـ افتراقه عن أهدافه بما في ذلك أهداف العقيدة التي نادى بها.

ثالثاً ـ مصادرته للحريات وسحق إرادة الإنسان والتعدي على حقوقه، لا سيما حقه في الحياة الكريمة وحقه في الالتزام بالدين.

رابعاً ـ فشله في تحقيق الحد الأدنى من الازدهار الاقتصادي الذي كان يعد به دائماً، والذي كان سبباً رئيسياً لانتصاره على الحكومات القائمة قبله.

وهكذا فإنَّه بمقدار ما كان الوضع الداخلي في البلاد التي حكمتها الشيوعية سبباً لقيامها وانتصارها، فإن الوضع الداخلي هو الآخر كان السبب الرئيسي لهزيمة الشيوعية وسقوط نظامها السياسي في تلك البلاد.

وبالطبع فإنَّه كما كان لقيام الشيوعية تأثيراته الخارجية، خلال العقود الخمسة الماضية فإن سقوط الشيوعية ستكون له تأثيراته الخارجية خلال الفترة القادمة أيضاً.

وهكذا ففي يوم ٢٦ كانون الأول ١٩٩١ زالت أول أمبراطورية شيوعية في التاريخ، ودخل العالم في مرحلة جديدة لا يعرف أحد حتى الآن ملامحها بشكل واضح وتأثيراتها على مستقبل البشرية.

ولا شك أنَّ دولاً كثيرة في هذه الأرض فرحت بسقوط الشيوعية، ولكن هل كان سقوط هذا النظام بكل أخطائه مصدر سعادة بالنسبة إلى كل شعوب الأرض؟

ليس الأمر ـ بالطبع ـ بتلك البساطة حتى نقول نعم، فبالنسبة إلى كثيرين في العالم الثالث لم يكن اختفاء الاتحاد السوفييتي خبراً سعيداً، بل إنَّه اعتُبر حدثاً مفجعاً لأن البعض رأى أنَّ بين نتائجه تفاقم الأحوال السيئة في البلاد الفقيرة والمتخلفة، والتي كانت تطمح إلى تسريع خطاها للالتحاق بالعصر، استناداً إلى الاتحاد السوفييتي.

أمّا سبب ذلك فهو أن هؤلاء يتخوفون من أنْ يزداد نقيض الشيوعية، أي النظام الرأسمالي، استهانة بالناس بسبب زُهْدِهِ بانتصاره المجاني الذي جاءه على غير انتظار.

وحسب تقدير أحدهم فإنَّ التاريخ ليس بلا ذاكرة، وأحداثه لا تستبطن صفحاته الصماء وتموت بالتلاشي والتقادم، بل إنَّ فعلها يستمر يسري كتيار كهربائي في أفكار الناس وأحلامهم وتمنياتهم في اختراق المستحيل، وصولاً إلى ما يليق بآدميتهم التي كرّمها الخالق ولم يصنها المخلوق دائماً.

ويعتبر أصحاب هذا الرأي أنَّ الشيوعية لم تكن نَبْتاً شيطانياً جاء به الجن من كوكب آخر، بل هي بعض نتاج النظام الرأسمالي ذاته الذي يقدم للعالم كله اليوم وكأنَّه طريق الخلاص، بل هو الخلاص ذاته.

فكل نظام يخلق نقيضه، وإذا كان النظام الشيوعي الذي عاش حوالى ثلاثة أرباع القرن لم يقدم النقيض الأرقى، فلا يعني ذلك أبداً أنَّ النظام الرأسمالي هو غاية المنى وذروة الطموح الإنساني، بدليل بسيط هو أنَّ الإنسان في ظله ما زال يحلم بالتغيير وما زال يحاول التغيير سلماً حيث ما أمكنه، والثورة حيث لا تجدي أشكال الاعتراض والرفض الديموقراطي.

وهكذا فإنَّ الأمر بالنسبة إلى أهل العالم أجمع يختلف عنه بالنسبة إلى

الغربيين، كما يختلف بالنسبة إلى شعوب ما سمّي بالاتحاد السوفييتي.

ويستشهد هؤلاء بأنَّ النظام الرأسمالي ليس جديداً على روسيا والجمهوريات الأخرى التي كانت تشكل تحت لوائها الاتحاد السوفييتي، وما زال بقايا الروس البيض ينفقون أموالهم السائلة والمجمدة وكلها منهوبة، وقد هربوا من جحيم الشيوعية إلى النعيم الأوروبي الرأسمالي، فأنشأوا بها المتاجر وعاشوا بفوائدها أمراء وأصحاب ألقاب فخمة حتى لو اضطرتهم الأيام السوداء إلى العمل كمهذبين وبطانة لمحدثي النعمة الهاربين بأموالهم من شعوبهم الجائعة خوفاً من ثورتهم المقبلة.

وليست هذه هي أول مرة يُولد فيها السيد المسيح في روسيا المقدسة، فالمسيحية كانت هناك منذ ألف عام، وفي ظل القيصر كانت الكنيسة هي أقوى مركز للقرار وأغنى رأسمالية للبلاد التي كان أهلها يموتون جوعاً كل يوم.

لقد سقط النظام الشيوعي لأنه لم يكن يستحق أن يعيش أكثر. هذا أمر لا شك فيه، لكن معركة الإنسان من أجل حقه في الخبز وحقه في الحرية وحقه في الكرامة ما تزال مريرة وطويلة ومكلفة. بل لعلها الآن أكثر قسوة وأشد صعوبة.

وإذا كان الصراع بين نظامين يفتقران إلى احترام إنسانية الإنسان على مستوى الكرة الأرضية قد أنهكا بشر القرن العشرين فليس زوال أحدهما بشارة مطلقة، وذلك أنَّ عالماً بلا عكازة أخرى سيكون عالماً فاقداً للتوازن؛ إنَّه عالم مختل، إنَّه عالم السيد الواحد ومليارات العبيد السُعداء بكونهم قد تخلصوا من الخطر المحتمل ليموتوا في ظل الخطر الداهم الذي طالما ناضلوا ضده، إنَّه سيكون عالم اللون الواحد، وهو بالنتيجة عالم المستحيل، وأصحاب هذا الرأي يقولون إنَّ علينا أنْ ننتظر حتى ينجب النظام الرأسمالي نقيضه المتضمن وعداً

جديداً للإنسان في ظل غد أفضل.

ولئن كنا نختلف مع هذا الرأي في تقييمه للنظام الشيوعي في داخل الاتحاد السوفييتي، وخارجه، إلّا أنّنا ذكرناه لنبين أنَّ النظر إلى سقوط النظام الشيوعي لم يكن واحداً في كل أرجاء العالم، مما يعني أنَّ إمكانية قيام مثله أمر ممكن هنا أو هناك.

*

إنَّ هنالك خللاً ما في ميزان العدالة في العالم لا بدّ من الالتفات إليه وتظهر معالمه في ثلاثة مجالات هي:

ـ المجال التجاري الذي يقوم على أسس غير سليمة لأنَّها ليست لمصلحة كل شعوب الأرض.

ـ المجال الاقتصادي حيث يقسم العالم إلى شمال متخم وجنوب يتضور جوعاً.

ـ المجال السياسي حيث إنَّ هنالك حكومات استبدادية مدعومة من قبل دولة هنا في الغرب أو دولة هناك، وهي في ممارستها لا تقل استبداداً عن الحكومات الشيوعية داخل الاتحاد السوفييتي سابقاً.

وإذا لم يتم تعديل هذا الخلل فلن يمكن تصور الاستقرار في العالم.

ولا شك أنَّ قيام الحكومات الشيوعية كان نتيجة أوضاع معينة، وأنَّ أيّ إغفال لتلك الأوضاع سيؤدي إلى نتيجة مماثلة في جوهرها وإن اختلفت في مظهرها.

إنَّ التاريخ لم يبدأ من قيام الاتحاد السوفييتي كما كان يحلو للماركسيين تفسيره، ولا هو بدأ من سقوط الاتحاد السوفييتي كما يحلو للبعض الآخر تفسيره، ولئن كانت هنالك أخطاء في النظرية وخطيئات في التطبيق في النظام الشيوعي فلا يمكن إنكار أنَّ ملايين

الناس آمنوا بالنظرية لأنهم وجدوا فيها البديل عن معاناتهم، وإن كان هذا البديل حين التطبيق تصرّف فيما بعد بأسوأ من الذي جاء ليكون نقيضاً له.

لقد كان البعض يهمل مناقشة السبب في قيام النظام الشيوعي في الأرض وتَحَكُّمِهِ في نصف الكرة الأرضية خوفاً من أنْ يُبَرِّر ذلك وجود الأمبراطورية الشيوعية، والآن، حيث سقطت الأمبراطورية الشيوعية وتبخرت هالة القدسية المزيفة عن وجه النظرية الماركسية التي استندت إليها، فقد حان الوقت لمحاولة فهم الأسباب الكامنة وراء ذلك.

ومما لا ريب فيه أنَّ توجيه اللعنة إلى الشيوعية، وتعليق كل الآثام على الاتحاد السوڤييتي، لن يُلغي أبداً الحقائق التي أدت إلى قيام الأنظمة واستمرارها كل تلك الفترة الطويلة.

فالمسؤول عن تصرفات الشيوعيين في كل مكان كان طرفين لا طرفاً واحداً؛ الشيوعيون من جهة، والذين سبقوهم في الحكم من جهة أخرى، وإغفال أحدهما في التحليل يعني أنْ ننظر إلى التاريخ بعين عوراء، وهو أمر لا يكشف الحقيقة بل يكشف ظلّها.

لقد سقطت الأنظمة الشيوعية ليس بفضل الولايات المتحدة الأمريكية أو الغرب، بل بسبب أخطاء تلك الأنظمة في المجال الإنساني والسياسي...

فجدار برلين ـ مثلاً ـ لم تسقطه القنابل الذرية الأمريكية التي نصبت في القسم الثاني من ألمانيا، وإنَّما سَقَطَ بسبب الثورة الشعبية التي قامت ضد الشيوعية في داخل ألمانيا الشرقية. وكما في السقوط كذلك في قيامها كانت هنالك أسباب لا بدّ من دراستها، ومنع تكرارها.

دروس من التاريخ

إنَّ من أهم دروس التاريخ الحديث درسين أساسيَّين هما:

الأول ـ أنَّ التاريخ لا يقوم على الخطأ؛ فهو حركة دائمة في الاتجاه الصحيح، وحسب تعبير حكيم الشرق علي بن أبي طالب، (عليه السّلام)، فإنه «لا يصحّ إلّا الصحيح».

فلا القوة العسكرية، ولا الهيمنة الاقتصادية، ولا الأحزاب الإيديولوجية، قادرة على أنْ تُمسك بالتاريخ وتمنعه من أن يتطور، وليس أدلّ على هذه الحقيقة من فشل النظام الشيوعي في ذلك.

الثاني ـ أنَّ التاريخ شأن متحرك، فإذا قامت دولة فهي لا بدّ أنْ تسقط في يوم ما، وإذا هيمنت حضارة فلا بدّ أنْ نعرف أنَّها ـ شئنا ذلك أم أبينا ـ آيلة هي الأخرى للسقوط في يوم ما أيضاً.

فلا القوة العسكرية، ولا الهيمنة الاقتصادية، ولا الزعامة والمهارة السياسية يمكنها أنْ تمنع التطور في التاريخ، ولا ينتهي ذلك في يوم من الأيام.

هذا بالإضافة إلى أنَّ ضبط حركته كضبط حركة الرياح لم يتوصل إليه البشر بعد.

وكما لم تستطع الشيوعية أنْ تقول للتاريخ «سر شمالاً كما نريد ولك منا كل ما تريد»، فإنَّ الرأسمالية هي الأخرى لا تستطيع أنْ تقول للتاريخ «سر يميناً كما نريد ولك منا كل ما تريد».

ولأنَّ التاريخ شأن متحرك، فإنَّه لن يبقى حكراً على أحد مهما كانت قوته. وهذا يعني أنَّ القوة العسكرية لن تكون هي التي تفرض حركة التاريخ، ولا هي التي تحتفظ به. فإذا جاءت حركته منسجمة بالصدفة مع القوة العسكرية لهذه الجهة أو تلك فلا يعني ذلك أبداً أنَّ القوة تستطيع أن تحافظ على حركة التاريخ بالشكل الذي تريد.

إنَّ المطلوب دائماً هو أنْ نضبط ـ نحن ـ حركتنا مع حركة التاريخ، أما العكس بأنْ نحاول ضبط حركة التاريخ معنا فهذا لن يؤدّي إلّا إلى مزيد من خسارتنا للتاريخ ومن ثم تجاوزه لنا...

ولا بدّ أنْ نأخذ العبرة مما حدث في الاتحاد السوفييتي، حيث إنَّ أولئك الذين حاولوا الإمساك بالتاريخ عبر استخدام القوة كانوا هم أول الخاسرين له.

فالقوة فاشلة تماماً في ضبط حركة الإنسان، وإلّا لكان الاتحاد السوفييتي قائماً حتى الآن، بل ولكان هتلر إلى الآن حاكماً، ولبقي النظام الفاشي في إيطاليا، ولكانت الحكومات المطلقة التي امتلكت كل قوى الأرض لا تزال مستمرة في الوجود.

وأيضاً لو كانت القوة وحدها تفرض مسار التاريخ لما كنا وجدنا اليوم أي تقدم لدى كل من ألمانيا واليابان المهزومتين في الحرب العالمية الثانية وهما تمسكان اليوم ببعض جوانب التاريخ أكثر مما تمسك بها كل من بريطانيا وفرنسا المنتصرتين في تلك الحرب، بالرغم من امتلاكهما اليوم القنابل النووية وتجرد اليابان وألمانيا من السلاح تقريباً.

صحيح أنَّ البعض يحاول أنْ يربط قوة ألمانيا الاقتصادية وقوة اليابان الصناعية برغبة الغرب في ذلك، إلّا أنْ الحقيقة بخلاف هذا الأمر. فلم تتقدم ألمانيا أو اليابان لأنَّ أحداً خارجهما أراد لهما ذلك، لأنَّ الغرب أراد التفوق أيضاً لبريطانيا ولفرنسا ولم يحدث ذلك.

إنَّ مشروع مارشال كان له بعض التأثير، ولكن التأثير الرئيسي كان للروح التي امتلكها كل مِنَ الألمان واليابانيين، والتي دفعتهما إلى العمل بنشاط بعد الهزيمة في الحرب، لإحراز التقدم المالي والصناعي.

لقد ثبت من خلال تجربة اليابان أن الروح المندفعة إلى الأمام حينما تكون في شعب فإنَّه قادر على أنْ يهزم بالرقائق الإلكترونية أقوى الصواريخ ذات الرؤوس النووية، وقادر على ضبط حركة التاريخ عبر تلك الرقائق أكثر مما تستطيع الصواريخ ذات الرؤوس النووية أنْ تفعل ذلك.

صحيح أنَّ القوة العسكرية لم يُلْغَ دورُها، ولكنَّ الصحيح أيضاً أنَّ دور القوة يكون فاعلاً بشرط كونها مع الحق والعدل والحرية معاً أمّا إذا كانت ضدها فلا يكون كذلك.

وفي المواجهة بين قوة وأخرى يكون النصر حليف القوة التي تقف مع الحق. فالميزان يصبح ثقيلاً مع الحق، وخفيفاً مع الباطل مهما كان ضعف الحق.

من هنا انهزمت القوة السوڤييتية بكل جبروتها وفي عز قوتها في أفغانستان التي حارب رجالها بالأسلحة الخفيفة فقط، في مواجهة تفوق سوڤييتي هائل.

هذا في التاريخ المعاصر، أمّا لو رجعنا مائة عام إلى الوراء، وهي مدة زمنية لا تشكل إلّا لحظة عابرة في تاريخ البشرية، لوجدنا أنَّ بريطانيا تشكل قوة عظمى، ولوجدنا أمريكا جزءاً من العالم المتخلف حيث كان متوسط دخل الفرد السنوي فيها لا يتجاوز (٢١٠) دولارات، لكن الأمر انعكس الآن لأنَّ الحق لم يُوضَع في ميزان بريطانيا، وكذلك الأمر بالنسبة إلى ما يسمى بالنمور الآسيوية الأربعة، (تايوان وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ وسنغافورة)، فقد كانت هذه الدول أضعف من أن تذكر في المجالين الاقتصادي أو العسكري غير أنَّ الروح عندما دبّت في شعوبها لم تحرز التقدم الصناعي والاقتصادي فحسب بل وتفوقت فيهما أيضاً.

عامل القوة

إنَّ هنالك ثلاثة أمور تجعل عامل القوة أولياً، وثلاثة أمور أخرى تجعل عامل القوة ثانوياً. فالأمور التي تجعله أولياً هي:

أولاً ـ في مواجهة قوة الباطل يكون دور قوة الحق أولياً، إذ لا يكفي مواجهة العدوان بالأماني الحسنة والتمنيات المخلصة، بل لا بدّ من مواجهة سيف الباطل بسيف الحق، ومسدسه بمسدس الحق، وصاروخه بصاروخ الحق.

والأمور بالطبع هنا ليست مطلقة، بل نسبية، أي أنَّنا لا نقصد بمسألة الحق والباطل فكرتين مجردتين في الذهن، وإنَّما نقصد ما هو مطبق منهما على الأرض.

فإذا كانت هنالك قوة تُصادر حرية الإنسان وتُمارس الاستعباد بحقه، وقوة أخرى ترتكب بعض الأخطاء ولكنها تؤمن بالحرية، فإن القوة التي تقف مع الحرية ستهزم القوة التي تقف مع الاستعباد.

ثانياً ـ في ردع العدوان؛ فللقوة دور أولي في ردع أهل الشر، فإذا لم تكن أنت قوياً في غابة يحكمها الأشرار فسوف تكون مثل قطعة من اللحم أمام مجموعة من الهررة الجائعة.

ثالثاً ـ في دعم السياسة الصحيحة داخلياً وخارجياً؛ فإنَّ اللّه، (عزّ وجل)، حينما خلق الوردة خلق معها الشوك لردع المتطفلين الذين يحاولون قطفها بلا سبب، وعندما خلق الطير خلق له منقاراً ليدافع به عن نفسه في الوقت الذي يستخدمه لطعامه، وخلق الإنسان وأعطاه قوة العضلات لكي يردع من تسول له نفسه الاعتداء عليه.

تلك هي العوامل التي تجعل دور القوة أولياً.

أما العوامل التي تجعل دور القوة ثانوياً فهي كالتالي:

أولاً ـ عامل الترابط بين الدول؛ فالقوة لا يجوز أنْ تكون عاملاً من

عوامل الربط، لأنَّ القوة إنما هي لمواجهة العدو لا لفرض المواقف على الصديق.

لقد حاولت الأمبراطورية الشيوعية أنْ تفرض الوحدة على بعض الشعوب بالقوة ففشلت، بينما كتب البقاء لكل تحالف في التاريخ قام على أساس الرضا والتفاهم المشترك.

ثانياً ـ بروز العامل الاقتصادي سلباً وإيجاباً، حيث إنَّ تكاليف الحروب أصبحت باهظة إلى درجة أنَّك قد تربح الحرب في بعض الأحيان بفعل عامل القوة ولكنك تخسر الحضارة. والحروب يمكن الدخول فيها بسهولة ولكن الخروج منها ليس بسهولة الدخول فيها، والانتصار العسكري في المواجهة قد ينتهي بهزيمة حقيقية في الميزان الاقتصادي.

لقد دخلت بريطانيا الحرب العالمية الثانية وهي قوة عظمى، وعندما خرجت منها منتصرة، أصبحت قوة ثانوية.

هذا إذا استخدمت القوة، كذلك الأمر عندما لا تستخدم القوة، لأنَّ تكاليف صنع القوة وتخزينها هي الأخرى باهظة، وسقوط الاتحاد السوڤييتي شاهد على سقوط القوة من دون أن تدخل في حرب. فالقوة تستنزف الموارد الاقتصادية سواء استخدمت أم لم تستخدم.

هذا عن تأثير العامل الاقتصادي سلباً، أما تأثيره إيجاباً فنموذجه اليابان وألمانيا، حيث إنَّ القوة الاقتصادية قد ألغت دور القوة العسكرية في كسب التفوق.

ثالثاً ـ استخدام القوة في غير مجالها؛ والقوة تغري صاحبها بالتوسل بها في كل مورد يبرز فيه الخلاف، وهذا قد يؤدّي إلى عكس ما هو مطلوب، لأنَّ القوة عندما تستخدم بدون ذكاء فهي تؤدّي إلى إثارة الاحتياطي البشري ضدها.

فمن الواضح أنَّ الإنسان قد زود بالعضلات كما زود بالعقل، ولكن لا بدّ للعقل أن يتحكم في عضلاته؛ وإذا حدث العكس تكون القوة في غير محلها ممّا يؤدي إلى الهزيمة لا إلى الانتصار.

ولذلك فلا بدّ من وجود مقدار من التقوى إلى جانب القوة لكي يجعلها في خدمة العقل، ويمنع من وقوع العكس؛ فيكون العقل في خدمة القوة كما حدث لهتلر الذي لم يكن بأي شكل من الأشكال مجنوناً، ولكنه كان مهووساً بالسلطة، فجعل عقله وذكاءه وعقول الألمان وذكاءهم في خدمة القوة... وكانت في ذلك هزيمته.

وحسب تعبير الإمام علي بن أبي طالب، (عليه السّلام)، فـ«إنّ سُكْرَ القدرة أشدّ من سُكْرِ الخمرة».

وفي تاريخنا المعاصر تجد مثالاً آخر لذلك، وهو صدام حسين الذي استخدم قوته العسكرية في غزوه للكويت. لقد فكر صدام بعضلاته وجعلها تتحكم في عقله، فكانت النتيجة انهيار قوته وسقوط العراق.

كذلك الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت قوتها في الصومال بالرغم من أنَّ استخدامها القوة كان تحت شعار إعادة الأمل، ولكن النتيجة كانت سقوط هيبة الولايات المتحدة في الوقت الذي لا تزال هي القوة العظمى الوحيدة في العالم.

وهكذا فإن القوة لها تأثيرها الكبير بشرط واحد هو أن تبقى القوة نظيفة، وهذا يتطلب عدم استخدامها مهما كان ذلك ممكناً. أما إذا استخدمت فلا بدّ أن تستخدم في سبيل الحق وضمن إطار القيم وإلّا تفقد قيمتها بمرور الزمن، ولربَّما قبل مروره.

لا نهاية للتاريخ

لقد أخطأ الذين اعتقدوا بنهاية التاريخ عندما قالوا إنَّ سيطرة أوروبا على العالم تعني نهاية العالم، كما أخطأ الذين قالوا إنَّ أوروبا انتهت بعد ظهور الولايات المتحدة الأمريكية وبروز اليابان كقوتين اقتصاديتين رئيسيتين، ويخطىء - أيضاً - الذين يقولون اليوم إنَّ سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى هي سيطرة نهائية، سواء قالوا ذلك إيماناً منهم بالنظام الديموقراطي واقتصاد السوق، أم قالوا ذلك إيماناً منهم بالقوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وتحولها إلى قطب وحيد بعد انهيار القوة السوڤييتية.

فالتاريخ ليس له نهاية، ويبقى التنبؤ به غير ممكن حتى لو توسلنا لذلك بكل العقول الإلكترونية. غير أنَّ ما يمكن التنبؤ به حتماً من التاريخ هو أنَّ القوة ليست هي كل شيء، وفي الحقيقة أنَّ العقول التي تستخدم القوة قد تصبح أسيرة لها فلا تستطيع أن تفهم الواقع الموجود، وأنْ تتنبأ بالمستقبل.

فالخلل في كل تفكير يعتمد القوة أساساً في تفسيره للأحداث هو أنّه وليد جملة كبيرة من الأهواء الفردية والاجتماعية والأحكام المسبقة والتمنيات.

إنَّ الايمان بأنَّ الرأسمالية هي الصيغة النهائية لحياة البشر لأنَّها الأقوى الآن، لا يختلف كثيراً عن الإيمان بأنَّ النظرية الماركسية هي صيغة نهائية للتاريخ، الأمر الذي كان يؤمن به الماركسيون، وقد ثبت خلافه.

فقد ثبت مما لا يدع مجالاً للشك، أن التاريخ يرفض السير في نظم فكرية جامدة، ولذلك كان كارل ماركس مخطئاً عندما ظن بأنَّ دماغه قد اكتشف قنوات سير التاريخ، ولم تستطع قناعته تلك أنْ تمنع

انهيار نظريته بعد أنْ وضعت موضع التنفيذ وامتلكت كل مقومات البقاء!

فثقة ماركس بمنطلقاته الفكرية وقناعته بالنتائج الضرورية المترتبة عليها لم يسبق لهما مثيل، فقد بدا في نظره أنَّ تفسيره للتاريخ ليس في حاجة إلى أي برهان.

وفي معرض تحليله للثورة الصناعية عرض ماركس أحداث القرن التاسع عشر العسيرة، القائلة بأنَّ المزيد من التقدم المادي يولّد مزيداً من الفقر.

من هنا وضع مبدأ الإفقار المتصاعد والانهيار، وذهب إلى أنَّ الثورة ستقوم أولاً في أكثر البلدان الصناعية تقدماً، لأنَّ وعي الطبقة العاملة يزيد مع زيادة التصنيع.

كان تحليل ماركس ملزماً إلى حدّ بدا معه من المستحيل أنْ يتبع التاريخ أي مسار آخر.

وقد لقيت مُسَلّماته قبولاً عظيماً لدى أتباعه المعاصرين له والأجيال التي تلته، وربَّما كانت النظرية الماركسية من حيث هي تعبير عن التنبؤ بالحقيقة التاريخية، من أكثر العقائد إقناعاً على الإطلاق، وقد كان أثرها غير محدود ومستمراً.

وكانت الوقائع التي اعتمدها مؤسس النظرية صحيحة، وظهر تفكيره وكأنَّه منطقي وعميق. لهذا فقد أصاب في كثير من الأشياء، ولكنه أخطأ في الاستنتاج. فتطور الأحداث ـ مثلاً ـ لم يأتِ على النحو الذي رسمه، إذ إنَّ الطبقة العاملة تحسنت أحوالها المعيشية ولم تتداعَ الرأسمالية، بل تداعت الماركسية نفسها وقامت الثورة في البلد الأقل تصنيعاً لا في البلد الأكثر تصنيعاً.

فقد قامت الثورة في روسيا وفي الصين... وفي ظل القيادة

الجماعية لم تضمحل الدولة، بل اتسعت سلطة الدولة وتشعبت وظيفتها وأمسكت بزمام المجتمع... ثم مضى التاريخ في طريقه متجاهلاً ماركس.

وكما كان ماركس مخطئاً، كذلك كان أزوالد شبنغلر الذي تنبأ بأفول الغرب.

فمنذ ظهور هذا الرأي أخذ الناس يرجعون إليه بين حين وآخر، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، ونهاية عهد الاستعمار.

وقد ازداد الرجوع إلى نبوءة شبنغلر بعد نهضة الصين وقيام سلسلة من الحركات الاستقلالية في آسيا وأفريقيا، وراح البعض يعتقد أنَّ أوروبا قد انتهت، بل إنَّ بعضهم دفن أوروبا ذهنياً لفترة غير قصيرة، ورأى السياسيون في الثلاثينات أنَّ المستقبل هو للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والصين فقط.

ولكن الأمر كان بخلاف ذلك. فها هي أوروبا تَتَّحِدُ من جديد لتشكل أكبر سوق عالمي، وهي تتنافس اليوم مع كل من القوتين الاقتصاديتين العظميين؛ الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

لقد ظلّ الغرب مُسَيْطراً في أفكاره وسلطته الزمنية مدة طويلة، وهذه الظاهرة لا تزال قائمة حتى الآن، ولكن أحداً لا يستطيع أن يؤكد استمرارها في المستقبل.

وهكذا نجد أنَّ التاريخ ليس فقط جامداً، بل إنَّه أحياناً غير قابل للتنبؤ.

ألم يكن إيمانويل كانط مخطئاً حينما تنبأ بحتمية قيام سلام دائم، كنتيجة لانتشار النظم الديموقراطية في العالم؟

ألم تكن شيوعية لينين وفاشية موسوليني ونازية هتلر أمثلة على المفاجآت التي كذّبت تلك النبوءة؟

وهذا يعني أن ما حدث في السابق يمكن أن يحدث في المستقبل، فقد تأتي مفاجأة لم تكن في الحسبان.

وعلى ما يقول أحدهم فإنَّ أحد أخطر دروس التاريخ هو أنه ما من حضارة يمكن التسليم بحصانتها واستمرارها، ولذلك فليس من حضارة مضمونة البقاء.

فهنالك دائماً مفاجآت سواء أحسنت استخدام الأوراق التي تمتلكها أو ارتكبت عدداً من الأخطاء.

إنَّ التاريخ من فعل البشر، وكما أن البشر يتوالدون ويكبرون ثم يشيخون ويموتون، كذلك حضاراتهم.

من هنا يظهر جلياً أنَّ كل ما له بداية له نهاية، وكلّ ما فيه ولادة فله وفاة أيضاً. فكما أنَّ للحضارة الأمريكية ـ مثلاً ـ بداية لم تكن موجودة قبلها، كذلك فإنَّ لها نهاية قد تتأخر في الوفاة، ولكنها على أفضل التقادير غير قادرة على أنْ تمنع قيام غيرها ونموها.

وإذا كان من الممكن تحديد النسل، فإنَّه لا يمكن حتماً تحديد الحضارات. فمن الممكن استخدام الوسائل الواقية لمنع حدوث التلقيح ومن ثم عدم تكون الجنين، ولكن أية وسيلة واقية يمكن استخدامها لمنع البشر هنا وهناك من أن يصنعوا حضارتهم وأن ينموا بها؟

ومن يَرَ أن وجود «قوة» كبرى هو ضمانة بقائها يثبت عن قلة فهم لأحد أكثر دروس التاريخ وضوحاً...

زعامة العالـم

ليس السؤال: لـمن تكون الزعامة، بل كيف ستمارس هذه الزعامة دورها؟ وإلى أين ستأخذنا معها في القرن القادم؟

هل من ضرورة لوجود زعامة على المستوى الدولي؟

يعتقد البعض أنَّ وجود قوة كبرى تقوم بدور الزعامة على مستوى العالـم أمر ضروري، ويرى هؤلاء أنَّ أداء هذا الدور يجب أنْ يكون على شكل الوصاية بإلغاء دور الآخرين، لأنَّهم أضعف من الناحية العسكرية أو أقلّ تقدماً من الناحية الاقتصادية أو التقنية.

ويخلط هؤلاء بين مفهومين: مفهوم أداء دور الأبوة وهو دور الهداية، ومفهوم أداء دور الملكية وهو دور الهيمنة، ولا يمانع هؤلاء في دعوة هذا الطرف أو ذاك لاحتكار الموارد البشرية واستغلال قدرات الآخرين للإبقاء على القوة المطلوبة لفرض الزعامة ومن ثم قيادة العالم.

وبهذا المعنى يقول أصحاب هذا الرأي إنّه ما دامت القوة الكبرى لـم تعد، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، غير الولايات المتحدة الأمريكية، فهي دون غيرها المرشحة للزعامة.

لقد دعا نيكسون ـ الرئيس الأمريكي الأسبق ـ الولايات المتحدة إلى

أن تتولى هي دون غيرها قيادة العالم، وقال في ذلك بالنص:

«لقد كان تقدم أمريكا مدهشاً، فنحن الأُمة الأغنى في العالم، والفقير جداً في بلادنا يعتبر غنياً في ثلاثة أرباع بلاد العالم حالياً، ونحن أقوى قوة عسكرية في العالم، وعندنا أحسن جامعات».

وأضاف:

«لقد كسب الأمريكيون جائزة نوبل في العلوم أكثر من أي شعب آخر، وعندنا أوسع قاعدة خدمات طبية في العالم، ولذلك يأتي إلينا من بوسعهم تحمل التكاليف بدلاً من الاعتماد على المؤسسات الطبية المؤممة في بلادهم.

وعندنا أحسن البرامج لحماية البيئة، وفي بلادنا التفرقة العنصرية قليلة والفرص متاحة للجميع بمستوى أفضل مما هو الحال في أي شعب متعدد الأجناس.

إنَّ الذين يريدون مغادرة أمريكا للعيش في الخارج يعدون بالمئات، في حين أنَّ من يأتون من الخارج إلى أمريكا للعيش فيها يعدون بالملايين».

ويبدو من بطاقة الدعوة هذه التي يوجهها نيكسون إلى أمريكا، يبدو الوجه المصلحي الإقليمي في قيادة العالم حيث تستند فقط على أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية أقوى عسكرياً وأغنى اقتصادياً، وبكلمة أنها متقدمة على الآخرين من حيث امتلاك وسائل القوة كالمال والقوة العسكرية والتقدّم العلمي والتكنولوجي.

أمّا أسكو كروفت ـ مُستشار الأمن القومي الأمريكي السابق ـ فهو أيضاً يدعو أمريكا إلى قيادة العالم ولكنَّه يستند في دعوته تلك على أمور أخرى فهو يقول:

«إنَّ الفرصة مهيأة أمام الولايات المتحدة، الآن، لأنَّ تُوَفِّق بين رسالتها في حماية النظام العالمي من خلال القيام بدور رجل البوليس لردع أي نظام يغامر بفرض سيطرته على الآخرين، وبين

رسالتها في نشر تلك القيم النبيلة التي آمن بها الأمريكيون وعملوا من أجلها طوال قرنين من الزمان».

ويضيف:

«إن كلّ ذلك يتطلب إدارة بارعة لمجابهة الأزمات. فإقامة عالم أفضل لن تتحقّق إلّا بوجود قيادة مستنيرة، والولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة المؤهلة لممارسة هذه القيادة حيث لا توجد أية دولة أخرى أو حتى منظمة عالمية تملك النظرة البعيدة المدى وتتمتع بالهيبة والاحترام وتتمتع بالإمكانات المادية التي تؤهلها للعب دور قيادي فعّال على المستوى الدولي».

ويختم أسكو كروفت رؤيته هذه بالقول:

«إننا لا نستطيع تعطيل أو إهمال قيادتنا للعالم حتى نقوم بترتيب بيتنا من الداخل كما يطالب بعض الأمريكيين، ذلك لأنّ التاريخ لا يأخذ إجازة».

ويبدو من هذه الدعوة التي يوجهها أسكو كروفت إلى قيادة العالم أن هنالك شعوراً لدى بعض المسؤولين في الإدارة الأمريكية بأن أمريكا قوة مرسلة تحمل على كتفها رسالة حماية العالم وضمان الاستقرار في مواجهة الأعاصير، سواء كانت سياسية أو عسكرية أو حتى ثقافية أو دينية.

أمّا نيوت گينگريج، زعيم الأكثرية الجمهورية، في مجلس النواب الأمريكي، فهو يستند في دعوته إلى قيادة أمريكا للعالم، إلى اعتبارات أخرى:

«هناك عدة أسباب تجعل الولايات المتحدة، وحدها، مؤهلة لقيادة العالم. فقد قام نظامنا المتمثل في الديموقراطية النيابية، والحريات الفردية، والتجارة الحرة، خلال ٣٠٠ سنة بتأمين أساس لأعظم ازدهار اقتصادي في العالم، ويجري الآن تقليد نظامنا في كافة أرجاء العالم. وقامت تقنيتنا بتثوير أسلوب الإنسان في العيش،

وكانت القوة الأولى في جعل هذا العالم يبدو وكأنه قارة واحدة.

وتتمركز اليوم قواتنا المسلحة في جميع أنحاء العالم بدعوة من حكومات الدول المضيفة، فما هي الحضارة الأخرى التي حققت مثل هذا الحضور العالمي من دون قمع؟».

ويضيف:

«إن الولايات المتحدة تعتبر القوة العالمية الوحيدة القائمة فوق مساحة كبيرة، وذات المزيج العرقي، بشكل كاف، والملتزمة بشكل كاف بالحرية المؤهلة لدور قيادة العالم. والحقيقة هي أنَّه يوجد في هذا المجتمع مستوى كبير من الفرص، وفي الوقت نفسه هناك رغبة للعمل سوية بشكل متراص، وهذا شيء يبعث على الدهشة عندما يُنظر إليه من نافذة عالم يغوص في الأحقاد والمعارك الدموية الإثنية.

وإذا اختفت أميركا تماماً غداً صباحاً، فمن المشكوك فيه أنْ يكون لليابانيين، أو الألمان أو الروس، رغم أنَّهم شعوب محترمة، القدرة أو الإمكانية لقيادة الكرة الأرضية، إذ لا يعتبر أي من تلك الشعوب متنوعاً بشكل كاف. فلدى أميركا مجموعات سكانية من كل خلفية عرقية على وجه الأرض، مما يعطينا شيئين: القدرة على التجاوب بصراحة مع الحضارات الأخرى، والقدرة على أن نكون نموذجاً للمجتمع المتعدد الأعراق.

وحتى بكل ضعفنا ومصاعبنا، ومع كل انحيازاتنا العرقية المتنوعة، فإننا لا نزال نسعى لتحقيق التماسك بشكل نهائي».

ويقول:

«إلى ذلك، فمن دون هذه الحضارة الأمريكية النابضة بالحياة، ستزداد البربرية والعنف والدكتاتورية في كافة أنحاء الكرة الأرضية ويستطيع كل إنسان رؤية هذا عندما يقول الناس: إنَّ الصومال يموت من الجوع، فهل سيأتي الأمريكيون لإطعامهم؟ أو يقولون: استولى العسكريون على الحكم في هاييتي وطردوا الرئيس، ترى

ما الذي سيقوم به الأمريكيون إزاء ذلك؟

إنَّ فشل الأوروبيين وعدم قدرتهم على التدخل في البوسنة جعلا بقية العالم تتطلع إلى أمريكا لإيجاد الحلول، كل هذا ليس بسبب أنّنا قوة عسكرية عظمى فحسب، وإنّما لأنَّ هناك إحساساً بأن أمريكا هي دولة تحاول حل المشاكل لخير الشعوب بطريقة لم تقم بها أية دولة كبرى أخرى».

ويضيف:

«بالطبع، في أمريكا، كما في أي مكان آخر، توتر وصراع بين الانحلال والتقدم، لدينا فرص كبيرة للنمو، مثل المعلوماتيات السريعة أو التقنيات الطبية التي قد تمسح عن وجه الأرض أصنافاً كاملة من الأمراض والأوبئة. وفي الوقت نفسه نعلم جيداً، مثل بقية الحضارات في التاريخ، أنَّ خطر التفكك يهددنا دائماً، كما نعلم أنَّ كل البشر قادرون على الوحشية والانحدار نحو البربرية، إنَّ مدن أمريكا الداخلية، بكل صراحة، برهان على ذلك الاحتمال، كما هي البوسنة أو رواندا».

تلك ثلاث دعوات من أطراف مختلفة لقيادة أمريكا للعالم ويبدو أنَّ الدعوة لتزعّم الولايات المتحدة الأمريكية قيادة العالم هي الرؤية السياسية الغالبة في الدوائر المؤثرة في أمريكا مما يعني أنَّ سياسة الإدارة الأمريكية ستبقى أسيرة الإيمان بأنّها مبعوثة العناية المرسلة لهداية العالم سواء بالقوة القاهرة أو بالسيطرة الاقتصادية والتكنولوجية.

ولكن يبدو أن هذه الدعوة تصطدم بجدار سميك يتمثل ليس في وجود قوة منافسة لأمريكا، بل في الأنانية التي تظهر في بطاقة الدعوة ذاتها لأمريكا، كما يوجهها نيكسون، أو في الشعور بالتفوق السماوي كما يظهر من بطاقة دعوة أسكو كروفت. أو في الإحساس بكل ذلك زائداً الإيمان بأن أمريكا أكثر مهارة في الإدارة، كما يبدو من بطاقة دعوة نيوت گينگريج.

فاعتبارات مثل أنَّ أمريكا هي القوة الأغنى، وهي الأُمة الأقوى، وهي القوة التي تحتكر جوائز نوبل، والقوة التي تحتفظ بأفضل الخدمات الطبية في العالم أو الازدهار الاقتصادي أو ما شابه ذلك... كل ذلك هو العوائق الرئيسية أمام قيادة العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، لأنَّ أمريكا إنْ لم تكن مستعدة للتنازل عن بعض ما تملك لمصلحة الآخرين الذين يعانون من العوز فيها، والعمل بجدية لرفع الحيف عن كاهل أهل الأرض الذين يفتخر هؤلاء بأنَّهم متخلفون عن الأمريكيين.

أقول، من دون أنْ تكون أمريكا مستعدة لمثل هذا التنازل، فإنَّها تشبه راعياً للغنم يفرض سيطرته على أغنامه لأنَّه أكثر علماً منها وأقوى وأكثر مهارة، ولأنَّ الأغنام تحتاج إليه في طعامها وشرابها وهو لا يحتاج إلى أغنامه، ولكن من دون أنْ يرعى الأغنام كما يجب ويهتمّ بها كما يلزم.

كما أن هنالك عائقاً آخر غير مادي أمام قيادة الولايات المتحدة للعالم لا بدّ من أخذه بعين الاعتبار، وهو الشعور بالتفوق في القيم والمثل، الأمر الذي يستند إليه أسكو كروفت وگينگريج لأنَّ مثل هذا الشعور دفع في السابق من حمل ذات الشعور في داخله، إلى أنْ يتصرَّف بشكل وحشي، وأنْ يرتكب فضائح وجرائم بحق الإنسانية، فألمانيا النازية كانت تتصرف مدفوعة بنفس الشعور، وهي ليست إلّا نموذجاً واحداً ممّا يؤول إليه الأمر انطلاقاً من الإحساس بهذا النوع من التفوق في القيم.

ثم إنَّ الذين يقولون إنَّ على الولايات المتحدة الأمريكية قيادة العالم، إنَّما يطالبون بأنْ تحتكر الولايات المتحدة الاقتصاد على مستوى العالم كله وأنْ لا تكتفي بحصتها الحالية التي تمثل ٢٥٪ من الإنتاج العالمي، وبدخلها القومي الحالي الذي يُساوي تقريباً ضعف

الدخل القومي الياباني وأربعة أضعاف الدخل القومي الألماني؛ وهما دولتان متقدمتان اقتصادياً كما هو معروف.

ويطالبون ـ أيضاً ـ أنْ تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على تفوقها العسكري، وأنْ تستخدم هذا التفوق لفرض الهيبة هنا وهناك كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

كما يطالب هؤلاء بضرورة أن تحتفظ أمريكا في يدها بكل من «العصا» من جهة «والجزرة» من جهة أخرى من أجل الاحتفاظ بالتفوق المطلوب لقيادة العالم. إلّا أنَّ أول شرط لقبول القيادة الأمريكية من قبل الآخرين هو أنْ لا تُحاول فرض تلك القيادة على طريقة هتلر وستالين؛ أي أنْ تنبذ الأنانية، وإلّا فإنَّه من الممكن بالطبع فرض الهيمنة تحت شعار القيادة أو غيرها، ولكن النتيجة تكون قيادة مجموعة من الأغنام المطيعة وليس قيادة البشرية الواعية ومثل هذه القيادة تثير القلاقل والحروب بدل أن تخمدها.

أمّا الشرط الثاني لقبول القيادة الأمريكية فهو أنْ تكون عادلة. فالزعامة الحقة إنَّما تأتي من قبل طرف يلتزم بالحق، ومن ثمّ يكتسب ثقة الآخرين لكي يسلسوا له القياد.

وهكذا فإن النظام الدولي الجديد الذي تريد الولايات المتحدة الأمريكية فرضه على العالم يجب أنْ يأخذ بعين الاعتبار التقابل بين الحقوق والواجبات، ومن الواضح أنَّ على الولايات المتحدة أنْ تمارس دور الزعامة التي تريدها لنفسها دولياً بنفس الطريقة الديموقراطية التي تؤدي بها الإدارة الأمريكية دورها على المستوى الداخلي.

إنَّ الديموقراطية قوة حقيقية على المستوى الدولي، كما هي قوة حقيقية على المستوى الداخلي. ويخطىء من يرى أن للولايات المتحدة الأمريكية دوراً ديكتاتورياً في العالم، بينما لا يرى للإدارة الأمريكية نفس الدور على المستوى الداخلي. فإذا كانت الديموقراطية

نافعة على المستوى المحلي، وتشكل ضرورة من ضرورات استمرار التماسك وتقبل الناس لها، فلم لا يكون للديموقراطية على المستوى الخارجي نفس الدور؟

إنَّ مما لا شك فيه أن الولايات المتحدة ستأخذ بالانحطاط كدولة عظمى كلما استجابت لإغراءات الغطرسة، وكلما استخدمت القوة لفرض سياسات لا تتلاءم مع الحاجات الأولية للشعوب.

فالقوة العسكرية والتفوق الاقتصادي والقدرات العلمية والتكنولوجية لا تكفي أبداً لأداء دور الزعامة إذا لم يُمارس من يمتلكها دوراً سليماً وعادلاً ومتوازناً.

فالبحث عن أداء دور قوي ليس أفضل أبداً من البحث عن أداء دور عادل. فلا يكفي للنجاح أنْ تكون أقوى، بل أنْ تكون لك رسالة حقيقية تؤديها.

فمن دون أنْ تكون نموذجاً جيداً كيف يمكنك أنْ تطلب من الآخرين أنْ يتبعوك؟

إنَّ القيادة إلى جهنم ليست حتماً مطلوبة ولا مقبولة من قبل أحد. والأفضل أنْ تصنع أنت جنتك ثم تدعو إليها الآخرين.

إنَّ الغرب بصورة إجمالية لم يكسب الكثير من الخير من عهود الاستعمار، وإنَّما كسب ما كسب من خلال تجربته الديموقراطية، ونظامه التعاوني واعترافه بحقوق الأفراد، والالتزام بنسبة معينة بالحريات واحترام حقوق الإنسان في داخل بلاده...

وهذا يعني أنَّ أمريكا، وهي اليوم زعيمة الغرب، سوف تأخذ حتماً بالانحطاط في دورة لا يمكن اكتشافها إلّا في نهايتها إذا بحثت عن مزيد من مصادر القوة لنفسها وأخذت تنمو فيها التطلعات الاستعمارية، لأنَّ ذلك سيجعلها تتآكل من الداخل.

إنَّ أهم ما يدفع أية قوة في العالم إلى السقوط في مستنقع الأنانية والاستعمار هو شعورها بأنَّها الأقوى وأنَّها الميزان للحق، وأنَّ طريقتها في الحياة هي النموذج الأمثل الذي لا يمكن أنْ يتجاوزه أحد إلّا ويستحق السحق والطرد والقتل.

وليس ثمة شك أنَّ الدول التي تبحث عن النصر على حساب الآخرين ستكتشف، بعد فوات الأوان، أنَّ هذا النصر كان أجوف، لأنَّ الانتصار بالباطل يُضِرُّ بالمنتصر بمقدار ما يضر بالمهزوم.

فمن يقول لك: «تقدم وافعل ما تريد، لأنَّك أقوى من الآخرين» ليس بالضرورة ينصحك، بل هو في الحقيقة يغريك لاستخدام القوة، لأمر يؤدي بك إلى أنْ تصرف قوتك ولا تجد التعويض عنها.

وهنا لا بدّ من القول إنَّ الذين يقولون إنَّ الساحة اليوم فارغة من الفرسان ولم يبق إلّا الفارس الأمريكي، وعليه أن يصول ويجول كما يحب ويرغب، وأنْ يفرض سياسته كما يفعل الكاوبوي بعد سقوط منافسه، هؤلاء يخطئون مرتين؛ مرة عندما يُجرّدون السياسة من القيم والمثل والقوة الهائلة التي تمثلها العدالة الشاملة، ومرة عندما يغرون الأقوياء لكسب المزيد من القوة على حساب الضعفاء.

بينما المطلوب هو في الأساس توزيع القوة وليس تعزيزها، فالذين يقولون إنَّ المطلوب من الأقوى أنْ يزداد قوة من دون أنْ يكون عليه أنْ يدفع ضريبة القوة هؤلاء ليسوا إلّا شياطين في صورة ناصحين لأنَّهم لا يريدون الخير، لا للقوي ولا للضعيف.

ومنطق هؤلاء هو: لِنَبْقَ الأقوى اقتصادياً وعسكرياً وعلمياً دون أنْ تهمنا الديموقراطية في بقية مناطق العالم كما لا تهمنا حقوق الإنسان، ولا مانع من أنْ نُساند أي حليف لنا مهما كانت سياسته الداخلية وحشية لمجرد أنَّه حليف لنا، وأنْ نحاول تقويض دعائم أي بلد لا يلتزم بسياستنا مهما كانت السياسة الداخلية في ذلك البلد عادلة.

من يقلْ ذلك فكأنه يقول إنَّ على الولايات المتحدة الأمريكية أنْ تكون حارسة مصالحها، لا أنْ تكون قائدة العالم.

بالطبع ليس من الصحيح أنْ نمنع الحرية من التصدير بحجة أنَّ علينا مصالحنا أما مصالح الآخرين فهذا شأنهم، ولأنَّنا نملك القوة فسوف نستخدمها لخدمة مصالحنا أمّا الآخرون فليذهبوا إلى الجحيم، وإذا ما تعارضت مصالحنا ومصالح الآخرين فلتكن القيم كلها تحت الأقدام لضمان مصالحنا.

فإذا تعارضت الدعوة إلى الديموقراطية في أي مكان من العالم مع تأمين المصالح الاقتصادية، فلا بدّ من مقاومة هذه الدعوة والدفاع عن أية قوة استبدادية تؤمّن تلك المصالح في هذا البلد أو ذاك.

بالتأكيد هذا المنطق لا يؤدّي إلى قيام عالم يسوده الأمن على المدى البعيد، وقد أثبت التاريخ أنَّ الاعتماد على القوة وحدها لا يكون ناجحاً حتى في الحفاظ على أمن من يملكها، والدليل على ذلك ما حدث في الصومال الدولة الجائعة الفقيرة التي كانت الخشية عليها من أنْ تنتهي كدولة يسكنها البشر ومع ذلك استطاع بعض المسلحين فيها أنْ يطردوا القوة الأمريكية المدعومة بكل الحلفاء! هذه الدولة أعطت درساً على أنَّ الاعتماد على القوة وحدها أمرٌ فاشل.

فقد جمعت الإدارة الأمريكية غطاء الشرعية الدولية عبر قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة إلى جانب القوة العسكرية المطلقة واستنجدت بحلفاء من الدول المجاورة والمحليين، ولكن قوتها عجزت حتى عن الحفاظ على أمن جنودها وأصبحت الأرض رخوة تحت أقدامهم كما أنَّ السماء غير مأمونة على نسور الجو. فسقط الجنود الأمريكيون ضحايا غرور القوة وضحايا عدم الالتزام بالحكمة في ذلك البلد الفقير، وتناثرت أجساد الطيارين في الجو مع تناثر طائراتهم، كما تقطعت أوصال الجنود على الأرض.

ولو كانت القوة وحدها تكفي، والتفوق التقني يكفي، لكان هتلر لا يزال هو وأحفاده حاكمين في العالم. فقد أصبح هتلر حاكماً على ثلاثمائة مليون إنسان في اليوم الذي لم يكن عدد البشرية كثيراً، كما أصبح في فترة من الفترات صاحب القرار الأول على وجه الأرض والقوة الأعظم فيها...

إنَّ البعض، اليوم، يريد لأمريكا كما كان هتلر يريد لألمانيا أن يكون لها «المغنم» من دون أن يكون عليها «المغرم»... أنْ تستفيد من لافتة الأمم المتحدة من دون أنْ تسدد حتى ديونها للمنظمة الدولية، وأنْ تدخل متى تشاء، وأين ما تشاء، وتفعل كل ما تشاء من دون أنْ تدفع ضريبة هذه الحرية لأحد، لا اقتصادياً ولا عسكرياً ولا إنسانياً.

هؤلاء يريدون لأمريكا أنْ لا تلتزم بأي قانون إلّا قانون مصالحها، وبهذا فإنَّهم يقولون ما لنا والأمن الجماعي؟ ما لنا والرفاهية الكونية؟ ما لنا والديموقراطية في كل بلاد العالم؟ ما لنا والعمل من أجل القضاء على الركود الاقتصادي في العالم؟ ما لنا ومصالح الشعوب؟ ما لنا والعدالة في هذه الدولة أو تلك؟ ما لنا والبيئة؟ ما لنا والتقدم الصناعي في البلاد المتخلفة؟

إنَّ هذه الدعوة ربما كانت مقبولة لو لم يكن هؤلاء أنفسهم يطالبون بأنْ تكون أمريكا شرطي مصالحها الوحيد الذي يفرض أين ما يريد ما يراه مناسباً.

والحق أنَّ الشرطي لا يمكن أن يهتم بمصالحه من دون أن يهتم بمصالح الطرف الآخر، وإلّا لم يكن شرطياً بل لِصّاً يلبس خوذة الشرطي.

إذن دعوة قيادة العالم مشروطة وليست مطلقة؛ مشروطة بالمساهمة في تقدم البشرية وبالتزام العدالة وبتأديب الصديق المستبد، واعتماد قوة المنطق إلى جانب اعتماد منطق القوة.

وقد يقول قائل: إذا لم يكن على الولايات المتحدة الأمريكية أنْ تقود العالم اليوم وأنْ تفرض زعامتها عليه، فهل ينبغي عليها أنْ تعتزل العالم؟

وفي الحقيقة فإنَّه لا مجال هنا لمناقشة مضار الانعزال أو منافعه، لأنَّ الدعوة إلى الانعزالية هي دعوة فارغة لن تستجيب لها أية قوة حاكمة، وخاصة الولايات المتحدة. فبعد أنْ ذاق الأمريكيون الطعم اللذيذ لمكانة الدولة العظمى الوحيدة، لم يعد في مقدورهم التجمع في الساحة الخلفية لأمريكا الريفية، واحتضان تراثهم وزعمائهم، وذلك لأنَّ الذات الوطنية قد تصاب بأضرار فادحة.

فغطرسة القوة هي السّمُّ الذي يسري في عروق البعض من غلاة الداعين إلى احتكار القوة وفرض الهيمنة والزعامة، ومن المستحيل العودة إلى العهد الذي سبق رئاسة فرانكلين وروزفلت، ولكن ما دامت الدعوة إلى قيادة العالم وحدها تجد آذاناً صاغية، فلا بدّ من ترشيدها قدر المستطاع، وفي ذلك تأمين لمصلحة أمريكا ولمصالح العالم...

وباختصار فإنّي إذا سألت: هل بإمكان أمريكا أن تلعب دور الزعامة في بداية القرن الواحد والعشرين فإنَّ جوابي سيكون: نعم، ولكن بالشروط التالية:

أولاً ـ أنْ تتطور السياسة الخارجية للولايات المتحدة إلى درجة سامية من الأخلاق بحيث تجمع بين المصلحة والمسؤولية.

ثانياً ـ أنْ يهضم المجتمع الأمريكي القيم الدينية بشكل واقعي وحقيقي بدل التنكر لها...

ثالثاً ـ أنْ يكون الدفاع عن مصالح الشعوب الأخرى جزءاً من اهتماماتها اليومية.

رابعاً ـ أنْ تقوم الولايات المتحدة بتصدير الحرية، والديموقراطية،

واحترام حقوق الإنسان إلى كل مكان كما تقوم بتصدير الأفلام وأقمشة الجينز.

خامساً ـ أنْ تتفاعل مع الحضارات الأخرى وتحترم عاداتهم وتقاليدهم.

تلك هي مؤهلات الزعامة التاريخية التي يجب الالتزام بالحد الأدنى منها على الأقل لكي تستطيع الولايات المتحدة قيادة العالم. فذلك هو الثمن المطلوب للزعامة الحقيقية.

المشاركة العالمية في حلّ مشاكل الأرض

نحن جزء من الأرض أكثر ممّا الأرض جزء منا... فمنها خُلقنا، وإليها نعود ولا يمكن أن نهمل مصالح الأرض إلّا على حساب سلامة البشرية، ومصالح جميع الناس فيها.

لو كان علينا أن نفكر على المستوى الكوني ـ الأمر الذي يبدو ضرورياً ـ فلا بدّ أنْ نهتم بحل مشاكل الأرض كلها.

أمّا أنْ نهتم بمجرى نهر في قرية في ولاية كولورادو، أو أن ينشغل بالنا بمصالح عشرة فلاحين يعملون على سفح جبال الألب، بينما نغمض عيوننا عما يجري لشعوب بأكملها ولقارات واسعة...

أنْ نثور لاختلال ميزان القوى على مستوى العلاقات الصناعية بين مدير شركة لصناعة المغاسل وبين بعض العاملين عنده، ولا نهتم باختلال ميزان القوى على مستوى الكرة الأرضية.

مثل ذلك لا يؤدّي إلّا إلى تعقيد المشاكل، ليس على المستوى الدولي الخارجي فحسب بل على المستوى الداخلي أيضاً. فالمشكلة الداخلية لأية دولة قابلة للتصدير إلى الدول المجاورة لها.

إنَّ العالم اليوم يواجه موقفاً صعباً لم يسبق له مواجهته، حيث تعاني

البيئة على كوكب الأرض من التدهور، ويعاني غالبية البشر من قصور شديد في تلبية حاجاتهم الضرورية، ولذلك فإنَّ القضايا البيئية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضايا البشر ومشاكلهم من حرب وفقر وزيادة سكان ونقص في التعليم وما إلى ذلك... ولا ريب أنَّ سياسة إدارة الظهر لمثل هذه القضايا المعقدة ستؤدّي إلى زيادة المشاكل في هذا العالم المضطرب أساساً.

الأرض أمانة بين أيدينا

حينما نتحدث عن البيئة لا نتحدث عن شيء ترفي لا يرتبط بحياة البشر، وإنَّما نتحدَّث عن صلب قضية هامة لا بدّ من استثمار الكثير من المال والجهد ووضع الكثير من القوانين الدولية للحفاظ عليها وتحسين أوضاعها.

لقد اهتم الإنسان بتحسين وسائله، وتطوير الآلات الصناعية لديه إلّا أنَّ ذلك أدى إلى إصابة البيئة بالتلوث وصار مثله في ذلك مثل طبيب يعالج مريضاً أصيب بالتسمم، ولكنه في ذات الوقت يعطيه ماء ملوثاً ليشربه، وطعاماً مليئاً بالسموم ليأكله.

إنَّ البيئة تتأثر بأعمال البشر التي تنشأ من الإسراف في استهلاك الموارد الطبيعية، والتي تؤدّي إلى الإخلال بالتوازن الطبيعي على الأرض؛ وينشأ من التلوث انبعاث الغازات في الجو، والتي بدورها تسبب ظاهرة زيادة دفء الأرض ومشاكل أخرى مثل ثقب الأوزون وكلها تنذر بكوارث تصيب حياة الإنسان.

فالبيئة مرتبطة بالإنسان، أو بمعنى أصح فإنَّ الإنسان جزء من البيئة، وعليه يجب أنْ يكون لها نصيب من الرعاية، ومتى توافرت للإنسان مُشتلزمات الحياة الكريمة فإنَّه يوجه جانباً من جهده نحو إصلاح بيئته والحفاظ عليها.

إذن هنالك رابطة قوية بين صلاح البيئة ونجاح التنمية الاقتصادية وتحسين الأوضاع المعيشية للناس.

وانطلاقاً من هذا المفهوم فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً في ديسمبر عام ١٩٨٩ بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في البرازيل عام ١٩٩٢، وأصبح هذا المؤتمر يعرف بـ«قمة الأرض» أو مؤتمر ريو.

غير أن هذا المؤتمر خيّب ظن الناس، حيث ظهرت الخلافات بين مختلف الدول وتبيّن أنَّ كثيراً من الحكومات المشاركة في هذا المؤتمر تهتم بمصالحها الآنية على حساب المصالح المستقبلية للبشرية، كما ظهر أنَّ بعض الحكومات كانت تهتم بالمصالح المادية على حساب صحة الإنسان.

لقد سبّب الإنسان في بعض المناطق ضرراً بليغاً لبيئته، وقد تم ذلك ربَّما بدون قصد وعن جهل في القرون الخالية، ولكن ليس للبشرية أي عذر مقبول بعد أن ازداد وعي الإنسان بما يحيط بيئته من أخطار، وبعد أنْ توافر له الكثير من الأدلة على الأعمال التي تسبب ضرراً وتدهوراً للبيئة.

وإذا استمرت البشرية على نهج أسلافها، فإنها سوف تسبب ضرراً بالغاً بحق الأجيال القادمة لا يمكن التنبؤ بخطورتها.

فمن واجب كل جيل أنْ يحاسب نفسه عن حالة الأرض التي سيتركها لأولاده، وهل سيبقى عليها مكان نظيف لسكناهم، وهواء نقي لتنفسهم، وطعام كاف لتغذيتهم؟ وهل ستُتاح لهم رؤية طيور مغردة في سماء نظيفة، وحيوانات تنطلق بحرية وأمان في بيئتها الطبيعية؟ وهل سيترك الغابات لتكون مُتَنَفَّساً للأرض ومخلصاً لها من تراكم ثاني أوكسيد الكربون، ولتكون الملاذ الأخير للطيور والحيوانات البرية؟ وهل سيبقى البحر ملاذاً آمناً لسكانه أم يُلوّث كل ذلك ويسبّب في

موت الحياة الطبيعية على الأرض وفي البحر وداخل الغابات؟

لقد عقد مؤتمر البيئة في البرازيل تحت شعار «الأرض بين أيدينا»، ولا شك أنَّ تطوراً كبيراً حدث خلال الفترة الماضية في وعي الإنسان لبيئته والأخطار التي تهدد هذه البيئة، إلّا أنَّ المؤتمر اقتصر على إلقاء الخطب وعقد المؤتمرات الصحفية، وتجنب الكثيرون من تقديم أي وعد ملزم لبلادهم لمصلحة البيئة، واكتفى المؤتمر بجدول أعماله الذي عُرف بـ«المفكرة ـ ٢١» وهي عبارة عن خطة عمل تقع في ٨٠٠ صفحة تتضمن الخطوات المطلوب عملها تجاه المشاكل البيئية والتنموية الملحة التي تواجه الأرض، والتي تشمل، على سبيل المثال، ظاهرة تزايد الدفء العالمي وإزالة الغابات واضمحلال طبقة الأوزون، فضلاً عن مشاكل الفقر والتنمية في العالم.

وكان من أهداف المؤتمر وضع حلول لهذه المشاكل، والعمل على حماية وإدارة الموارد الطبيعية في الأرض، وصون التنوع البيولوجي بها، وتشجيع استعمال التكنولوجيا البيولوجية التي لا تضر بالبيئة، وحماية البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، والمحافظة على مصادر المياه العذبة وترشيد استهلاكها، وكذلك العمل على إيجاد حل لمشكلة الانفجار السكاني في العالم.

كما تعرض المؤتمر إلى ضرورة زيادة الوعي البيئي، ونشر التعليم البيئي بين الناس.

غير أنَّ هنالك شكاً في قدرة الإنسان على تنفيذ ما جاء في جدول أعمال هذا المؤتمر، نظراً لتكاليفه الباهظة التي تبلغ ٦٠٠ مليار دولار، وهو مبلغ ضخم ولكنه صغير مقارنة بإنتاج العالم من جهة وحاجته إلى الحفاظ على البيئة من جهة أخرى.

وبصراحة فإنَّ الذي يُشك فيه هو أنْ تهتمّ الدول القادرة على تأمين هذا المبلغ بذلك، وتقدم الدعم اللازم لتنفيذه...

لا شك أنَّ المشكلة لا تقتصر على مسألة البيئة والتي يجب التعاون في الحفاظ عليها، بل تشمل ـ أيضاً ـ قضية ملحة هي الوضع الاقتصادي والاجتماعي في دول الجنوب الفقيرة، أو ما يسمى دلعاً بالدول النامية والتي تشمل معظم الدول في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

فما يحدث مثلاً بين الشمال والجنوب لا يبشِّر بمستقبل جيد، فقد تدهورت أوضاع دول الجنوب خلال الثمانينات وأصبحت هذه الدول ضحية للنظام الاقتصادي العالمي بدلاً من أنْ تكون المستفيدة منه. فاقتصادها هش يعتمد على اقتصاد دول الشمال الغنية مما يجعلها عرضة للتغيرات الاقتصادية التي تحدث في العالم والتي لا يمكن لهذه الدول أن تتحكم فيها.

ولعل أهم المعوقات والصعوبات التي تعترض انتعاش اقتصاد دول الجنوب تتمثل في الديون الخارجية التي أصبحت عبئاً ثقيلاً يرزح تحتها اقتصادها الهزيل.

وإذا دققنا النظر في المعاملات المالية بين دول الجنوب الفقيرة وبين دول الشمال الغنية، فسنجد أنَّ هنالك تدفقاً للمال من الجنوب باتجاه الشمال، على عكس ما يجب أن يكون عليه طبقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (UNDP)، الصادر عام ١٩٩١ عن التنمية البشرية، حيث نجد أنَّ مقدار فوائد الديون التي دفعتها دول الجنوب الفقيرة في عام ١٩٨٩ لدول الشمال الغنية زادت على مقدار كل المساعدات التي قدمتها الدول الغنية للدول الفقيرة في السنة نفسها بحوالى ٥١ مليار دولار.

وأيضاً تتسبب الحماية التي تفرضها الدول الغنية على منتجاتها في فقدان الدول الفقيرة لجزء من عائدات تصدير منتجاتها، وتقدر خسارة الدول النامية بحوالى ١٠٠ مليار دولار سنوياً من تصدير منتجاتها

الزراعية، و٥٠ مليار دولار من تصدير المنسوجات...

ومن هنا نرى أنَّ دول الشمال المتقدمة تحقق كسباً سنوياً مقداره ٢٠٠ مليار دولار من تعاملاتها مع الدول الفقيرة، وهي مجموع ٥١ مليار دولار فوائد الديون بالإضافة إلى ١٠٠ مليار دولار من تصدير الحاصلات الزراعية زائداً ٥٠ مليار دولار من تصدير المنسوجات.

وهذا يعني أنَّ هنالك انتقالاً للثروة باتجاه واحد، وهو من الجنوب إلى الشمال؛ أي من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية، وهذا يسبب اتساع الهوة بين أهل الشمال وأهل الجنوب؛ أي بين أغنياء العالم وفقرائه.

ويمكن تصور مقدار هذه الفجوة إذا تمعنّا في استهلاك الفرد في كل من الدول الغنية والفقيرة؛ فالعالم يسكنه حوالى ٤ إلى ٥ مليار نسمة، تعيش الأقلية الغنية التي تمثل ٢٠٪ من إجمالي السكان في بلاد الشمال الصناعية، وتعيش الأكثرية الفقيرة التي تصل نسبتها إلى ٨٠٪ من سكان العالم في بلاد الجنوب، وقد تعوّد أهل الشمال على نمط حياة يؤدي إلى استهلاك الجانب الأكثر من الطاقة ومن الثروات الطبيعية بشكل لا يتناسب مع عددهم، بينما يُعاني أهل الجنوب من الفقر والعوز وعبء الديون الثقيلة والانفجار السكاني...

ولا شك أنَّه من غير المتوقع أنْ تتمكن دول الجنوب الفقير من حل مشاكلها الاجتماعية بسهولة؛ فمُحاكاة نمط الحياة الغربية والإسراف في الاستهلاك لن يناسب أهل الجنوب، كما أنَّ نقل التكنولوجيا غير الملائمة من الشمال إلى الجنوب قد يؤدّي إلى ضرر على الجنوب ويزيد من مشاكله.

وحسب تعبير الدكتور أمين حامد مشعل ـ ممثل اليونسكو والأمين العام المساعد للجنة الدولية لعلوم المحيطات ـ فإنَّ دول الجنوب تحس بالظلم، لأنَّ حظّها من الاستفادة من ثروات الأرض هو توفير

قوت يومها، ولذلك فهي لا تستجيب لنداءات المحافظة على البيئة، طالما أنَّها تشعر بأنَّ أمرها لا يهم.

وما قد يبدو لدول الشمال الغنية تدميراً لا مبرر له للبيئة مثل قطع أشجار الغابات يعتبر مصدر الرزق الوحيد لمن يعيشون في مثل هذه المناطق. فإذا أمكن توفير وسيلة معيشية بديلة لهم فلا شك أنهم سيرحبون بها، وسيتوقفون عن قطع الأشجار.

إنَّهم يشتكون من أنهم لا يلقون العناية التي تتلقاها أشجار الغابات والحيوانات البرية، كما أنَّهم مقتنعون بأنَّهم لم يتسببوا بتلوث أو تدمير البيئة، ولذلك فلا مسؤولية عليهم.

ولقد برز في قمة الأرض خلاف بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة حول من سبّب المشكلة البيئية، ومن المسؤول عن حلها؟

ولعل أوضح مثال لذلك هو مشكلة تسخين الأرض وما يتبعها من مشاكل؛ والسؤال الذي طرح في هذا الخصوص هو: من المتسبب في نشأتها، وعلى من تقع مسؤولية إصلاح الضرر؟

إنَّ العلماء يتفقون على أن انبعاث بعض الغازات من الأرض وتراكمها في الجو يتسبب في زيادة دفء مناخ الأرض، مما ينتج عنه فيضانات في بعض المناطق الساحلية وجفاف في مناطق أخرى.

وتلقي الدول الغنية باللائمة على الدول الفقيرة، إذ تعزو هذه المشكلة إلى قطع أشجار الغابات في المناطق المدارية الممطرة، وقد تزايد المعدل السنوي لقطع أشجار الغابات مع الوقت من ٢٧ مليون فدان في السبعينات إلى ٤٢ مليون فدان في الثمانينات؛ أي بمقدار الضعف تقريباً.

وتعتبر الدول الصناعية الغنية هذه الغابات معيناً لا ينضب للتنوّع

البيولوجي، نظراً لكونها موطن أجناس عديدة من الحيوانات والنباتات، فضلاً عن أنَّها تعد بالوعة لامتصاص ثاني أوكسيد الكربون من الجو فتقلل من تراكمه.

أما الدول الفقيرة التي تملك الغابات فتنظر إليها على أنَّها ثروة جاهزة للاستغلال وللحصول على القوة؛ فهي تنمو في أرض خصبة يمكن أنْ تنتج المحاصيل الزراعية التي تحتاجها، أمّا أخشاب الأشجار فالرديء منها يستعمل وقوداً والأصناف الثمينة تباع في السوق العالمي بأثمان عالية.

وترى هذه الدول أنَّ من حقها استغلال غاباتها في ما يعود بالنفع على شعوبها التي لا تكاد تتوافر لها المطالب الرئيسية في الحياة.

وقد تبيّن عدم الاهتمام بالوضع البيئي العالمي من خلال الخلاف حول هذا الأمر بالذات. فقد أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أنْ تجعل موضوع قطع أشجار الغابات في الواجهة الرئيسية لاجتماع قمة الأرض، وتبنّت اقتراحاً بإصدار قرار في المؤتمر يحظر قطع أشجار الغابات المدارية، ولكن الدول النامية لم تُوافق على فرض الحظر على الغابات المدارية وحدها، وقد اقترحت أنْ يمتد الحظر ليشمل أيضاً الغابات الموجودة في المناطق الشمالية المعتدلة، ومنها الغابات الموجودة في أمريكا الشمالية نفسها.

غير أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية عارضت أي اقتراح يحد من حريتها في ممارسة عمليات تقطيع أشجار الغابات الموجودة في الجزء الشمالي الغربي منها على المحيط الهادىء، وبذلك تغلبت المصلحة الوطنية على المصلحة الدولية العامة.

ومن جهة أخرى ترى دول الجنوب الفقيرة أنَّ السبب الرئيسي للدفء العالمي يرجع إلى قيام الدول الصناعية بحرق الوقود الأحفوري بكميات كبيرة، ولذلك ترى دول الجنوب النامية أنَّ الدول الصناعية

هي التي تسبّبت في مشكلة زيادة دفء الأرض، وعليها وحدها تقع مسؤولية حلها، وليس من العدل أنْ تُساهم دول الجنوب الفقيرة في حل مشكلة لم تتسبب فيها.

والمسألة الرئيسية هنا هي ضرورة مواجهة مشكلات وعقبات التنمية في العالم الثالث، والعمل على ضمان حدّ أدنى للحياة الملائمة لشعوبها.

قد يقول البعض إنَّ المشكلة لا تقع على الدول الغنية فقط، إذ إنَّ الشعوب الفقيرة أيضاً يجب أنْ تتحرك هي وتصنع تقدمها الحضاري.

وفي هذا الكلام بعض الحقّ، إلّا أنَّ الدول الفقيرة مكبلة بمجموعة من الأغلال، ولا تستطيع أن تنمي مواردها إلّا بفك هذه الأغلال؛ فهنالك أغلال الديون وأغلال قوانين الحماية التي تضعها الدول الغنية، وهنالك أغلال الديكتاتوريات التي يجدُ بعضها الحماية الكاملة من الدول الغنية.

وعلى كل حال فلا بدّ من الاهتمام ليس بمصلحة شركة صناعية هنا ومؤسسة تجارية هناك، بل بحل مشكلة الأرض كلها والنظر إلى العالم كوحدة كاملة.

إنَّ كثيراً من الدول تمتلك مثل هذه النظرة في مجال جني الأرباح؛ فهي تطارد الربح المادي أين ما كان، وترفع شعارات تتسم بكثير من الأنانية.

وهذا ما حدث بالضبط في مؤتمر قمة الأرض، حيث اتضح أنَّ تصرفات بعض الدول تجاه مشاكل البيئة العالمية لا تتسم بالرؤية الشمولية للأزمة، فقد دافعت هذه الدول عن سياساتها الوطنية ومصالحها الداخلية بالرغم من تعارضها مع إصلاح البيئة العالمية.

فالإدارة الأمريكية التي تمثل دولتها أغنى دولة على الأرض وأكثرها

تلويثاً للبيئة أعاقت تنفيذ كثير من القرارات التي عرضت على المؤتمر بدعوى أنَّها قد تؤثر على مدخول بعض الشركات الأمريكية وتمنعها من جني الأرباح الطائلة.

وهذا ما دفع دول الجنوب الفقيرة إلى إظهار عدم استعداد للتعاون فيما يرتبط بحل مشكلة الأرض. ويبدو أنَّ هذا التجاذب لن يؤدّي إلّا إلى مزيد من التنافس على تخريب البيئة، وليس هنالك من مخرج إلّا بالتعاون الوثيق القائم على التنازل المتبادل، وتقديم المصلحة المستقبلية على المصالح الآنيّة...

في المسألة الحضارية:
ولادة قيصرية أم ولادة طبيعية؟

دعونا نتنافس في صنع الحضارات وليس في
إجهاض اجنتها...

من مصلحة الحضارة القائمة أنْ لا تعيق ولادة حضارة أخرى، حتى ولو كانت مصالحها تتناقض آنياً مع تلك الحضارة.

فكما أنَّ من مصلحة الأم ألّا تجهض جنينها، حتى وإن كانت تخشى منه أو لا ترغب فيه، أو لم تكن قد قررت هي وجوده من قبل، كذلك فإنّه ليس من مصلحة أية حضارة أن تمتنع من أن تصبح بيئة لولادة حضارة أخرى.

إنَّ ولادة الحضارات عملية معقدة بلا أدنى شك، ولكن من الثابت أنَّ كل حضارة تنتج من حيث تريد أو لا تريد حضارة أخرى أكثر منها شباباً وحيوية: تتغذى منها وهي جنين، وتحتاج إلى رعايتها وهي طفل، ثم تنافسها وهي شابة، ثم تموت الأم وتستمر البنت في الحياة وقد أخذت بعض ملامح الأم وبعض شخصيتها المستقلة.

ومن الثابت أيضاً أنَّ كل حضارة جديدة لها الكثير من الروابط مع الحضارة السابقة لها، لأنّها أساساً تولد نتيجة اللقاح معها، إلّا أنّها في ذات الوقت تتناقض معها لأنَّ المطلوب أن تنفصل عنها فيما بعد.

وإذا أخذنا الحضارة القائمة بعين الاعتبار، واعتبرنا مركز الثقل فيها النمو الاقتصادي، فإننا سنجد من علامات الشيخوخة فيها بمقدار ما نجد من علامات الشباب لدى شعوب أخرى.

فإذا كانت القرون السابقة، عدا القرن التاسع عشر، هي قرون الحضارة الإسلاميّة، فإننا نجد أنَّ القرن التاسع عشر كان قرن الحضارة الأوروبية، حيث سيطرت فيه أوروبا على العالم بعد أنْ أخذت الكثير من الحضارة الإسلامية، وقد لعبت الأندلس دور الوسيط في ذلك، ولم يُطِلَّ القرن العشرون إلّا وسيطرت الولايات المتحدة الأمريكية بحضارتها التي استمدتها من الحضارة الأوروبية، ولكنها استقلت عنها؛ الأمر الذي لا نزال معاصرين له.

إلّا أنَّ هنالك شواهد تدل على أنَّ حضارة أخرى أخذت بالتكون في منطقة المحيط الهادي، حيث يتنبأ البعض بانتقال مركز الثقل العالمي إلى هناك.

وهذا يعني أنَّ الحضارة ليست واقفة في مكان بل إنَّها تمشي من منطقة لأخرى فقد كانت بيئتها في الشرق، ثم انتقلت إلى الغرب، وها هي تعود إلى الشرق من جديد.

يقول الخبراء إن الدول المطلة على شواطىء المحيط الهادي والتي يبلغ مجموع سكانها ما يُقارب المليارين من النفوس، هذه الدول ضخمة جغرافياً، وعظيمة استراتيجياً، وفعالة اقتصادياً، وقد أدهشت العالم بإنجازاتها الحديثة، وهي لذلك مرشحة لكي تكون حاضنة للحضارة القادمة.

ومن بين دول المنطقة البالغ عددها اثنتين وعشرين دولة، فإنَّ هنالك ثماني دول حققت نمواً اقتصادياً لا يقل معدله السنوي عن ٥٪ خلال العقد الأخير، بينما حقّق بعضها نمواً يقرب من ١٢٪ سنوياً.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنَّه ليس هنالك بلد أوروبي غربي واحد حقّق مثل هذا المعدل الضخم، نعرف قيمة هذا التقدّم.

إنَّ بلاد شواطىء الهادىء تنتج من البضائع سنوياً ما تقدر قيمته بـ ٤٤١٠ مليار دولار، وهي تسيطر على ٢٠٪ من الاقتصاد العالمي.

ولقد بلغ حجم التجارة بين هذه البلاد والولايات المتحدة الأمريكية وحدها في عام ١٩٨٩ مقدار ٣٠٠ مليار دولار، متجاوزة بمقدار كبير حجم التجارة بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية الذي بلغ في نفس العام مقدار ٢٠٠ مليار دولار فقط.

ويقول الخبراء أيضاً إنَّ مجموع الإنتاج القومي في تلك البلاد سيرتفع عام ٢٠٠٠ ليبلغ مستوى الإنتاج القومي لجميع بلاد المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في هذه البلاد مستوى من شأنه أنْ يجعل المُبادلات التجارية التي تتم حول المحيط الهادي تتزايد بتصاعد حتى تبلغ خلال السنوات العشر القادمة نصف التجارة العالمية.

وفي الوقت الراهن تقع عدة مرافىء من أصل ثمانية مرافىء هامّة في العالم على الشاطىء الآسيوي للمحيط الهادي، وما يزيد عن نصف حمولة النقل الجوي العالمي يمرُّ في أجواء المحيط الهادي، ويقدر أن يزداد بمقدار ستة أضعاف قبل نهاية القرن الجاري.

هذه التجارة تشكل عامل تسارع ضخم للتنمية في تلك البلاد.

إنَّ هذا الواقع لا ينفع معه أنْ يكون رد الفعل هو محاولة منع هذه الدول من إحراز أي تقدّم عبر الامتناع عن التعامل معها، تحسباً لقيام حضارة أخرى في تلك المنطقة.

الحضارة القادمة في نظريتين

مع النمو الاقتصادي في كل من العمالقة في جنوب شرقي آسيا؛ أي في اليابان والصين وكوريا الجنوبية من جهة، وماليزيا وسنغافورة وتايوان وأندونيسيا من جهة أخرى، برزت نظريتان: النظرية الأولى تقول بضرورة منع تلك الدول من أنْ تتفوق سياسياً وعسكرياً؛ أي منعها من أنْ تصبح قوة عظمى في العالم، لأنَّ ذلك يشكل ليس مصدر قلق لدى دول مجاورة لها فحسب، بل سوف يشكل مصدر عدم استقرار دولي أيضاً.

وهكذا فالنظرية تقول: لنمنع تقدّم هذه الدول عسكرياً وسياسياً ولنسمح لها بأنْ تتقدم اقتصادياً.

فلو افترضنا أنَّ اليابان التي خسرت الحرب العالمية الثانية عسكرياً وتتفوق على أعدائها السابقين اليوم اقتصادياً، إذا لم يتم وضع حدّ لتفوقها فسوف تستطيع خلال فترة قصيرة أنْ تتحول قوة عظمى ومن ثمّ فإنَّها سوف تفرض إرادتها الدولية على محيطها وعلى العالم أيضاً.

ويقول هؤلاء: عندما كانت دول كثيرة في العالم تشكو من نقص مخيف في اقتصادها، كانت اليابان تحقّق نمواً قارب ١٠٪ واستمر ذلك من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٧٣، وبذلك أصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم وثاني أكبر مصدر للسلع المصنوعة.

لقد بلغ متوسط دخل الفرد في اليابان ٢٥ ألف دولار عام ١٩٩١ متقدماً بذلك على جميع الدول الصناعية الكبرى، وتمتلك اليابان المصارف العشرة الكبرى الأولى في العالم، وتتفوق على أمريكا بتوظيف الرساميل، وهي تحتل المركز الثاني بعد الولايات المتحدة في تمويل صندوق النقد الدولي ومنظمة الأمم المتحدة، وفي عام ١٩٩١ موّلت الرساميل اليابانية ثلث العجز في الميزانية الاتحادية الأمريكية،

وبحسب بعض التقديرات فإنَّ اليابان قد تسبق الولايات المتحدة في رقم الناتج الاقتصادي في أوائل القرن القادم.

وهكذا ففي مدى عشرين عاماً انتقلت اليابان، البلد المهزوم في الحرب العالمية الثانية، من مستوى البلد المتخلف اقتصادياً إلى مستوى الدولة العظمى اقتصادياً، حتّى إنّ إحدى المجلات، سمّتها سوپر يابان، (Super Japan).

وممّا يذكر هنا أنَّ المؤشرات الدالة على احتفاظ اليابان بهذا التقدّم كثيرة؛ فالمؤسسات اليابانية ـ مثلاً ـ تنفق على تحديث نفسها ضعف ما تنفقه المؤسسات الأمريكية، وتنتج نصف الإنتاج العالمي من المعالج الصغري، (ميكرو بروسسر)، مقابل ٣٨٪ للولايات المتحدة التي اخترعت هذا العنصر الأساسي في التكنولوجيا المعاصرة، و١٠٪ لأوروبا، مع العلم أنَّ سوق تصريف هذه السلعة على المستوى العالمي يبلغ ٥٠٠ مليار دولار.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ المؤسسات اليابانية تحدد مسبقاً السلع الاستهلاكية التي تود إنتاجها، ثمّ تستنبط المعارف التقنية اللازمة لهذا الإنتاج.

وبما أنَّها تنتج في الوقت الراهن معظم المنتجات الاستهلاكية الجديدة، فإنَّها تستطيع الدخول في استثمارات غير ذات ثمرة مباشرة ظاهرياً، كما تستطيع تخفيض أسعارها، وذلك لتحقيق هدف واحد هو الاستيلاء على حصص جديدة من السوق أو الاحتفاظ بحصصها منه.

ولقد امتازت اليابان بالتقليد أوَّل الأمر ثم استطاعت أنْ تنتقل إلى اختراع السلع والتقنيات والأساليب الضرورية والصناعات المستقبلية العالمية.

إنَّ صناعة الإنسان الآلي وصناعة المعالج الصغري تمّا في بادىء

الأمر خارج اليابان ولكن تطويرهما تمّ في اليابان، تماماً كما تمّ تطوير المحرك البخاري في إنكلترا بعد أنْ كان قد اخترع في خارجها.

وهكذا فإنَّ اليابان تحتل، شيئاً فشيئاً، الموقع المركزي في مجال تجارة السلع في مجال المحيط الهادي. إنَّها تحتل كذلك موقع المركز بالنسبة إلى حركة المال العالمية التي تسمح بتراكم الأرباح، ولهذا فإنَّ المصارف الكبرى إنَّما هي يابانية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ نظام صنع القرار في اليابان ـ ذلك التحالف الخفي بين رجال الأعمال وكبار الموظفين ـ يتطلب مستوىً عالياً من الأوراق المالية من أجل امتلاك قدرة شرائية ضخمة تستهدف بصورة رئيسية المؤسسات الأمريكية والأوروبية.

ومما يذكر أيضاً في هذا المجال أنَّ القيمة الصافية لأوراق البورصة التي تملكها اليابان زادت خلال عشر سنوات من ١٠٪ إلى ٥٥٪ من قيمة أوراق البورصة في جميع أنحاء العالم، في حين أنَّه في الوقت نفسه تناقصت الملكية المماثلة للولايات المتحدة من ٤٠٪ إلى ٢٠٪.

وبفضل صادراتها وحركة الرساميل تجمع اليابان ما يقارب ٢٥٠ مليار دولار من الفائض تستخدمها في تمويل استثماراتها في جميع بلاد العالم، وخاصّة في المؤسسات الأمريكية.

ولقد اشترت اليابان حتى الآن القسم الأهم من أبنية المكاتب في أمريكا، كما اشترت مؤسسات عديدة متوسطة الحجم فيها حتى أنَّ شعارات ترفع اليوم هناك تقول: «إنَّ اليابانيين يشترون أمريكا وغداً سيبيعونها».

ولقد أضحى مؤكداً أنَّ هنالك تقدماً كبيراً في تلك المنطقة، ومع الأخذ بعين الاعتبار هذا النمو الاقتصاديّ الهائل فإنَّ مجرد تغيير بسيط

في بعض نصوص القانون الياباني الذي وضعه الموظفون الأمريكيون، والذي ينصّ على أنَّ الشعب الياباني يتعهد بالتخلّي إلى الأبد عن الحرب كحق من حقوق سيادة الأمة، والسماح لها بأن تتحمل نفقات الدفاع عن نفسها بزيادة مساهمتها في نفقاتها العسكرية؛ الأمر الذي يدعو إليه بعض الأمريكيين، أنَّ مجرد ذلك سوف يؤدي إلى انبعاث الروح العسكريّة من جديد في اليابان.

ولا شك أنَّ انبعاث هذه الروح يثير مخاوف ضخمة في المنطقة؛ فالذكريات التاريخيّة للحرب العالمية الثانية ما زالت حية، ولكن التحالفات يمكن أنْ تزيل تلك المخاوف. خاصّة إذا أخذنا بعين الاعتبار أنَّ اليابان تنفق في الوقت الحاضر أكثر من ٣٠٠ مليار دولار على ميزانيتها العسكرية، ولها أكثر من ٢٥٠ ألف مُجَنَّد في قوات الدفاع الذاتي من دون إثارة أية مخاوف لدى الدول المجاورة.

وكلّ هذا يعني أنَّ التغيير الذي يمكن أنْ يطرأ على اليابان من الناحية العسكرية يمكن أنْ يحولها إلى قوة عظمى خلال فترة قصيرة جداً.

فالتقدّم التكنولوجي من جهة، ووجود رأس المال من جهة أخرى يجعل اليابان قادرة على تجنيد ما لا يقل عن مليوني جندي.

وهذا يعني أنَّ حضارة جديدة قد بدأت بالنمو هناك؛ الأمر الذي يقول البعض بضرورة الوقوف في وجهه، خاصة وأنَّ هنالك بعض المخاوف ـ كما ذكرنا ـ ليس في أندونيسيا وماليزيا وكوريا والصين وتايوان والفليبين فحسب، وكلهم قد عانوا من الاحتلال الياباني خلال الحرب العالمية الثانية، بل إنَّ هنالك مخاوف من اليابان في أستراليا أيضاً التي لا ينقصها التوجه العسكري والتي تملك الموارد اللازمة لذلك.

وعلى هذا يرى أصحاب هذه النظرية أنّه لا بدّ من منع اليابان

والدول المجاورة لها من أنْ تتفوق عسكرياً وسياسياً بعد أنْ أحرزت التفوق الاقتصادي.

أمّا النظرية الثانية فهي تقول إنَّه لا تنفع محاولات منع ولادة حضارة جديدة، فمن الأفضل مساعدة أي شعب يمتلك إرادة أنْ يصنع حضارته ويعمل من أجل ذلك والتعاون معه، الأمر الذي يؤدّي إلى التسريع في عملية قيام الحضارة الجديدة.

ومن هنا نجد ضياع الرؤية لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية فيما يرتبط بطريقة التعامل مع مجال المحيط الهادي، ونسمع صرخات تحذير بين فترة وأخرى من مسؤولين فعليين وسابقين من التفوق العسكري والسياسي والاقتصادي لدولة أو أخرى في ذلك المحيط. إلّا أنَّ ذلك لا يمنع قيام الحضارة هناك.

ولادة طبيعية

إنَّ الحضارة تُولد كما يولد الطفل بالرغم من صرخات الأم وبكائها وآلامها. ولكي تأتي عملية ولادة الحضارة الجديدة طبيعية، بدلاً من أنْ تأتي قيصرية، فلا بدّ من اعتماد الخطوات التالية:

أولاً ـ نزع فتيل الحرب عالمياً، لكي لا تأتي الحضارة الجديدة وهي مُحَمَّلة بذكريات مؤلمة ومُتَحَفِّزة للانتقام ولا بدّ أنْ يكون نزع الفتيل عالمياً وليس محلياً.

ثانياً ـ التعاون مع الشعوب التي تتولد حضارتها الآن، بحيث لا يؤدّي الأمر إلى الانفصال بين الحضارة الحالية والجديدة حتى تولد الحضارة وهي متعاونة، وليست معادية.

ثالثاً ـ دفع الدول العملاقة اقتصادياً إلى تحمل دور إنساني في دول

الجنوب الفقيرة، حتى يكون القرن الواحد والعشرون قرن «تقدّم الأرض» بكل ما فيها من دول وليس قرن «التقدّم في الأرض» لدولة على حساب أخرى.

رابعاً ـ الامتناع عن التدخل المباشر وغير المباشر ضد حضارات الآخرين خاصة تلك الدول التي أصبحت تتقدّم على أوروبا أو على أمريكا اقتصادياً.

فبدلاً من أنْ نحسد شعوب الدول الأخرى على نشاطها الاقتصادي وتقدمها الصناعي، فإنَّه لا بدّ أنْ ننافسها في ذلك. فإذا كان اليابانيون نشيطين مثلاً والأمريكيون كسالى، فليس الحل هو أنْ نكسر شوكة الناشط لنجعله متكاسلاً. بل الحل هو أنْ نجعل المتكاسل نشطاً، وإذا رفض ذلك فليتحمل نتاج ما اختاره لنفسه.

إنَّ التخلص من تركة العقلية البريطانية التي كانت تقوم على تمزيق المنافس أو فرض المشاكل عليه لمنع إحرازه لأي تقدّم لهو أمر ضروريّ جداً في هذه المرحلة، لأنَّ التنافس الشريف هو الذي يبني الحضارات، أمّا التآمر على المنافس فهو يضرّ بالنفس كما يضرّ بالطرف الآخر، على أنَّه قد لا يجدي نفعاً مع شعب قرر أنْ ينجح.

في سبيل بيت كونيّ مشترك

إن العالـم اصبح اصغر من ان يتحمّل سقفين للحياة، ومصيرين للبشرية. فإمّا أن ننجو جميعاً وإمّا ان نغرق جميعاً.

تتجاذب واضعي السياسات في الغرب دعوتان:

الأولى ـ دعوة إلى بناء بيت أوروبي مشترك قد يمتد من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال متضمناً الدول الأوروبية الشرقية وروسيا من دون الولايات المتحدة الأمريكية.

الثانية ـ دعوة إلى بناء بيت أطلسي مشترك، يضم الولايات المتحدة الأمريكية وكل الدول الأوروبية بما فيها الشرقية أيضاً، على أنْ يضمن ذلك قيادة الولايات المتحدة الأمريكية لهذا التكتل الضخم.

ومع قطع النظر عن الضرورات التي تدعو إلى كل واحدة من هاتين الدعوتين، فإنّ شيئاً واحداً لا يمكن تغافله وهو أنَّ مثل هذه الدعوات تقوم على أساس تقسيم العالم وليس توحيده، وهما لذلك نابعتان من أنَّ واضعي هاتين النظريتين لا يزالون تحت تأثير الدوامة السابقة حيث كان هنالك تكتلان متحكمان بمصير هذه المنطقة، وهما حلف وارسو وحلف شمال الأطلسي.

ولا أدلّ على ذلك من أنَّ واضع النظرية الأولى هو غورباتشوف الذي سعى ـ بعد سقوط الحكومات المركزية في الاتحاد السوفييتي السابق ـ إلى استعادة دور أساسي لروسيا وحليفاتها السابقة.

أمّا واضع النظرية الثانية فهو نيكسون الرئيس الأمريكي الأسبق، الذي رأى أنَّ العالم لا بدّ أنْ يقوده الأمريكيون وحدهم، وإلى الأبد.

غير أنَّ ما نقترحه هنا نظرية ثالثة تقوم على أساس العمل على قيام بيت كوني مشترك. إذ ما هو الداعي لقيام تحالفات عسكرية واقتصادية وإقليمية ما دام لا وجود لهدف محدد لها؟

فإذا كان هدف قيام التكتلات مواجهة الأعداء، فمن يا ترى هم الأعداء الآن؟

أمّا إذا كان الهدف هو الرفاهية، فلماذا نُعَمِّقُ الهوة القائمة بين الشمال والجنوب، ونجعل الجنوب أرضاً خصبة للقلاقل والتوترات والحروب؛ الأمر الذي يترك آثاراً سلبية على الرفاهية التي نقصدها؟

إنَّنا ندعو إلى تحديد الهدف قبل محاولة تحديد الوسيلة، كما ندعو إلى التخلص من آثار الوضع القديم الذي كان قائماً من قبل سقوط الشيوعية.

رسالة الحضارة

وتبعاً لذلك فإنَّنا نرى أنَّ ترميم الحضارة القائمة، بحيث تكون أكثر إنسانية وشمولية، والاهتمام الجدّي بالأخطار البيئية والمشاكل الناجمة عن الظلم والديكتاتورية، والسعي لقفزة نوعية في صناعة الحضارة...، نرى أنَّ هذه الأمور إنَّما هي أهداف نبيلة لا بدّ من السعي لها.

إنَّ هنالك حاجة حقيقية إلى أمرين:

الأول ـ التخلص من الآثار النفسية للحرب الباردة.

الثاني ـ تجديد رسالة الحضارة، ذلك لأنَّ الحضارات التي تفتقر إلى الرسالة تتآكل من داخلها.

ومن غير أنْ يكون قصدنا الإدانة، فلا بدّ من الاعتراف بأنَّه منذ اللحظة التي اختفى فيها عنصر العدو الإيديولوجي والسياسي بسقوط الشيوعية ظهرت حقيقة أساسية وهي أنَّ الإحساس بالرسالة في الغرب أصبح فارغاً من أي مضمون.

فمكانة الغرب كحامل لراية الديموقراطية والليبرالية في صراعها مع قوات الظلم والاستبداد فقدت مغزاها، وكما قال أحد الدبلوماسيين الروس لنظيره الأمريكي:

«ما نُبَيِّتُهُ لكم فوق ما تتصورون. سنسلبكم عدوكم».

ومن هنا نجد أنَّ أمريكا، وهي قائدة الغرب، وبالرغم من امتلاكها لقوة مادية هائلة، ليس لها إحساس بالمهمة؛ أو هكذا يشعر المواطن الأمريكي العادي الذي يتساءل: ما هي وظيفة أمريكا؟ هل إنَّ رسالتها أنْ تكون شرطي العالم وأنْ تفرض نظاماً سحرياً عليه أو أنْ تخترع أمبراطورية معادية أخرى وتحاول الانتصار عليها هي رسالة؟

إنَّ أميركا قد تسيطر على الكنوز الطبيعية وتسيطر أيضاً على الممرات التجارية الدولية وتجمع في يدها أكبر نفوذ ممكن، وترث الأمبراطوريات التي سقطت في روما وبريطانيا وروسيا حتى تصبح هي الفارس الوحيد في الميدان ولكن يبقى التساؤل: ثم ماذا؟

إنَّ رسالة الغرب يجب أنْ تشمل اليوم مسألتين رئيسيتين: التخلص من أحلام العظمة وترسبات الرفاهية وطغيان المادية من جهة، وأداء دور الأب والمعلم والأخ في العالم من جهة أخرى. أمّا دور الشرطي فلا يمكن أن يشكل رسالة لحضارة.

إنَّ من أخطر ما يواجه أية أمبراطورية في التاريخ هو فساد الضمير وفقدان الرسالة، لأنَّها حينئذ ستتخبط في ظلمات الانحراف، وتتورط في ظلم الآخرين.

صحيح أنَّ العالم سيبقى منقسماً مهما تفاءلنا، لكنَّ الانقسام لن يكون بالضرورة بين أمبراطورية الخير وأمبراطورية الشر، بل سيبقى العالم منقسماً بين أربع معسكرات؛ معسكر الخير النسبي، ومعسكر الشّرّ النسبي والمعسكر الثالث هو مزيج من الخير والشر، ومعسكر رابع لا هو بالخير ولا هو بالشر بل هو خامد لا دور له في أي شيء.

ثم لا بدّ أنْ نأخذ بعين الاعتبار أنَّه ليس من يظن أنَّه في معسكر الخير هو بالضرورة يكون كذلك، وليس من يُصنّف في معسكر الشر هو أيضاً كذلك.

ولعل من أهم ما يجب الانتباه إليه هو أنْ لا يتورط الغرب في أداء دور الشر وهو يظن أنَّه يقوم بدور الخير. لقد جرى مثل ذلك في بعض المناطق كالصّومال مثلاً، حيث تدخلت القوات الغربية تحت غطاء إعادة الأمل على أساس أنَّه دور خير واكتشفت هذه القوات فعلاً عدوّاً لا بدّ من البحث عنه وتعيين جائزة لرأسه، وكان مجرد ضابط مجهول لا يعرفه أحد، وإذا به يصبح العدو الذي يهدد عملية إعادة الأمل. ثمّ تبين فيما بعد أنَّ دور هذه القوات لم يكن دوراً خيّراً بشكل مطلق ولا كان دور الضابط الشرير بشكل مطلق ثمّ تخلت القوات فيما بعد عن عدوها واعتبرته صديقاً، بل ومتحالفاً. ثمّ انسحبت من هناك تاركة وراءها الأوضاع على ما كانت عليه قبل تدخلها.

ربَّما برَّر البعض ذلك بأن اليد التي لا تستطيع أن تقطعها فلا بدّ من مصافحتها، إلّا أنَّ ذلك هو أحد الأدلة على فقدان الرسالة.

والآن ما هي رسالة الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية؟

يقول البعض إنَّ رسالته هي امتلاك القوة... ولكن هل القوة فعلاً رسالة؟

لقد حمل هرقل على كتفيه الكرة الأرضية كلها كما تقول الأسطورة، لكن الولايات المتحدة ليست بهرقل، لأنَّك منذ الآن ترى رجفة شديدة في أرجلها، وتستطيع أنْ تسمع اصطكاك الأسنان في فمها، وإنَّ الاستمرار في أحلام القوة، ومن ثم الاستمرار في النظرية العدائية ضد عدو وهمي لا وجود له، أو السعي لاختراع عدو جديد، لا ينتهي إلّا إلى تكريس الواقع السابق الذي لم يعد له أي داع الآن.

وما دام لا داعي إلى ذلك فإنَّ الدعوة إلى بقاء حلف الأطلسي وتقويته من خلال ضم بعض الدول إليه، من دون توسيع أفق الرؤية لتشمل البشرية كلها، سوف لن يكتب لها النجاح.

وهذا يعني أنَّ القوات الأمريكية سوف تضطرّ إلى الانسحاب من أوروبا، سواء بفعل ضغوطات الميزانية في الولايات المتحدة التي تجعل الأمريكيين يركزون المزيد من اهتماماتهم على خفض المبالغ المصروفة سنوياً على الدفاع عن أوروبا والتي بلغت في يوم من الأيام ١٨٠ مليار دولار سنوياً، أو بفعل الضغوط الشعبية من قبل الأوروبيين الذين لا يرون داعياً لوجود ٣٠٠ ألف جندي أمريكي، وعشرات القنابل النووية على أراضيهم.

ثمّ إنَّ العالم وحدة حضارية في حركة دائمة مركزها الإنسان، وأي تقسيم له إلى تكتلات مصيره مصير جدار برلين الذي نهض لحين ولم يلبث أن تداعى!

فالحواجز القومية والمصلحية وحتى الحضارية لا يجوز أنْ تمنع عقلاء البشرية من التفكر في ما يؤول إليه التلاعب بمصير الإنسانية من خلال تصنيف البشر إلى متفوقين ومتخلفين.

إنَّ الأرض بمنزلة سفينة واحدة مصيرها مرتبط بكل واحد من ركابها. فحينما تتعرض لعاصفة يتعرض الجميع للخطر دون أنْ ينتفع من يعيش في المقصورة المخصصة للأثرياء شيئاً، أو من يعيش في الدرجات السفلى. فإذا جرفت العاصفة السفينة كان الأثرياء والفقراء كلهم ضحايا، ومن مصلحة الجميع في الحالة هذه أنْ يتعاونوا لإنقاذ سفينتهم للوصول إلى شاطىء الأمان.

نعم... إنَّ العمل على بناء البيت الأوروبي أو الأطلسي أو أي بيت آخر يكون جيداً إذا كان طريقاً إلى بناء بيت متكامل للبشرية جمعاء. أمّا إذا كان فقط للتفوق فإنَّ من المشكوك فيه أنْ يستمر في الوجود.

إنَّ بناء دار واسعة ذات مصالح للجميع أفضل من بناء بناية تستمرّ في الارتفاع ويتم إبعاد الآخرين عنها، فإنَّ مثل ذلك سيؤدي إلى انهيارها من الأساس.

ثمّ إنَّ التطلع إلى بناء بيت كوني مشترك يرضي الضمير كما يرضي المصالح، ومن أولى الخطوات في ذلك هو الاحترام المتبادل، والاعتراف بحق الآخرين ليس في أنْ يعانوا من البؤس ـ كما هو حاصل الآن ـ بل في أنْ ينعموا بخيرات الأرض.

وقد يقول بعض غلاة العنصرية إنَّه لكي يكون للأمريكيين صوت في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط وأفريقيا، فلا بدّ أنْ يكون لهم وجود عسكري ضاغط وقوات ثابتة ولا يتم ذلك إلّا عبر البيت الأطلسي بقيادة عسكرية أمريكية.

ولكن هذا المنطق يشبه منطق من يقول: لكي يكون لديّ صوت عندك فلا بدّ أنْ يكون لمقعدي مكان ثابت على رأسك!

إنَّ عقلية الوجود العسكري الثابت، في ظل انتهاء الحرب الباردة، عفا عليها الزمن، ولقد أثبتت الأحداث في كثير من المناطق أنَّ

التفاهم، والاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة، والتعاون الصادق، أكثر قدرة على التأثير من الجزمة العسكرية، سواء كانت في صورة احتلال بالقوة، أو في صورة وجود بالإكراه، أو في صورة فرض معاهدة مثل المعاهدات التي كانت تفرض من قبل السوڤييتي على دول أوروبا الشرقية مثلاً.

إنَّ الدعوة إلى ضمان تقدم الغرب عبر تقوية حلف الشمال الأطلسي، أمر مشكوك في نجاعته، لأن هذا الحلف فقد وظيفته الأمنية الرئيسية التي اختصت في مواجهة الاتحاد السوڤييتي.

وواضح أنَّ أي تحالف في العالم لن يعيش بعد توقف وظيفته الأمنية الرئيسية.

لقد قام حلف شمال الأطلسي لكي يواجه الاتحاد السوڤييتي، فإذا كانت روسيا اليوم مدعوة للمشاركة في الأمن الأوروبي، مما يجعلها شريكاً لا خصماً، فلماذا يجب استمرار هذا الحلف؟

قد يقول قائل: لا بدّ من أنْ يُجدّد الحلف الأطلسي نفسه، بحيث يكون دوره في أوروبا الجديدة توسيع نطاق مهمته. فيمكن أنْ لا يركز وظيفته على الدفاع المشترك فحسب، بل أيضاً على التماس الحلول العادلة للنزاعات مثل الحرب الأهلية في يوغسلافيا، وأنْ يمدّ اهتماماته إلى خارج أوروبا.

ولكن مع ثبوت فشل هذا الطرح في البوسنة والهرسك كيف يمكن ضمان نجاحه في أمثال هذه المهمات غداً في أماكن أخرى؟

وهكذا نخلص إلى أنَّه من الأفضل أنْ نفكر في بناء بيت كوني مشترك بدل التفكير في بناء بيت أطلسي أو بيت أوروبي يستمر في تقسيم العالم ويبحث عن دور في حرب باردة مخترعة لا مبرر لها، وضد عدو لا وجود له.

إنَّ ذلك يشبه ما قيل عن رجل أصيب بجنون العظمة فقرر أن يبني جسراً في صحراء قاحلة يحمل اسمه، وحينما قالوا له: ما هي ضرورة بناء مثل هذا الجسر ما دام لا وجود للماء تحته؟

أجابهم: سنبني الجسر أولاً، ثم نجري الماء تحته!!

إنَّ الدعوة إلى تعزيز الأحلاف في زمن لا حاجة فيه إليها هي مثل بناء الجسر، ثم البحث عن العدو الذي أقيم الحلف لمواجهته.

قضية الشرق الأوسط

من الجيّد احياناً أن نستكشف الحلول للمشاكل السياسية من الرؤى التاريخية، وليس من منظور المصالح الآنية...

الديانات السماوية الموجودة على وجه الأرض ليست كثيرة، بل هي ثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلام. وتشترك هذه الديانات في أصولها الأولية:

أولاً ـ تؤمن باللّه، (عز وجل)، والملائكة.

ثانياً ـ تؤمن بالنبوة والوحي.

ثالثاً ـ تؤمن بالمعاد، ويوم الجزاء.

وهذه هي الأصول الأساسية في التفكير الديني السماوي، والقاسم المشترك بينها، وإنْ كانت هناك اختلافات في ما يرتبط بجزئياتها، وهي ليست هامشية بالضرورة بل جوهرية في بعض الموارد، إلّا أنّها تبقى في حدود المسألة العقائدية.

وتؤمن الديانات الثلاث هذه بحرية الإنسان في اختيار ما يؤمن به، بل ويرى بعضها أنّه لا يجوز فرض الدين على أحد كما يقول القرآن الكريم: «لا إكراه في الدين»، (البقرة، ٢٥٦).

ويؤمن البعض الآخر بضرورة التبشير بحدود إظهار الحقيقة وليس فرض الإيمان بها، وأما اليهودية فإنّها لا تعتقد بالتبشير بالديانة باعتبار أنَّ اليهود يرون أنَّ اليهودية دين خاص بهم.

ثمّ إنَّ المسيحية تشمل اليهودية أيضاً، حيث إنّها تؤمن بنبوة موسى، (عليه السّلام)، وبالتوارة الذي يجمع عادة مع الإنجيل في إطار واحد تحت عنوان الكتاب المقدّس.

ويؤمن المسلمون بالسيد المسيح، (عليه السلام)، كروح مقدّسة كما يؤمنون بتعاليمه الأخلاقية أيضاً، وهكذا فإنَّ المسيحيّة تشمل على اليهودية بشكل أو بآخر، كما أن الإسلام يشمل على المسيحية واليهودية معاً.

وكان يفترض في أتباع الديانات السماوية الثلاث هذه أنْ يُشَكّلوا تحالفاً في مواجهة عقيدة الإلحاد والكفر باللّه وبالنبوة وبالمعاد، وفي مواجهة الظلم والعدوان والانحرافات السلوكية، الأمور التي تحرمها الديانات السماوية الثلاث. إلّا أنَّ مثل هذا التحالف لم يحدث، وإنّما حدث العكس تماماً فقد وقعت حوادث مؤسفة كان الدين فيها مجرد شعار للدخول في حرب مع أتباع دين سماوي آخر.

فوقعت الحروب الصليبية التي دامت قرابة ٢٠٠ عام تحت شعار الصليب، وأريقت فيها دماء كثيرة، كما وقعت مجازر بحق اليهود من قبل المسيحيين وكان آخرها محرقة اليهود، (الهولوكوست)، التي جرت في ألمانيا تحت شعار الصليب المعقوف الذي رفعه النازيون في مواجهة اليهود.

وكان السبب في وقوع مثل هذه الحروب والحوادث أنَّ الجانب الزمني لدى المؤمنين بالديانات كان يغلب الجانب الروحي، وفي بعض مراحل التاريخ لم يستطع أصحاب دين هنا ودين هناك أنْ يتغلبوا على مصالحهم الآنية، وأنْ يتجاوزوا الخلافات الزمنية فيما يرتبط

بمسألة السلطة أو مسألة الأرض أو بمسألة المصالح.

فبعض الحروب وقع بين أتباع الديانات السماوية الثلاث من أجل المصلحة؛ أي من أجل المال والثروة، وبعضها وقع من أجل الأرض، وبعضها وقع من أجل السلطة.

قصة الصراع

أمّا آخر الصراعات ما بين أصحاب الديانات فهو الصراع في الشرق الأوسط بين كل من أتباع الديانة اليهودية من جهة وأتباع الديانة الإسلامية، والديانة المسيحية من جهة أخرى.

وممّا لا شكَّ فيه أنَّ هذا الخلاف ليس خلافاً إيديولوجياً، وإنَّما هو خلاف مصلحي حيث يرى اليهود أن أرض فلسطين هي أرضهم باعتبار أنَّ للأرض هنا مفهوماً دينياً تاريخياً لا يجوز التنازل عنه وذلك بموجب التصور الذي يرونه وهو أنَّها «الأرض الموعودة».

فهم يتصورون أنَّ كلّ أرض يصل إليها الإسرائيليون إنَّما هي ملك لهم، وحدودهم السياسية يحددها المدى الذي يصل إليه الجيش الإسرائيلي المُسمّى «جيش الدفاع الإسرائيلي».

إنَّ هذا تفسير لقضية تاريخية وردت في التوراة، كما وردت في القرآن أيضاً. وذلك هو الوعد بأنَّ الأرض لهم، غير أنَّ الوعد هنا إنَّما كان في مواجهة عدو لا يؤمن باللّه، وليس في مواجهة من يؤمن باللّه.

فنحن نجد في القرآن في قصة هجرة النبي موسى، (ع)، من أرض مصر إلى أرض فلسطين عبارة تطلب من اليهود الدخول في الأرض المقدّسة، وليس ذلك وعداً دينياً بأن هذه الأرض ستبقى لهذه الجماعة وإلى الأبد.

لقد كانت الأرض المقدّسة يتحكم فيها قوم كافرون وظالمون،

جمعوا بين أمرين: الكفر باللّه وظلم عباده. فكان المطلوب من اليهود ـ وهم الذين بعث النبي موسى، (عليه السّلام)، فيهم من أجل خلاصهم من العذاب ـ أنْ يحرروا تلك الأرض من الكفر والظلم معاً.

إلّا أنَّ التفسير الزمني غلب ذلك الوعد الإلهي في قضية الشرق الأوسط، واعتقد البعض أنَّ هذا حق تاريخي، وأن تلك الأرض إنَّما كانت ملكاً للأجداد، ولا يجوز ترتيباً على ذلك للأحفاد أنْ يفرطوا فيه.

من جانب آخر كان الفلسطينيون يرون أنَّ هذه الأرض هي أرضهم، لوجودهم الفعلي عليها، ولوجودهم التاريخي فيها.

وبالرغم من القواسم المشتركة بين الديانات فقد وقع الصراع بين الأتباع في تفسير نصوصها، وهذا الصراع لا يزال مستمراً منذ نصف قرن، وهو صراع يأخذ أشكالاً عديدة، وقد أدّى حتى الآن إلى أربع حروب مدمرة ومناوشات على الحدود مستمرة يومياً، وقمع داخلي، وأخيراً انتفاضة شعبية داخل الأراضي المحتلة.

وكادت هذه الحروب أو بعضها أنْ تؤدّي إلى قيام حرب عالمية ثالثة لا تُبقي ولا تذر، كما حدث في عام ١٩٧٣.

ودخل هذا الصراع ضمن نقاط التوتر الأساسية في الحرب الباردة التي كانت قائمة بين المعسكرين الغربي والشرقي، وأدّى أيضاً إلى ظهور الأصولية في الجانبين؛ اليهودي والفلسطيني، الأمر الذي يجعل المستقبل القريب والبعيد غامضاً بالنسبة إلى تحقيق التعايش السلمي المشترك.

ولا شك أنَّ هذه القضية ستبقى مستمرة فترة طويلة من الزمن، ومن السذاجة بمكان أنْ نعتقد أن ذلك سيُحلّ من خلال توقيع بعض المعاهدات الناقصة التي تكتنفها مظاهر احتفالية لا تقوم على تفاهم واقعي بل على بعض المصالح الجزئية بين هذا الطرف أو ذاك.

حقيقة الصراع

إنَّ الصراع هو تصادم الإرادة بين خصمين أو أكثر، حيث يكون هدف كل طرف تليين إرادة الطرف الآخر أو القضاء عليها لإنهاء النزاع بما يحقق الأغراض الرئيسية للأطراف المتصارعة. وهذا المفهوم هو تعديل مبسط لعملية الصراع في مسألة الشرق الأوسط، لأن كل طرف كان سابقاً يحاول تحطيم الطرف الآخر، وليس تليين موقفه.

وحسب ما يذكر فون كلاوز يونت في كتابه **في الحرب** فقد كانت إسرائيل تسعى لتحقيق إسرائيل الكبرى عن طريق تدمير الإرادة الأخرى، وكانت تطلق تبعاً لذلك اسم «يهودا والسامرة» على الضفة الغربية المحتلة، واسم «أورشليم» على القدس وتحاول أنْ تغير كل المعالم في الأراضي المحتلة، ولا تعترف بأي تنظيم للفلسطينيين، بل كانت تعتبر تنظيمهم الرئيسي، منظمة التحرير الفلسطينية، منظمة إرهابية مُحَرَّم على الإسرائيليين الاتصال بها بموجب القانون، كما كانت ولا تزال لا تقبل بإجراء أي حوار مع الفلسطينيين حول القدس، كما أنَّها ترفض الحوار عى أساس قاعدة «الأرض مقابل السلام» وهي القاعدة التي دعت إليها قرارات مجلس الأمن.

فكان رئيس وزراء إسرائيل السابق إسحاق شامير يرى الحل في اعتماد مبدأ السلام مقابل السلام، وليس السلام في مقابل الأرض، لأنَّ الأرض المتنازع عليها حسب هذه النظرية لا شعب فيها بالرغم من أنَّ الشعب الفلسطيني كان موجوداً داخل فلسطين وخارج فلسطين بأعداد أكثر من أعداد اليهود.

وكل ذلك كان نابعاً من نظرية تيودور هرتزل الذي كان يقول إن اليهود الذين لا وطن لهم ذاهبون إلى أرض لا شعب فيها...!

فكان الأمر في هذا المفهوم هو كالتالي: شعب بلا أرض، وأرض بلا شعب اجتمعا ليشكلا دولة إسرائيل.

أمّا الطرف الآخر فكان لا يعترف بدولة إسرائيل على أساس أنَّها قامت على أرض الأجداد والآباء والأحفاد والحاضرين جميعاً وعلى أساس أنَّ بعض الذين هاجروا إلى إسرائيل لم يكونوا يعرفون من أرض إسرائيل إلّا اسمها، ولم يكونوا قد رأوها من قبل لا هم ولا آباؤهم ولا أجدادهم، بينما كثير من الذين أخرجوا من أرض فلسطين لا يزالون يحتفظون في جيوبهم بمفاتيح بيوتهم التي أخرجوا منها.

ولهذا أخذ الصراع شكل الصراع على الوجود لا الصراع على الحدود. فكان الإسرائيليون لا يعترفون بالشعب الفلسطيني، وكان الفلسطينيون لا يعترفون بدولة إسرائيل.

هذا بالإضافة إلى أنَّ بعض متطرفي اليهود يرى أن إسرائيل لا تزال دون حجمها الطبيعي بل هي من الفرات إلى النيل، وكان الطرف الآخر يرى أنَّ فلسطين كلها للعرب وأنَّ إسرائيل، وإنْ كانت موجودة على الأرض، إلّا أنَّها موجودة بالقوة، فإذا ما تغيّر ميزان القوة فيمكن أنْ تتغير الحقيقة على الأرض أيضاً.

وهكذا كانت الإرادات المتضاربة بين الطرفين تسعى إلى تحقيق الأمر المطلق. فكل إرادة تُريد أنْ تُلغي الإرادة الأخرى وتحطمها، وربَّما كان البعض يراهن على الزمن فيرى أنَّ فرض الأمر الواقع بالقوة مع عدم التنازل عنه قد يؤدّي إلى تليين موقف الطرف الآخر أو إلغائه.

إلّا أنَّ التاريخ يثبت أنَّ الإرادات لا تُلغى، وأنَّ الخوف أو اليأس اللذين قد يُرافقان استمرار الواقع الموجود هي مسائل مؤقتة تزول بزوال الظروف التي فرضته، وكذلك الحال مع العوامل الضاغطة الأخرى التي تخلف إرادات كامنة ما تلبث أنْ تظهر من جديد عندما تزول أو تتآكل بالضغوط الخارجية.

وتؤكد هذه الظاهرة الحروب المتوالية التي خاضها العرب من قبل عام ١٩٤٨ وأثناءها، وفي حرب عام ١٩٦٧، (حيث توسعت دولة إسرائيل لتشمل صحراء سيناء، والضفة الغربية، ومرتفعات الجولان)، وحرب الاستنزاف وحرب عام ١٩٧٣ وحروب لبنان... انتهاء بالانتفاضة داخل الأراضي المحتلة.

لقد أثبتت هذه الحروب، وإنْ كانت كلها هزائم متتالية للعرب وانتصارات باهرة للإسرائيلين؛ أنَّ إلغاء إرادة الطرف الآخر لدى الشعوب العريقة أمر غير وارد، بدليل أنَّ الرفض لا يزال مستمراً وأنَّ الهزيمة في جولة لم تمنع الطرف الآخر من الاستعداد لجولة تالية، ويبدو أنَّ الإرادة ربَّما تتقوقع حتى يُظَنَّ أنَّها تلاشت في وقت ما ولكنها ما تلبث أن تنطلق لتعود من جديد، وأنَّ القتال بأي شكل من الأشكال لا يمكن أنْ يُزيل أسباب الصراع، وأنَّ الانتصار الكامل لتحقيق الغرض الكامل، أي خلق واقع جديد يُمكن فرضه على الأطراف الأخرى، إنَّما هو مجرد وهم.

وثبت أيضاً أنَّ القتال ليس الوسيلة الوحيدة لإدارة الصراع، كما ثبت أنَّ الطرف الآخر قادر أكثر من مناوئيه على تحمل الهزيمة، بينما يشك في ذلك بالنسبة إلى الإسرائيليين. فعدد العرب أكثر، وهو في ازدياد مستمر وعوامل القدرة على الصمود لديهم أكثر من عوامل القدرة على الانتصار لدى إسرائيل.

هكذا بدا الأمر خلال أربعة عقود ماضية.

ثم بدأت تظهر بوادر دخول القضية في صراع ديني، فقد بدأ الطرف الآخر يرفع شعاراً دينياً في مواجهة الشعار الديني الذي يرفعه الإسرائيليون. فإذا كانت إسرائيل تستند إلى التوراة فإنَّ العرب هذه المرة أخذوا يستندون إلى القرآن.

وبذلك فإنَّ المشكلة آخذة بالتعقيد حيث إنَّ من المُمْكِنِ أن يصبح

الأمر وكأنه صراع بين ديانتين؛ فإمّا أنْ يبقى الإسلام، وإمّا أنْ تبقى اليهودية، وعلى إثر ذلك فالقضية آخذة في الدخول في دوامة من العنف لا يقف عند حدّ معين، لأنَّه عنف يستند إلى الدين!

القدرة على الصراع

إنَّ هنالك بلا شك أرضية للتفاهم ما بين كل الديانات بشرط تجاوز العوامل الزمنية والمصالح الآنية، ولا شك ـ أيضاً ـ أنَّ كل طرف يمتلك قوة لا يمتلكها الطرف الآخر؛ فإسرائيل تمتلك القوة ولكن الطرف الآخر يمتلك الحق وهذا سيؤدّي إلى مواجهة ما يسمى بضعف القوة وقوة الضعف.

فالقوة وحدها ليست هي الضمان الأوحد لفرض الأغراض السياسية الجامحة، وإن كانت عاملاً مهماً لإدارة الصراع. فالاتحاد السوڤييتي ـ مثلاً ـ الذي كان يمتلك ثاني قوة نووية في العالم، وأكبر قوة تقليدية في الكوكب، تَحَلَّلَ كدولة، وانهزم كعقيدة، رغم قوته الحربية الفائقة، بدون قتال، وألمانيا النازية التي فرضت إرادتها عن طريق آلتها الحربية الجبارة، في الحرب العالمية الثانية، على كل أوروبا، سقطت في النهاية ووقّعت على معاهدة ريمس عام ١٩٤٥ واستسلمت للحلفاء، وإسرائيل التي احتلت بالقوة سيناء عام ١٩٥٧ اضطرت إلى الانسحاب منها عام ١٩٥٦، وهي ذاتها التي احتلت سيناء مرة أخرى بالقوة عام ١٩٦٧ من جديد اضطرت إلى الانسحاب منها عام ١٩٨٢ تنفيذاً لاتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩.

هذه الأمثلة وغيرها تؤكّد ضعف القوة في حال استخدمت كوسيلة وحيدة لحسم الصراع. إنَّ الصراعات لا تدور باستخدام القوة وحدها، وإلّا انتهت إلى الفشل. فهنالك غير القوة شيء آخر اسمه القدرة، وهي عبارة عن مجموع القوى التي تمثل الجانب الشعبي والاقتصادي

والعسكري والسياسي، وربَّما الأهم من كل ذلك جانب المعنويات.

إنَّ معنويات الطرف الآخر لم تضعف من خلال كل ما حدث، ولقد أثبت العرب بالرغم من هزائمهم المتكررة أنَّهم يمتلكون مناعة كافية ضد الهزيمة، بينما لا تمتلك إسرائيل مثل تلك المناعة.

وإذا أخذنا تجربة اليهود أنفسهم من خلال مائة عام فقط من تاريخهم، فسنجد أنَّهم تعرضوا للكثير من الظلم والكثير من الاضطهاد وفرض القوة عليهم وتشتيتهم وتعقبهم هنا وهناك، حتى أنَّ العنصرية كانت في أوروبا موجهة قبل كل شيء ضد اليهود، بينما لم تكن تلك العنصرية ضدهم موجودة في البلاد المحيطة اليوم بإسرائيل. ومع ذلك لم تضعف معنويات اليهود واستطاعوا في النهاية أنْ يفرضوا إرادتهم ليس في إسرائيل ـ وهي مورد الصراع ـ وإنَّما في أوروبا، حيث أصبحوا الكتلة الرئيسية الأساسية في إدارة الأمور.

وهذا يثبت أنَّ القوة وحدها لا تستطيع أن تسلب من المهزومين معنوياتهم.

وكما ثبت ذلك بالنسبة إلى اليهود، فهو ثابت أيضاً بالنسبة إلى العرب المسلمين.

ومع دخول العنصر الديني في الصراع، أي تحول القضية من صراع بين مصالح شعبين إلى صراع بين أتباع ديانتين، فإن معنويات الطرف الآخر ستشتعل من جديد، وبذلك يكون من الصعب أن تؤثّر الهزائم العسكرية فيها. ذلك أنَّ الديانات تستعصي ـ عادة ـ على الهزائم، وتقوى بالقمع، ولا تضعف بالضغوط.

ثمّ إنَّ هناك عنصراً آخر دخل في حسابات القوى وهو القدرة على ضرب العمق.

لقد كانت إسرائيل تبني استراتيجيتها على خطة تقوم على حماية

عمقها من جهة، وعلى ضرب العمق الآخر من جهة أخرى، ولذلك فقد شكلت دفاعاتها على هيئات حيوان القنفذ حيث إنَّ أشواكه ـ وهي المستعمرات المسلحة في الخارج ـ تحمي العمق في الداخل، وكذلك بنقل المعركة إلى خارج أراضيها دائماً. وهذا ما كان يتطلب منها قوة جوية متفوقة تشكل ذراعاً طويلاً، تضرب أي هدف في ساحة الطرف الآخر، كما تقوم بالضربات الوقائية عند استشعارها الخطر.

غير أنَّ هذا الأمر تغير الآن بفعل عنصرين: الأول هو دخول الكثير من أجيال الصواريخ الحديثة إلى المنطقة التي يمكنها أن تضرب العمق الإسرائيلي، والعنصر الثاني قيام الانتفاضة والتي هي من الداخل وموجهة إلى الداخل. وهكذا أصبح ذلك العمق بحدّ ذاته مهدداً.

إنهاء الصراع

من هنا فإنَّ قضية الصراع في منطقة الشرق الأوسط، وهي قضية معقدة، دخل فيها العنصر الزمني على العلاقة بين الديانات. ولذلك فهي بحاجة إلى بلورة رؤية جديدة للتعامل معها، والتخلص من الأشكال الجامدة التي كانت تصوّر هذا الطرف أو ذاك باطلاً مطلقاً، وتفرض المصلحة فيها التعاون مع جهة واحدة.

إنَّ من السذاجة بمكان أنْ يتبنى الغرب علاقته في منطقة الشرق الأوسط من خلال مصلحة دولة واحدة فيه. في الوقت الذي تكون هذه الدولة طرفاً في صراع دموي أدّى إلى حروب حصدت عشرات الألوف من الضحايا.

إنَّ انتهاء الحرب الباردة يقتضي بعض الموضوعية في النظر إلى هذه المشكلة المعقدة التي تدخل الديانات الثلاث بشكل أو بآخر طرفاً فيها، أو يمكن أنْ تُصبح طرفاً عقائدياً مع هذه الجهة أو تلك.

ومن المصلحة العامة أنْ تمتنع الدول الغربية عن صب الزيت على النار في هذه القضية، كما أنَّ من المصلحة تشجيع الأطراف على الالتزام بالحق والعدل، وهذا يتطلب ما يلي:

أولاً ـ إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية، لأنَّ السماح لأي طرف بأن يمتلك تلك الأسلحة، سيدفع الأطراف الأخرى عاجلاً أم آجلاً إلى محاولة امتلاكها أيضاً.

ولا شك أنَّ وسائل منع الآخرين من امتلاك مثل تلك الأسلحة لن تكون مجدية للأبد. فلا بدّ من أنْ تتوفر ثغرة ما، في وقت ما، لدولة ما في المنطقة للحصول على السلاح الذي يعيد التوازن الاستراتيجي بين الأطراف المتصارعة؛ الأمر الذي يساهم في استمرار الصراع وقيام الحروب، خاصة وأنَّ تبرير دولة مثل أمريكا بأنَّها تزود أصدقاءها بما يحتاجون إليه لضمان تفوقهم، سيعطي تبريراً لدول أخرى مثل الصين وربَّما روسيا أو حتى كوريا الشمالية لتزويد أصدقائها بما يحتاجون إليه من أسلحة متقدمة، أو مساعدتهم في تنفيذ برامج لامتلاك أسلحة نووية.

ثانياً ـ إنَّ الجهود يجب أنْ تصب في دائرة السلام، ولكن السلام لن يكتب له البقاء إذا لم يكن عادلاً. فالمطلوب ليس هو ذبح العدالة من أجل السلام، لأنَّ العدالة تثأر لنفسها، كما أنَّ الحرية أيضاً تثأر لنفسها.

إنَّ بين العدالة والحرية تحالفاً عميقاً، إذ لا تتخلى إحداهما عن الأخرى. فكما أنَّ الحرية ثأرت لنفسها في الاتحاد السوفييتي وانتصرت على كل قوى القمع، كذلك فإنَّ العدالة ستثأر لنفسها في هذه المنطقة وفي أية منطقة أخرى.

إنَّ من الخطأ استعارة الشعارات التي كانت الشيوعية ترفعها على المستوى الدولي لتبرير عدوانها لذبح العدالة في هذه المنطقة.

لقد كان شعار السلام من الشعارات التي رفعتها الشيوعية في كل مكان، ولكن ثبت أنَّ السّلام والاستقرار والأمن تبقى كلها مفاهيم لا قيمة لها إذا لم تقم على أرضية عادلة. فسلام بلا عدالة يعني لا سلام.

فالسلام الحقيقي ليس هو السلام الذي تفرضه القوة بدل القناعة كما يخطىء من يرى أن السلام أمر غير قابل للتطبيق، استناداً إلى أنَّ السلام غير العادل لا يمكن تطبيقه.

إنَّ السلام حينما يكون عادلاً فهو يستمر، وحينما يكون ظالماً فلا يستمر، ولذلك كان البعض يرى أنَّ العيش في ظل سلام كامل تختفي فيه الخلافات والتناقضات هو مجرّد وهم، لأنه كان ينظر إلى السلام من خلال فرضه بالقوة ومن دون مساندة من العدالة.

إنَّ السلام الذي يقوم على العدل هو الذي يبقى، أمّا السلام الذي يقوم على القوة فإنَّه سيتبخر بمجرد تغيير ميزان القوى.

ثالثاً ـ إنَّ السلام الحقيقي إنَّما يكون عبر الحوار، والحوار ينتهي دوره بمجرد أنْ تبدأ قعقعة السلاح؛ ولذلك فلا بدّ من وضع حدّ للعدوان، كما لا بدّ من العمل لإنهاء أي نوع من أنواع الاحتلال في المنطقة.

وإنَّه من الحمق أنْ يعلن الغرب الحرب ضد الإرهاب، بينما يسكت على استمرار الاحتلال والعدوان اللذين هما سبب بروز الإرهاب.

إنَّ معالجة العلة وليس المعلول، والسبب، وليس النتيجة، هي الحل السليم.

لقد جربت أسلحة كثيرة في المنطقة، وثبت أنَّ قوة السلاح غير قادرة على فرض السلام، وقد آن الأوان أنْ نقوم بالتفكير بشكل مختلف وإجراء بعض التغيير في نمط المنهج المتبع في الشرق الأوسط،

والامتناع عن إعطاء التأييد بلا حدود إلى أيّ طرف من الأطراف.

ومن الواضح أنَّ مسألة الأمن هي مسألة شاملة، وفي المنطقة هنالك أكثر من شعب يشعر بأنّه مهدد في أمنه السياسي والاجتماعي. وليس من العدل ولا من المصلحة أنْ يتم التركيز على أمن دولة بعينها بينما يتم إهمال أمن دول أخرى.

لقد ظهرت مؤخراً أصوات تنادي بضرورة إجراء بعض التغيير في الالتزام المطلق بأمن دولة محددة بعينها على حساب دول أخرى، ومنها صوت الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون الذي لا يشك أحد في تأييده المطلق، إبان رئاسته وبعدها، لإسرائيل، فقد اعتبر أن من الخطأ تأييد مطالب الحكومة الإسرائيلية المتطرفة من دون الدخول في مناقشة حول التكافؤ الأخلاقي بين الدول التي هي في حالة الهجوم وتلك التي في حالة الدفاع، ويقول في ذلك:

«علينا أن نفهم كيف وقعت الأراضي المحتلة في قبضة إسرائيل إثر حرب عام ١٩٦٧.

إنَّ التحركات العربية العسكرية هي التي أشعلت الأزمة، ولربَّما، ولكن إسرائيل هي التي قامت بالضربات الهجومية الأولى.

ولقد قال رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق مناحيم بيغن في آب ١٩٨٢ ما يلي: في حزيران ١٩٦٧ كان أمامنا أنْ نختار بين أن نراقب الحشود العسكرية المصرية في سيناء التي لم تقدّم الدليل على أن عبد الناصر كان على وشك الهجوم علينا، وبين أنْ نكون صادقين مع أنفسنا. لقد قررنا نحن أنْ نهاجمه».

ويضيف نيكسون:

«لقد آن الأوان للتخلص من ميراث الحرب العالمية الثانية كلها، بما في ذلك ما يرتبط بمسألة الشرق الأوسط والالتزام بأمن دولة واحدة فيها، كما آن الأوان للقيام بتوزيع أفضل للمعونات

التي تقدمها الدول الغربية بحيث تشمل دولاً أكثر فقراً وحاجة من دولة واحدة».

لقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية منذ أواسط السبعينات ما مجموعه ٥٣ مليار دولار لإسرائيل على شكل معونات مباشرة وغير مباشرة، عدا ما قدمته الدول الأوروبية وخاصة ألمانيا التي لا تزال تدفع تعويضات لإسرائيل، ولم تقدّم تلك الدول خلال نفس تلك المدة نصف هذه المبالغ للدول الأكثر حاجة مثل الدول الأفريقية وبعض الدول في أمريكا اللاتينية ودول الشرق الأوسط.

والغريب أنَّ السلاح والمعونات الخارجية لم تستطع تأمين حتى الحد الأدنى من الأمن لإسرائيل. فقد جرت ثلاث حروب كبرى بالرغم من أنَّ إسرائيل كسبتها جميعاً، إلّا أنَّها كانت بالنتيجة ضارة للمنتصر بمقدار ما كانت ضارة بالمهزوم.

كما قامت الانتفاضة الفلسطينية التي لا تزال تهدد الأمن في داخل إسرائيل، وتمّ طرد القوات الإسرائيلية من لبنان بعد أنْ وصلت إلى مشارف بيروت ونجحت في إيصال رئيس متحالف معها وهو بشير الجميل إلى الرئاسة تحت حرابها، إلّا أنها اضطرت إلى الانسحاب بعد أن قدمت أكثر من ٥٠٠ قتيل وثلاثة أضعاف ذلك من الجرحى.

وها هي إسرائيل تملك السلاح النووي بكثافة ومع ذلك فقد سقطت عليها الصواريخ إبان حرب الخليج الثانية، كما أنَّ جنودها لا يزالون يقتلون يومياً في جنوب لبنان، وفي عمليات انتحارية داخل حدودها.

وكل هذا يثبت أن الأمن يصبح أبعد منالاً كلما أصبح أكثر ابتعاداً عن العدالة.

هذا ما تثبته الوقائع، ولذلك فمن السذاجة بمكان أنْ نعتبر اتفاقية ناقصة هنا، وخطوة ناقصة هناك، بمنزلة إنهاء لهذا الصراع الذي يحتاج إلى بحث في العمق وإعادة نظر أساسية في التعامل معها.

درس يوغسلافيا القاسي

ليس ما في الأمر أن كارثة تحلّ بشعب معين، بل إن كارثة تحلّ بالضمير الإنساني.

كان من الطبيعي بعد انهيار الحكم الشيوعي في أوروبا الشرقية أنْ تبرز على السطح النزاعات القومية التي تمّ التستر عليها بالقوة خلال فترة الحكم الشيوعي في تلك المنطقة.

فكان الانبعاث القومي في أوروبا أمراً مؤكداً، خاصة وأنَّ الشيوعية لم تعالج الخلافات القومية وإنَّما غطت عليها فقط، وظهر ذلك جلياً في يوغسلافيا السابقة، حيث اشتعل أوار الصراعات القومية بسبب السيطرة العرقية للأكثرية في تلك البلاد على الأقليات. فكما أنَّ الروس تحكموا في شعوب الاتحاد السوفييتي السابق، كذلك الصرب تحكموا في يوغسلافيا، وإن لم يكن ذلك تحت اسم الروس هناك أو الصرب هنا.

وبعد سقوط الشيوعية طالبت القوميات بحقوقها المهدورة، فتتابعت الدول التي طالبت بالانفصال وازداد عددها يوماً بعد يوم، وكلها تطالب بالاستقلال واعتراف المجتمع الدولي بها.

وبالطبع كان ذلك حقاً من حقوقها.

صحيح أنَّ الوحدة مطلوبة، ولكن بشرطين؛ التكافؤ أولاً وأنْ يأتي ذلك بالتراضي والقبول وليس بالقسر والإكراه.

التمييز العرقي

وعلى كل حال فقد برزت في يوغسلافيا نزعات نحو الاستقلال من قبل ثلاثة أطراف: السلاف، الكروات والمسلمون.

وفي الحق أنَّ جميع أولئك عانوا من الاضطهاد إبّان الحكم الشيوعي، حيث كان الصرب يحتكرون إدارة مرافق الدولة ويفرضون على الجميع حكمهم المغلف بالشيوعية.

ولقد كان شعور كل من الكروات والمسلمين والسلاف بهويتهم المختلفة عن الصرب هو وحده الذي أعطى هذه الشعوب القدرة على مقاومة خمسة وأربعين عاماً من القمع الشيوعي.

وكان يفترض في الدول الغربية الترحيب بمطالبة هذه الأقليات بالاستقلال، أسوة بغيرهم من الذين نالوا استقلالهم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ولكن الذي حدث هو أن تمييزاً عرقياً غريباً ظهر بالنسبة إلى هذه المنطقة.

فقد أيد الكثيرون استقلال كل من السلاف والكروات، ولكن لم يؤيدوا استقلال المسلمين.

لقد قال نيكسون بعد انهيار الشيوعية في كتابه **امريكا والفرصة التاريخية**:

> «إن على الولايات المتحدة أن تؤيد بكل صراحة استقلال صربيا السلافية وكرواتيا، وعلى الذين يزعمون أنهما أصغر من أن تكون كل واحدة منهما بلداً مستقلاً أنْ يعلموا أنَّ صربيا بمليونيها الإثنين يزيد عدد سكانها على عدد سكان ٨٥ دولة أعضاء حالياً في الأمم المتحدة.

«وفي السنة التي سبقت الأزمة الحالية أعربت كلتاهما عن الرغبة في البقاء في يوغسلافيا فيما لو تحولت بنية هذه الدولة إلى كونفدرالية، ولكن موقفهما هذا رفض كلية من قبل الزعامة الشيوعية للحكومة الفيدرالية ومن جمهورية الصرب.

«ومن المفجع أنَّ موظفين من الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية أطلقوا تصريحات مؤيدة للحكومة اليوغسلافية المركزية عشية تفجر الاشتباكات المسلحة الجارية، وظهروا بذلك وكأنهم يؤيدون استخدام القوة من جانب الشيوعيين. لقد كانت محاولة الاحتفاظ بالوحدة اليوغسلافية المصطنعة عملاً غير معقول. ولذلك كان ينبغي للولايات المتحدة وأوروبا الغربية أنْ تدعم مطالبتها بوضع حدّ لعدوان صربيا ضد كرواتيا باستصدار قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يقضي بإرسال قوات حفظ السلام إلى يوغسلافيا. ولكن وفي الحرب الأهلية التي تشكل أول امتحان قاس للنظام الأوروبي بعد الحرب الباردة، كانت سياسة الغرب حتى الآن فاشلة».

هذا ما قاله نيكسون!

كارثة في الضمير الإنساني

ويتبيّن من هذا النصّ الذي لا يأخذ بعين الاعتبار مطالبة المسلمين إلى جانب مطالبة السّلاف والكروات بالاستقلال، يتبيّن أن هنالك تمييزاً بين دعوة هذه الأقليّات الثلاث، ممّا شجّع الصرب على مواصلة هجماتهم المدمرة على المسلمين، كما دفع الكروات إلى الانضمام إليهم في بعض الأحيان بالرغم من العداء التاريخي بينهما، ممّا خلق كارثة ليس فقط في البوسنة والهرسك، بل كارثة في الضمير الإنساني، وكشف عن هوة سحيقة في الوعي لدى المجتمع الدولي الذي بقي حتى الآن عاجزاً عن فرض الحل المطلوب والاكتفاء بتقديم بعض المساعدات لضحايا العنف السائد هناك. وكان في ذلك مجرد تغطية على هذه المأساة.

وكان الجميع يتساءل: كيف أن الرئيس الأمريكي السابق، جورج بوش، قرأ تعزية ملكية لموت بعض الإوزات في حرب الخليج الثانية واتخذها مبرراً لشن هجمات مكثفة بالطائرات العملاقة على الجيش العراقي لتسببه في تلوث المياه بسبب ضخ البترول من قبل قوات صدام حسين في الخليج؛ كيف أن هذا الرئيس نفسه تصرف وكأنَّه لم يسمع، ولم يَرَ، ومن ثم لم يُعِر اهتماماً لما يجري في البوسنة والهرسك؟، في الوقت الذي كان الأطفال والنساء والشيوخ والمرضى يدفعون ضريبة باهظة لعدوان الصرب، ويقمعون ويقتلون ويعذبون بلا رادع من ضمير ولا مانع من أحد فكان يجري التعدي على النساء وتنتقل صور الهولوكست هناك على شاشات التلفزيون من دون أن يتحرك الزعماء بشكل جدي لمنع ما يجري؟!

ويبدو مما حدث أنَّ التركيز على المصلحة وحدها يقتل الضمير الإنساني، ويجعل الحضارة عوراء ترى بعين واحدة فإذا بطائر البجع يستحق حرباً ضروساً تقضي على أكثر من مائة ألف إنسان، في الوقت الذي لا يهم مقتل أكثر من مائتي ألف مسلم في البوسنة على يد الصرب، شيئاً.

إن المسؤولية الكبرى عن مآسي البوسنة تقع على المجتمع الدولي، خصوصاً على ذلك القسم الذي يعتبر نفسه القيّم عليه؛ أي العالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة.

لقد أثارت قضية البوسنة شكوكاً كثيرة حول صدق النوايا تجاه قضية حقوق الإنسان، ومسألة الديموقراطية والالتزام بالعدالة، كما غذّت وجهة النظر التي كانت تنادي بضرورة أنْ يفكر الشرق بشكل مختلف عن الغرب باعتبار أنَّ «الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا» حتى في مسألة إنصاف شعب يذبح على مرأى ومسمع من الغرب.

إنَّ ما أثار الكثيرين هو أنَّ نقطة الوفاق ما بين الشرق والغرب أصبحت ذاتها نقطة خلاف؛ فالبوسنيون ينتمون إلى أوروبا من حيث الجغرافيا، وينتمون إلى الشَّرق من حيث الدين، وكانت تلك فرصة للتعاون ما بين الشرق والغرب فيما يرتبط بهذه القضية باعتبار ما فيها من نقاط الاشتراك.

غير أنَّ البعض راح ينظر إلى انتمائهم الديني الضعيف كنقطة خلاف، بينما اعتبر وجودهم على أرض أوروبا وكأنَّه وجود شاذ، حتى أنَّ بعض الغلاة بدأ يتحدث عن الجذور التاريخية للمسلمين هناك، وهل إنَّهم هاجروا من تركيا أم إنَّ لهم جذوراً في داخل تلك البلاد؛ أي هل إنَّهم مسلمون مهاجرون أم إنَّهم من الشعب الذي آمن بالإسلام إبان وجود الأمبراطورية العثمانية...

وعلى كل حال؛ فإنَّ مآسي المسلمين هناك أعادت إلى الذاكرة ما جرى في ظل الحكم النازي بحق اليهود، تلك المآسي التي أدّت إلى تراكم الثقل على الضمير الإنساني.

فمُشاهدة النساء والأطفال والشيوخ وهم يذبحون بوحشية كل ليلة من خلال شاشات التلفزيون انطبع في ذاكرة الملايين إلى جانب مظاهر العجز الشديد من قبل القيادات السياسية في الغرب لمعالجة تلك القضية؛ الأمر الذي أثار شكوكاً حول مصداقية الغرب الأخلاقية ومن ثمّ قدرته على قيادة العالم في ظل النظام الدولي الجديد الذي كان يبشر به الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بعد انتهاء الحرب الباردة.

وما يمكن أنْ يقال عن التصرف الدولي الغربي حيال البوسنة هو أنَّه تميّز بقصر النظر في البداية، كما تميز بالتناقض في السياسات خلال التطورات اللاحقة للأزمة، والتناقض هذا لم يكن فقط بين سياسة أوروبية آثرت العمل على التهدئة من خلال تطبيق بعض العقوبات

الشكلية على صربيا وحظر بيع الأسلحة على جميع الفرقاء مما أدى إلى إضعاف المسلمين بالدرجة الأولى لأنَّ غيرهم كان يحصل على حاجاته من السلاح من قبل حلفائه، وعلى توفير المساعدات الإنسانية الخجولة للضحايا... والسياسة الأمريكية بدت في الظاهر أكثر حزماً ثم تراخت فيما بعد، بل قام التناقض أيضاً داخل السياسة الأمريكية نفسها.

وقد تضاعف وقع هذا التناقض لدى الأمريكيين والأوروبيين ولدى فرقاء النزاع، كما لدى العالم بفضل التغطية الإعلامية الواسعة للظلم الذي لحق بالبوسنيين والمسلمين منهم بالخصوص.

ومن هذه الزاوية فقط يمكن القول إنَّ البوسنة والمآسي التي حدثت فيها لم تشرخ ضمير الإنسانية فقط، بل وضعت إسفيناً في نعش النظام الدولي؛ الأمر الذي سيشجع الكثير من الحكومات هنا وهناك لمواصلة ظلمها لشعوبها، كما سيسمح لبعض الدول بالاعتداء على جيرانها لأنَّ النظام الدولي الجديد عاجز عن فرض قرارات الأمم المتحدة، إلّا حينما تكون المصالح الآنية الوقتية لتلك الدول تقتضي ذلك.

وبالطبع ليست المصالح الآنية الوقتية موجودة في كل مكان؛ ممّا يعني أنَّ كثيراً من الدول مرشحة لكي يقع فيها ما وقع هناك.

إنَّ الأمر في الحقيقة يتعلق بالعجز عن اتخاذ القرار، وإلّا فإن معالجة الأزمة كانت أمراً ممكناً ليس فقط من خلال التدخل العسكري المبرر من جميع الجهات. فتأييد الأكثرية المطلقة من الناس في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا للتدخل كان كاسحاً، والمُبَرَّر من خلال قرارات الشرعية الدولية، والمبرر أيضاً من خلال حكم العقل والضمير الإنساني، والمبرر اقتصادياً واجتماعياً أيضاً.

إنَّ هذه القضية كان يمكن حلها بالطرق الدبلوماسية أيضاً لو وجدت الإرادة اللازمة. فالصرب ليسوا من كوكب آخر، إنما هم رجال

سياسة في الدرجة الأولى وهم يعرفون متى تكون القوة الدولية التابعة للنظام الدولي الجديد ـ كما يتسنى للبعض تسميته ـ جادّة في تهديداتها، ومتى تكون تهديداتها مجرد تغطية للحدث وذر الرماد في العيون، ولذلك كان الصرب يتراجعون كلما وجدوا الجدية، ويعلنون تمردهم كلما عرفوا أنَّ التصريحات المعلنة إنما هي للاستهلاك الداخلي أو الخارجي.

ولا يغيب عنا أنَّ شعور المسلمين بالغبن في البوسنة والهرسك كان نابعاً من أنَّهم كانوا أول من قاوم الاحتلال الألماني النازي لبلادهم. فكما هو معروف فإنَّ نواة المقاومة اليوغسلافية ضد الاحتلال النازي تكونت في منطقة بيهاتش ذات الغالبية المسلمة وذلك في الرابع من تشرين الثاني من العام ١٩٤٢.

وحينما جاء دورهم للاستقلال انكبَّ عليهم الصرب، لمنعهم من تحقيق حلمهم في دولة مستقلة.

ويبدو أنَّ التدخل الأوروبي كان ضاراً بهم، ذلك لأنَّه أعطاهم وعداً كاذباً من جهة، ولأنَّ وجود قوات الأمم المتحدة ذات الغالبية الأوروبية أصبح ذريعة للدول الأوروبية لمنع أي تدخل عسكري جوّيّ لوقف الصرب عن عدوانهم، باعتبار أنَّ أي تدخل جوي ـ مثلاً ـ قد يؤدي إلى انتقام الصربيين من قوات الأمم المتحدة المتواجدة على الأرض هناك.

ثم جرى التعامل معهم بشكل غريب، حيث كانت الأطعمة ترمى لهم من الطائرات فكانوا حينما يخرجون للحصول عليها، يصبحون أهدافاً للقناصة الصربيين!!

وشكّل ذلك نوعاً من التحالف غير المقصود بين الغرب من جهة، والصرب من جهة أخرى.

وعلى كل حال فإنَّ هذا الدرس كان قاسياً، وأثبت أنَّ هنالك خللاً في النظام الدولي الجديد لا بدّ من تصحيحه، وأنَّ الشعارات الجيدة والنيات الخيرة وحدها لا تنفع لإنصاف الشعوب التي تعاني من فقدان الاستقلال والحريّة.

إنَّ البشريّة لن تنسى، فيما يرتبط بالبوسنة، أمرين أحدهما أقسى من التالي:

الأول ـ التطهير العرقي وعمليات القتل والاعتداء التي جرت على طلاب الاستقلال.

الثاني ـ عجز النظام الدّولي عن اتخاذ أي قرار، بسبب أوهام غير صحيحة، أو مصالح كاذبة.

ولا بدّ من تصحيح ذلك حتماً.

في التعامل الغربي مع العالم الإسلامي

حتى ما تريد تحطيمه، لا بدّ أن تفهمه...
فكيف بما تريد أن تتعامل معه؟

لكي نتعامل مع أي شيء لا بدّ أنْ نعرفه وإلّا فلربَّما نقوم بتحطيمه ونحن نُريد إصلاحه، أو ربّما ينفجر فينا ونحن نريد أن ينفجر في عدونا.

إنَّ في العالم الإسلامي شيئين يختلط أحدهما بالثاني، وهما الإسلام كدين، والمسلمون كمنتسبين إليه. وكثيراً ما يتم الخلط بينهما من قبل الخبراء والمستشارين في دول الغرب، حيث مثلاً يتم تصنيف الدين في خانة معينة من خلال مواقف المسلمين التي ربَّما لا تكون نابعة من الإسلام نفسه، بل من طبيعة العادات والتقاليد.

صحيح أنَّ هنالك ارتباطاً معيناً بين الدين وبين المنتمين إليه إلّا أن ذلك من نوع الارتباط ما بين العلم وبين المنتمين إليه فإنَّ مجتمعاً متقدماً في العلم يمكن أنْ يُصاب بالركود والتخلف نتيجة عوامل لا ارتباط لها بالعلم، بل بالقوانين والعادات والتقاليد التي تسري في أبنائه... وتخلف هذا المجتمع لا يعني تخلف العلم نفسه، بل إنَّه قد يتقدم العلم في أماكن أخرى، وبشكل آخر، وفي سطوح أخرى...

وفيما يرتبط بالدين بشكل عام، وبالإسلام بشكل خاص... فإنَّ الإسلام قوة حضارية سابقة، وقوة اجتماعية فعلية وقوة جيوبوليتيكية مستقبلية حتماً، بقطع النظر عن وضع المسلمين الفعلي.

وهو كدين سماوي يمتلك من عناصر البقاء والاستمرار ما يكفي ليس لاستمرار تأثيره على أتباعه فحسب، بل لكي يترك آثاره الكبيرة على مستقبل البشرية جمعاء. فهو يشكل أسرع الديانات نمواً في العالم حيث تتجاوز نسبة نموّه الـ ١٥٪، ويسبق في ذلك المسيحية التي لا تتعدى نسبة نموها ١٣٪.

وأمّا عن المسلمين فإن عددهم كان حسب إحصائيات عام ١٩٨٤ مليار ومائة وخمسين مليون نسمة، في الوقت الذي كان عدد نفوس العالم حينذاك أربعة مليارات ونصفاً، وهكذا فإنَّ من كل أربعة كانوا يمشون على وجه الأرض فإنَّ واحداً منهم كان مسلماً.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنَّ العالم الإسلامي هو أكثر البلاد نمواً في عدد السكان، فإنَّ هذه النسبة ستكون مع الأيام قد زادت عن تلك بكثير.

وبهذا فإنَّنا لو أخذنا الفرق المسيحية على حدة فيكون المسلمون من حيث التعداد هم في المرتبة الأولى في العالم، ثم يأتي بعدهم الكاثوليك...

أمّا نسبة المسلمين حسب الدول فإنَّهم يشكلون الأكثرية في ٦٠ دولة، ونسبتهم عالية في دول أخرى كما أنَّ لهم حضوراً كبيراً في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في دول مهمة مثل الهند ودول أفريقية كثيرة.

وتغطي الدول الإسلامية وحدها عشرة ملايين ميل، وتمتد من المغرب إلى يوغسلافيا، ومن تركيا إلى باكستان، ومن جمهوريات

الاتحاد السوفييتي سابقاً في آسيا الوسطى إلى أندونيسيا، ويزيد عدد المسلمين في الصين وحدها على عددهم في الجزيرة العربية، كما أنَّ عددهم في أندونيسيا يزيد على عددهم في جميع بلاد الشرق الأوسط، ويعيش في بلاد الاتحاد السوفييتي سابقاً أكثر من ٧٠ مليون مسلم...

وإذا أخذنا بعين الاعتبار معدل الولادات الحالي، فإنه سوف يكون في منطقة الاتحاد السوفييتي السابق في القرن القادم من المسلمين عدد ما فيه من الروس.

أمّا من ناحية الذخائر النفطية، فيكفي أنْ نذكر أن عشرين دولة إسلامية تمتلك من النفط والغاز أكثر من نصف ما هو مكتشف من النفط في العالم، حسب إحصائيات عام ١٩٨٦ أي من ٧٠٠ مليار برميل نفط، و ١٥ ـ ١٠ × ٣ قدم مكعب من الغاز الموجود في الأرض. وهكذا فإنَّ ٦٦٪ من النفط و ٣٧٪ من الغاز المكتشف حتى الآن تتعلق بالعالم الإسلامي.

حقائق جديرة بالاهتمام

وقبل الدخول في موضوع طريقة التعامل مع العالم الإسلامي ينبغي التنويه بمجموعة من الحقائق.

الحقيقة الأولى أنَّ ذاكرة المسلمين مليئة بصور سلبية من تعامل الآخرين معهم. فقد تعرض العالم الإسلامي إلى هجمات غير مبررة من قبل أتباع الديانات الأخرى فمثلاً كانت الحروب الصليبية هجوماً دينياً تورط فيه المسيحيون في أوروبا.

ولأنَّه لم يَمْضِ بعد إلّا ثلاثة قرون على تلك الحروب فإنَّ ذكرياتها تتناقل من جيل إلى جيل، وهي جزء من التاريخ الذي يدرسه طلاب المدارس في البلاد الإسلامية.

ولا شك أنَّ تلك الحروب كانت حروباً ظالمة شنت على العالم الإسلامي من أجل مصالح، ولم يكن المهاجمون أفضل حضارياً من الذين تعرضوا للهجوم، بل العكس هو الصحيح حتى أنَّ الأوروبيين خرجوا من تلك الحروب وقد تعلموا الكثير من المسلمين.

الحقيقة الثانية أنَّ العالم الإسلامي تعرض كلّه للاحتلال البغيض من قبل معظم الدول الأوروبية، وبعد الاحتلال تعرض لعمليات ابتزاز مباشرة وغير مباشرة، ولا يزال يعاني الكثير من آثار الاحتلال والاستعمار. ويكفي أنْ نعرف أنَّ بعض المناطق في العالم الإسلامي ظلت أكثر من مئتي عام تحت الاحتلال الأجنبي، وأنَّ بعض المناطق الأخرى قدمت الكثير من الضحايا للتخلص منه. فالجزائر ـ مثلاً ـ قدمت مليون شهيد للتخلص من الاحتلال الفرنسي.

ولم يتخلص هذا العالم الوسيع من عهود الاحتلال إلّا في الخمسينات والستينات، وهذا يعني أنَّه ما زال هنالك الكثيرون ممن عايشوا فترة الاحتلال ويروون المآسي المذهلة التي تعرضوا لها من قبل الأجانب.

الحقيقة الثالثة أن العالم الإسلامي يشعر أنَّه قد أُسيء فهمه في الوقت الراهن، بل ويشعر المسلمون أنَّ التمييز قد جرى ضدهم، واستغلت بعض الدول الأجنبية نقاط ضعفهم فقوّضت دعائم الاستقرار في بلادهم.

كما أنَّ وسائل الإعلام لم تدّخر وسعاً في تشويه ما يرتبط بالعالم الإسلامي ديناً، وحضارة، وشعوباً مسالمة، حيث استغلت عمليات مسلحة صغيرة هنا وهناك لتشويه صورة العالم الإسلامي، وإعطاء صورة غير سليمة عن المسلمين وكأنَّهم مجموعة من الوحوش غير العقلانيين. حتى أنَّ نيكسون يذكر أنه ليس هنالك من شعب له صورة سلبية عند الأمريكيين بالقدر الذي للعالم الإسلامي؟!

وإذا ما قارنّا بين ما تعرض له المسلمون خلال القرن الماضي على أيدي الغربيين وما تعرض له بعض الغربيين على أيدي المسلمين خلال هذا القرن، تبقى النسبة بين الأمرين كبيرة جداً، حيث إنَّ المسلمين في دولة واحدة، وهي الجزائر، قتل منهم مليون شخص على أيدي الفرنسيين بينما لـم يتجاوز عدد ضحايا العمليات الإرهابية التي جرت ضد الفرنسيين هناك في الآونة الأخيرة نسبة الواحد إلى الألف.

غير أنَّ هنالك تمييزاً من قبل بعض وسائل الإعلام ضد المسلمين في تكبير كل عملية يتعرض لها الغربيون، وتصغير كل ما يتعرض له المسلمون، وعلى الأقل فإن هذا هو ما يشعر به المسلمون في كل مكان.

الحقيقة الرابعة أنَّ العالـم الإسلامي لا يتلخص في الحكومات القائمة فيه، سواء تلك الحكومات التي لها علاقات جيدة مع الغرب أو التي تناصبه العداء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

من هنا فإنَّ تقييم العالـم الإسلامي على أساس حكوماته ليس صحيحاً ولا عادلاً بأي شكل من الأشكال.

فمثلاً، في العراق، هنالك حكم ظالـم يرئسه ديكتاتور متوحش اسمه صدام حسين، لكن الشعب العراقي ليس كله صدام حسين بل هو ضحية من ضحاياه. فالشعب العراقي مغلوب على أمره تماماً كما أن الشعوب في أوروبا الشرقية كانت مغلوبة على أمرها في ظل الحكم الشيوعي.

بالطبع لـم يكن عادلاً أنْ يشن الغرب في يوم من الأيام حرباً نووية على بلغاريا لأنَّ حكومتها شيوعية، حيث إنَّ البلغار أثبتوا في مناسبات مختلفة أنَّهم ليسوا مؤمنين بالشيوعية في مجموعهم. كذلك الأمر بالنسبة لشعوب أخرى في ظروف مشابهة.

ومن جهة أخرى أيضاً لا يجوز النظر إلى دولة كمصر على أساس الحكومة القائمة فيها. فهناك ـ أيضاً ـ شعب قد لا يكون موافقاً مع الحكومة في كل شيء، وإغفال هذا الشعب والتعامل فقط مع حكومته أمر خاطىء.

دعوة خاطئة

وعلى كل حال فإنَّ هنالك بعض من يدعو إلى مجابهة الإسلام باعتباره عدواً جديداً بعد انهيار الشيوعية، معلّلاً ذلك بأنَّ الإسلام هو دين يدعو أصحابه إلى العنف والجهاد، وأنَّ المسلمين في تاريخهم كانوا رجال حرب، بالإضافة إلى أنَّ العالم الإسلامي يمكنه أنْ يتحول إلى قوة جيوسياسية موحدة، وأنَّه، بسكانه المتزايدي العدد، وقوته المالية الكبيرة وامتلاكه لثلثي الاحتياطي العالمي من البترول، سوف يشكل تحدياً كبيراً في القرن القادم لحضارة الغرب.

ويدعو هؤلاء إلى تأييد الشيوعية والإلحاد والأحزاب العلمانية المناهضة للإيمان، في المناطق ذات الأغلبية المسلمة لتقويض دعائم الإسلام في هذا العالم.

غير أنَّ هذه الدعوة خاطئة ـ بالإضافة إلى أنَّها غير واقعية ـ من عدة جهات...

أولاً ـ لا يُمكن المقارنة بين النظرية الشيوعية التي قامت على إنكار الإيمان باللّه وتقويض الأسس الأخلاقية والاجتماعية للناس، وبين دين سماوي يمتلك عناصر القوة الذاتية من معتقداته وليس من واقع خارجي.

إنَّ الانهيار الاقتصادي والسياسي يُنهي تأثير النظريات غير الدينية، أمّا الديانات فإنَّها تستعصي على الانهيار تحت مطارق الهزيمة.

والتاريخ يثبت أنَّ أتباع الديانات كانوا أكثر تشدداً في التمسك بها في ظل الضغوط والهزائم، منهم في حالات الانتصار.

وهكذا فإنَّ من الخطأ العمل بشكل معادٍ للإسلام؛ الأمر الذي يدفع باتجاهه بعض الغلاة المتطرفين في الغرب، لأنَّه مهما كان رأي البعض في الإسلام كدين فإنَّه لا بدّ من احترامه ما دام يؤمن به أكثر من مليار إنسان على وجه الأرض، بالإضافة إلى أنَّ العداء معه لن يؤدي إلى تحطيمه بل يؤدي إلى عكس ذلك حتماً.

ولا بدَّ من التأكيد هنا، أنَّ على الغربيين أنْ لا يتورطوا في معاداة الإسلام بأي شكل من الأشكال، ولأيّ سبب من الأسباب.

ثانياً ـ إنَّ ما يقال من أنَّ الإسلام يدعو أصحابه إلى العنف أمر غير صحيح. فالإسلام يدعو أصحابه إلى الدفاع عن النفس وهو حق مشروع لا خلاف فيه، أمّا دعوته الأساسية فإنَّها بوضوح دعوة إلى السلام.

ويكفي أنَّ اسم «الإسلام» نفسه مُتَّخَذٌ من «السلام» حسب اللغة العربية، وأنَّ كلمة التحية المتبادلة بين المسلمين صباحاً ومساء هي «السلام عليكم»، وأنَّ من أسماء اللّه الحُسنى في الإسلام «السَّلام»، وأن الجنة الموعودة في القرآن اسمها «دار السلام».

أمّا الجهاد في الإسلام فلا يمكن فصله عن إطاره في المشروع الإسلامي، وهو ضرورة طبيعية في مواجهة العدو.

وهذا يعني أن الجهاد، كما يقول ألفرد مورابيا:

> «الذي طالما ظهر ككفاح متعدد الأشكال، والذي عرف كيف يتماشى مع مختلف حقبات التاريخ الإسلامي ينبعث من رماده كلما مرت الأُمة بفترة أزمة أو كلما وجدت لزاماً عليها مواجهة عداوة ما».

وهذا يعني أنَّ اتخاذ الإسلام عدواً من قبل الغرب، هو الذي سوف يبعث الجهاد من رماده كوسيلة للدفاع في العالم الإسلامي وليس العكس.

ثالثاً ـ إنَّه من غير المُنْصِف اعتبار المسلمين رجال حرب لأنَّهم خاضوا في تاريخهم بعض الحروب، فالحروب التي وقعت في العالم الإسلامي كله، حتى فيما بين هذا العالم وبين الغرب، لم تصل في تدميرها إلى ما وصلت إليه الحرب العالمية الأولى أو الثانية، وهما حربان وقعتا في العالم المسيحي. فهل يجوز لأحد أنْ يدّعي بأنَّ المسيحية دين عنف، وأنَّ المسيحيين هم رجال حرب، ويستشهد بهاتين الحربين بالإضافة إلى عشرات الحروب هنا وهناك التي خاضها المسيحيون؟!

رابعاً ـ إنَّ إمكانية أنْ يتحول العالم الإسلامي إلى قوة جيوسياسية، تتطلب التعاون معه وليس مجابهته. أليس كل الذين يدعون للتعاون مع الصين من غلاة المتعصبين ضد الشيوعية، إنَّما يستندون فقط إلى أنَّ الصين يمكن أنْ تُصبح قوة جيوسياسية في القرن القادم؟

إذاً كيف تكون الحجة ذاتها دليلاً للتعاون في الصين، ولكنها تتحول إلى دليل للمواجهة في العالم الإسلامي؟!

*

وهناك دعوة أخرى تطالب بالتعامل مع العالم الإسلامي بشكل مجزّأ، ويطالب أصحاب هذه النظرية بأنْ يحاول الغرب تفتيت العالم الإسلامي ومنعه من التوحّد، بل ودفع بعض دوله لضرب بعضها الآخر، كما حدث في قضية الحرب بين العراق وإيران حيث كانت الإدارة الأمريكية في عهد ريغان تستحث الطرفين وتدفع باتجاه إطالة الحرب وكانت تقدم الدعم المباشر وغير المباشر لصدام حسين، وتُعطي له كمية من السلاح تتجاوز القدر اللازم لاستيعابه، وكما حدث فيما بعد

حيث تمّ دفع حكام العراق بطريقة غير مباشرة إلى التدخل في الكويت، ثم ضربت البنية التحتية العسكرية والاقتصادية والزراعية للعراق.

يقول أصحاب هذه الدعوة إنَّ الإسلام غير وحيد الاتجاه سياسياً، فكل دين كبير قابل للعديد من التّفاسير التي تؤيد العديد من الاتجاهات السياسية، وإن العالم الإسلامي لديه من الاتساع ومن التباين بحيث لا يمكن تصوّر انضوائه تحت قيادة واحدة، لذا لا بدّ من الاستفادة من بعض الخلافات السياسية والمذهبية في هذا العالم لمنع توحيده.

ويقول هؤلاء إن على صانعي السياسة الذين يعملون في العالم الإسلامي أنْ يستفيدوا من النزاعات الإيديولوجية الموجودة فيما بين الفرق الإسلامية المختلفة وأنْ يزيدوا فيها وأنْ يستفيدوا أيضاً من الخصومات القومية، حيث إنَّ الإسلام، وإنْ كان أصله عربياً وأنَّ لغة القرآن الأصلية هي العربية، إلّا أنَّ هنالك مسلمين من غير العرب مثل الأتراك والفرس والأكراد وغيرهم في أندونيسيا وماليزيا والصين وشعوب الاتحاد السوفييتي السابق... وكلها ثغرات يمكن الدخول فيها والاستفادة منها.

ويقول هؤلاء أيضاً بأنَّه يمكننا أنْ نصنف الحركات السياسية في العالم الإسلامي في ثلاثة تيارات فكرية رئيسية هي كالتالي:

(١) الحركات الأصولية، وهي الحركات التي تنطلق لإعادة أحكام شريعة الإسلام، واستلهام الماضي كدليل لهم في المستقبل، وهي عادة حركات تؤمن بالثورة وضرورة التغيير.

(٢) الحركات الراديكالية، وهي الحركات التي لا تنطلق من منطلق ديني ولكنها هي الأخرى تؤمن بضرورة التغيير.

(٣) حركات الحداثة، وهي الحركات التي تخالف التوجه نحو الإسلام، بالرغم من أن المنخرطين فيها مسلمون في الظاهر.

وينادي أصحاب هذا الرأي بأمرين:

الأول ـ زيادة حدة التوترات في العالم الإسلامي.

الثاني ـ تأييد حركة الحداثة لمواجهة الحركات الأُصولية.

ويمضي هؤلاء بالقول إن حجر الزاوية في السياسة الغربية يجب أنْ يكون على الارتباط والالتزام بالتعاون الاستراتيجي مع أنظمة الحداثة، ولا بدّ من أنْ نقاوم أي ارتباط بالأنظمة والحركات الأصولية أو الراديكالية إلّا في نطاق محدود جداً.

نظرية غير واقعية

ويبدو أنَّ هذه النظرية غير واقعية وغير صحيحة من عدة جهات...

أولاً ـ إنَّها تستند إلى مبدأ استعماري قديم وهو فرّق تسد، وإذا كان هذا المبدأ نافعاً على المستوى التكتيكي فهو غير مُجْدٍ على المستوى الاستراتيجي، وإلّا لكانت بريطانيا التي انتهجت هذا المبدأ في كثير من مناطق العالم، كانت لا تزال أمبراطورية لا تغيب عنها الشمس.

ثانياً ـ إنَّ الإسلام، وإنْ كان أتباعه ينقسمون إلى مذاهب وقوميات وأعراق مختلفة فيما بينهم إلى حدّ التقاتل أحياناً كما حدث ـ مثلاً ـ بين العراق وإيران، ولكن إذا تعرض أتباعه لعدو خارجي أو تعرض الإسلام للإهانة فإنَّ الإسلام في حينها يكون عامل وحدة فيما بينهم.

ومن هنا فإنَّه ما من حدث خطير يتعرض له بعض المسلمين، ألّا ويسمع صداه بشكل أكيد في كل مكان، ويؤثر شيئاً في بقية أجزاء العالم الإسلامي.

فالمسلمون كالجسد يعتقدون بما يروى عن النبي الأكرم محمد، (صلى الله عليه وآله)، من قوله: «المسلمون كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى».

ولقد وجدنا التجاوب في العصر الحديث في أفغانستان ـ مثلاً ـ حيث إنَّه عندما غزا الاتحاد السوفييتي ذلك البلد المسلم، أصاب الفتور علاقات موسكو بالبلاد الإسلامية كلها من المغرب إلى أندونيسيا، وأما العلاقات مع البلاد الأكثر التزاماً مثل إيران، والعربية السعودية فقد أصابها التجمد.

كما أن الألوف من المسلمين العرب وغيرهم تبرعوا للقتال في صفوف المجاهدين الأفغان، الأمر الذي سبّب فيما بعد مشاكل كثيرة لبلدان مختلفة.

وأيضاً وجدنا نفس التجاوب في البوسنة، حيث إنَّ الفتور أصاب علاقات كثيرة من الدول الإسلامية بالغرب بسبب موقفه اللّامبالي تجاه ما يجري على المسلمين هناك.

ولئن كانت بعض ردات الفعل غير ظاهرة للغرب أحياناً، أو أنَّ بعض الغربيين لا يرغبون في ملاحظة ردات الفعل تلك، تجاه ما يجري على منطقة مسلمة هنا أو هناك، إلّا أنَّها تترسب في نفوس المسلمين لتظهر في زمن آخر وفي مكان آخر وبشكل مختلف.

ثالثاً ـ لا مانع من تصنيف الدول حسب قربها إلى الغرب للتحالف معها، وهذا ما تفعله كل الدول وكل الحكومات حيث تتحالف مع الأقرب إليها مصلحة، ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أنَّ هنالك انبعاثاً جديداً في العالم الإسلامي، حيث إن الإسلام ليس ديناً منفصلاً عن الحياة، كما هو الحال في المسيحية أو البوذية، بل هو أساس لحضارة كبرى سابقة، كما هو أساس لأخلاقية وممارسة يومية حالية والتزام فردي عام، في كل الأحوال.

إنَّ الإسلام بما يمتلك من قواعد وأصول حيوية، يجدّد نفسه بنفسه.

وهذا الانبعاث الجديد له مظاهر عديدة قد تخفُّ أو تشتدُّ حسب البلاد والظروف، إلّا أنَّ ممّا لا شك فيه أنَّ الوقوف في وجه هذا الانبعاث يدفعه إلى التطرف وليس إلى التراجع، ومن ثم يكسب المزيد من الأتباع في الشارع، حيث يتحول دعاته إلى قادة، وقادته إلى حكام.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنَّ العالم الإسلامي يتشكل من شعوب شابة وفتية، حيث إنَّ أكثر من ٦٠٪ من أبنائه هم تحت سن الخامسة والعشرين، وإنَّ غالبية تلك الشعوب فقراء، لا يملكون شيئاً كثيراً مما يخسرونه بالانضمام إلى صفوف المنادين بشعار العودة إلى الماضي والتغيير في الحاضر والقفز إلى المستقبل، عرفنا سذاجة الدعوة إلى مواجهة الإسلام للقضاء على الحركات الإسلامية.

وهذه هي المسيرة الطبيعية التي لا مفرَّ منها، وهي مسيرة الشعوب التي انطلقت مجذوبة إلى فكرة معينة وكان واقعها فاسداً، لأنَّ المشكلة في العالم الإسلامي لا تكمن في وجود حركات أصولية تطالب بالتغيير، وإنَّما المشكلة الجذرية هي وجود أوضاع سياسية غير متناسبة مع تطلعات الشعوب، أي وجود الظلم والديكتاتوريات من جهة، ووجود الفقر والعوز من جهة أخرى، ثم وجود حركات تطالب بالإصلاح والتغيير عبر التمسك بالإسلام.

والذين ينشدّون إلى الإسلام ويعتبرونه حلاً لمشاكلهم إنما يفعلون ذلك لأنَّهم يجدون الأمثلة المشرقة من تاريخهم، حيث كان المسلمون متمسكين بدينهم، وهم سادة أهل العالم.

ومن الأفضل إذاً مجاراة هذا الانبعاث، والتفاعل الحضاري معه بدلاً من مجابهته، إذْ قد تؤدي مجابهته مباشرة، أو عبر تأييد الحكومات المناهضة له أو الحركات المعادية له... إلى التعجيل بانتصاره.

وهكذا فلا بدّ أنْ يكون ساسة الغرب حذرين جداً من الوقوع في مطبّ الحكومات المعزولة من قبل شعوبها، والتي تجابه الانبعاث الديني في العالم الإسلامي فقط من أجل البقاء في الحكم، وليس دفاعاً عن قيمة حضارية.

إنَّ الأنظمة السياسية في هذا العالم معظمها ديكتاتوريات متسلطة، تعتمد في بقائها في السلطة على احتكار كل مصادر القوة، ولذلك فإنَّ مخالفيهم يمثلون، بمرور الزمن، قوى التغيير والديموقراطية، وإن كانوا في لباس ديني.

وهذا هو السر في أنَّ زعماء الانبعاث يكسبون الشارع بسهولة وفي زمن قياسي. فإذا كان قادة الحركات المناهضة للشيوعية ـ مثلاً ـ بحاجة إلى أكثر من سبعين عاماً لكي يكسبوا الشارع في البلاد التي حكمتها الشيوعية، فإنَّ قادة الحركات المناهضة للسلطات الديكتاتورية في البلاد الإسلامية لم يكونوا بحاجة إلّا إلى أقل من عشر سنوات لكسب الشارع.

ولا شك أنَّه ليس من مصلحة الغرب أنْ يقف في صف حكومات شرسة تحكم بالحديد والنار، وضد قوى التغيير والإصلاح.

رابعاً ـ لقد ناضل الغرب كثيراً للتخلص من الخطر الذي كانت تمثّله الشيوعية، ولكنّه لم يكن يمتلك المحور الأساسي للقضاء على الأنظمة المتسلطة هناك، والتي مثلتها الحكومات فيما كان يسمى بالاتحاد السوفييتي وحلفائه.

بينما كان الإسلام في مقدمة الأسباب المحورية التي أدّت إلى انهيار الشيوعية في العالم الشيوعي نفسه، فمقاومة الشعب الأفغاني للجيش الأحمر كان من منطلق ديني بحت.

ويعرف الجميع أنَّ تلك المقاومة هي التي هزت المؤسسة

العسكرية السوفييتية هزاً يشبه الزلزال، حيث أذاقته، لأول مرة في حياته، الهزيمة المباشرة.

هذا بينما فشل الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في إلحاق الهزيمة ليس بالجيش الأحمر نفسه، بل بحلفاء هذا الجيش في كل من ڤيتنام وكوريا وأنغولا وغيرها...

وإذا كان لنا أن نقارن ما بين الوضع في كوبا والوضع في أفغانستان، نخرج بنتيجة واحدة، وهي أنَّ الأمريكيين بالرغم من العوامل الجغرافية والاجتماعية المساعدة لهم، قد فشلوا في تحرير كوبا مع تدخلهم المباشر وغير المباشر خلال أكثر من عقدين من الزمن. بينما نجح الأفغان في إسقاط النظام الشيوعي في أفغانستان بالرغم من أنَّ العوامل الجغرافية كانت على العكس مما في كوبا، تقف إلى جانب مصلحة النظام في الاتحاد السوڤييتي السابق.

وهذا فضل لا يمكن إنكاره للحركات الإسلامية حينما تكون في الاتجاه الصحيح. ومن جهة أخرى كان لمقاومة الشعوب الإسلامية للنظام الشيوعي في الجمهوريات الإسلامية داخل الاتحاد السوڤييتي، أبلغ الأثر في القضاء على الأنظمة المتسلطة هناك.

فبيت القصيد حسب تعبير وايت كرجامبرز:

> «إنَّ الشيوعية لا يمكن أبداً أنْ تكون أقوى من المعتقد الديني الآخر».

وحسب تعبير نيكسون:

> «لقد خرج الدين الإسلامي من هذه التجربة بوسائل مختلفة بأحسن ممّا خرج به الدين المسيحي، حيث كان الإسلام في مقدمة الوسائل التي استخدمها المسلمون لمواجهة الشيوعية، ولم تكن المسيحية كذلك».

وبناء على ذلك، ليس من الغريب أنَّ الاتحاد السوڤييتي فشل في

التأثير على العالم الإسلامي حتى على مستوى الحركات الشيوعية. فبالرغم من أنَّها بدأت العمل في غياب من الحركات الإسلامية إلّا أنَّها فشلت بأجمعها؛ في العراق وفي السودان وفي مصر وفي المغرب وغيرها.

ولا يخفى أنَّ الحركات الشيوعية كانت في بعض الأوقات تجد الظروف مؤاتية لها جداً، حيث إنَّ بعض تلك الحكومات كانت متحالفة مع الاتحاد السوفييتي، خلال عقد أو عقدين من الزمن، وكان الحزب الشيوعي يجد الحرية المطلقة في التحرك ويمتلك صحافته الخاصة به ودوراً للنشر، وفي بعض الأحيان كان للشيوعيين وزراء في الحكومات في مثل العراق وسوريا ومصر والسودان، ومع ذلك فقد فشلت كل الحركات الشيوعية في كسب الشارع في كل البلاد الإسلامية.

إنَّ هذا يؤكد أنَّه لا يجوز أنْ يقتصر التعامل الإيجابي مع العالم الإسلامي على تحسين العلاقة مع الأنظمة المرفوضة من قبل الناس أو الحركات التي تناهض الإسلام، بحجة أنَّ تلك الأنظمة أو تلك الحركات حركات عصرية وأنَّها تستطيع أنْ تؤمن مصالح الولايات المتحدة أو الغرب عموماً، لأنَّ النظام الذي لا يقيم وزناً لشعبه لا يكتب له البقاء، كما لا يمكن أنْ يكون عصرياً بأي شكل من الأشكال، وبالتالي يشك في قدرته على تأمين مصالح أحد في الخارج.

ثمّ لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار أنَّ التدخل في البلاد الإسلامية لمصلحة فئة متسلطة يؤدي إلى مزيد من المعارضة لتلك الفئة، لأنَّ المسلمين حسّاسون جداً من التدخل الأجنبي في شؤونهم، والكثير منهم يعتبر الخضوع للأجنبي بمنزلة الكفر.

وكما يعترف نيكسون، فإنَّ ذكريات عصر الاستعمار في الكثير من بلاد العالم الإسلامي تجعل التأثير الغربي مسألة حساسة.

ولذلك فإن نيكسون يُصِرُّ على أنْ لا تكون علاقة الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بشركائها بشكل علني حتى لا تأخذ طابع علاقة التابع والمتبوع.

ويُطالب بأنْ لا يكون التعامل مع من يسميهم بالزعماء العصريين، باعتبارهم حاملي رسالة الأمريكيين، بل كشركاء متساوين. ذلك أنَّ أقصر الطرق للقضاء عليهم يكون في إعطاء الانطباع أنَّهم ليسوا أكثر من ناطقين بلسان الغرب.

لقد كانت التجربة مع الشاه في هذا المجال دليلاً واضحاً على ذلك. فلقد كان الأمريكيون يصدرون الإعلان تلو الإعلان عن تأييدهم المطلق للشاه، وكان ذلك يترك تأثيراً معكوساً في الشارع الإيراني حتى أنَّ الشاه اضطر أنْ يُرسل إلى الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر رسالة شفوية عبر سفير الولايات المتحدة الأمريكية في طهران يقول له بالنص:

> «أرجو الكف عن أي تأييد مباشر وعلني لنا، لأن ذلك يزيد من قوة المعارضة لحكمنا في داخل إيران».

مبادىء التعامل

وبالنظر إلى كل ما سبق فإنَّ هنالك مجموعة من المبادىء لا بدّ من اعتمادها في التعامل مع العالم الإسلامي، وهي كالتالي:

أولاً ـ عدم مقاومة المبدأ الأساسي المتمثل بحق الشعوب في تقرير مصائرها بطريقة ديموقراطية، واحترام النظام الذي تختاره الأكثرية من الناس من غير وضع أية قيود على ذلك.

فإذا اختار الناس، في دولة من الدول، الإسلاميين كممثلين لهم فلا يجوز رفض هذا الاختيار مهما كانت مناهجهم وشعاراتهم الانتخابية.

إذ لا يجوز لأية دولة أنْ تفرض على الشعوب الأخرى ثقافتها ونمط تفكيرها، وطريقة حياتها.

إنَّ حُجَّة أولئك السياسيين الذين يقبلون، بل ويشجعون على رفض خيار الأكثرية، حجتهم بأنَّ الديموقراطية في العالم الإسلامي يجب أنْ تُحَدَّد بحدود المصلحة الغربية فيه، وأنْ يؤخذ بها بمقدار ما يضمن مصالح الشركات المتعددة الجنسيات، والقبول بديكتاتورية الحكومات هناك. حجة هؤلاء قائمة على منطق ثبت فشله، وهو المنطق الذي كان القادة السوڤييت يأخذون به حيث كانوا يقولون دائماً: لقد أخذنا من الديموقراطية بمقدار ما نستطيع هضمه.

والحق أنَّ نصف الحرية يشكل أكثر من نصف الاستبداد وأقل من نصف الديموقراطية، وهذا يؤدي إلى شمولية الاستبداد وعمومية الفوضى وعدم الاستقرار. تماماً كما أنَّ خلط كوب من ماء نظيف مع آخر ملوث، يؤدي إلى تلوث الجميع.

فبدلاً من تأييد الحكومات المطلقة، والزعماء الذين لا يُنتخبون من قبل الشعب، أو يقومون بتزوير إرادته علناً من أجل البقاء في السلطة ما دام العمر؛ بدلاً من ذلك لا بدّ من تأييد قيام أنظمة ديموقراطية حقيقية في العالم الإسلامي.

وممّا لا ريب فيه أنَّ الأنظمة الديموقراطية يمكنها التفاهم مع مثيلاتها، لوجود تناغم وانسجام بينها، كما رأينا مثل ذلك في الديموقراطيات الغربية رغم تناقض مصالحها أحياناً وتنافسها الاقتصادي الدائم، وتاريخها المليء بالدماء.

بينما تأييد حاكم ديكتاتور، مهما كانت توجهاته الغربية عميقة، يحتضن في طياته إمكانية أن ينقلب هذا الحاكم على الغرب، ويقوم بعمليات طائشة تكلف الكثير في هذه المنطقة.

وليس صدام حسين استثناء في هذا المجال. فلقد كانت هنالك أصوات كثيرة داخل الكونغرس الأمريكي ومراكز اتخاذ القرار في أوروبا تؤيد حتى تزويده بالقنابل النووية إبّان حرب الخليج ضد إيران، وبعد توقف القتال لم يكن الرجل بحاجة إلى فعل الكثير لكي يقوم خلال ثلاث ساعات بغزو الكويت، الأمر الذي جرّ الولايات المتحدة وحلفاءها إلى شنّ حرب طاحنة ضد العراق، كانت نتائجها في غير صالح الشعب العراقي بينما لم تؤثر على بقاء حكومته في السلطة.

إنَّ الحكومات المستبدة هي جزء من المشكلة، ولذلك فإنَّ الاعتماد عليها لن يشكل جزءاً من الحل، سواء في ترتيب الأوضاع الداخلية أم في تنظيم العلاقات الدولية في ضمان الاستقرار في مناطق المحيط.

والانهيار هو نتيجة حتمية لاستمرار الاستبداد في أنظمة الحكم في العالم الثالث بشكل عام، وفي العالم الإسلامي بشكل خاص.

فالأنظمة الديكتاتورية إمّا أنْ تسقط بفعل ثورات شعبية وحركات إصلاحية، وإمّا أن تنقلب على ساحرها الأجنبي، إذا رأت في ذلك منفذاً لها لإسكات الشعوب، أو لاستمالتها.

وفي كلتا الحالتين تكون العلاقات الخارجية بينها وبين الغرب، الضحيةَ الأولى. وإذا كانت إيران نموذجاً للنوع الأول، فإن بقية الدول المحكومة بالديكتاتورية نموذجٌ للنوع الثاني.

إنَّ تبرير البعض، لتأييده للحكام المستبدين في العالم الإسلامي، بأنَّ الوقوف إلى جانب الرجل القوي خير من تأييد القوى الإصلاحية التي قد تكون معادية، خطأ فظيع، لأنَّ الضعيف مع الحق خير من القوي مع الباطل، وإلّا كان على الغرب أنْ يَخْضَعَ لستالين القوي وخلفائه الأقوياء، بدل تأييد معارضيهم الضعاف خلال سبعين عاماً الماضية.

كما أنَّ من الخطأ أنْ نشجب الحركات الدينية، التي تعارض الحكومات ذات السلطات المطلقة بداعي الدفاع عن الاستقرار، لأنَّ خسارة الحرية الفردية والاستقلال الوطني ثمن باهظ جداً للاستقرار، وليس هنالك شعب يرضى بأنْ يدفع مثل هذا الثمن في أيّ ظرف من الظروف.

ثانياً ـ عدم التمييز في التعامل بين أصحاب الديانات. فلا يجوز، في بدايات القرن الواحد والعشرين، أنْ نقيس الأمور بمكيالين في التعامل مع أصحاب الديانات، فنقبل بكل ما يفعله أصحاب دين معين، ونرفض كل ما يفعله أصحاب دين آخر، لا لسبب إلّا لأنَّ هذا الدين يختلف عن ذلك الدين. ليس بالضرورة في المعتقدات بل في قدرة أصحابه على تأمين المصالح الانتخابية لهذا المرشح أو ذاك.

فلا يجوز أنْ نرفض كل ما يقوم به المسلمون وأن نَسِمَهُ بالتطرف، بينما نقبل ما يفعل مثله تماماً أصحاب الديانات الأخرى، ونعتبر ذلك تقوى وتمسكاً بالدين.

لا يجوز أنْ لا نحترم عقائد الناس في العالم الإسلامي، بينما نرفع شعار احترام عقائد البوذيين والهندوس ومن أشبههم.

ثالثاً ـ محاولة الاتصال بالقوى الفاعلة في العالم الإسلامي من أحزاب ومؤسسات وشخصيات بدل تجاهلهم، لأنَّ هذا التجاهل هو الذي يزيد الهوة اتساعاً ما بين الغرب كحضارة، والشرق كشعوب تتطلع إلى التطور والحرية واحترام الذات واحترام الآخرين.

إنَّ من مصلحة الغرب أنْ يسمع كلام الناس في العالم الإسلامي من ممثليهم، وليس من أعدائهم، سواء كانوا في داخل هذا العالم أم خارجه.

وما دام هؤلاء المسلمون بدأوا يتحدثون بصوتهم، فلماذا نصم آذاننا

لنسمع عنهم بصوت نشاز لا يمت إليهم بصلة ولا يمثلهم من قريب أو بعيد؟

فليس من الصحيح أنْ تتبع السياسة في الدول الكبرى وسائل الإعلام المغرضة التي تُصَوِّر الصلاة في المساجد والتزام النساء بالحشمة في العالم الإسلامي على أنَّها من مظاهر التخلف أو التطرف، ومن ثم الإحجام عن الاستماع إلى وجهات نظر أولئك الذين يتمسكون بدينهم، من موقع المسؤولية وليس التطرف... إنَّ ذلك هو نوع من أنواع العنصرية، وهو يشبه أنْ نعتبر اجتماع المسيحيين يوم الأحد في الكنيسة، أو إحياء احتفالات أعياد رأس السنة الميلادية من مظاهر التخلف والتطرف لدى المسيحيين...

رابعاً ـ يجب الاعتراف بأنَّ للدين سلطاناً على نفوس المؤمنين به، وهذا السلطان لا يمكن أنْ يزول بفعل عامل خارجي. فهو يزداد عمقاً في النفوس كلما واجه ردعاً خارجياً، ومثله في ذلك مثل المسمار المثبت في الحائط فإنَّه يزداد رسوخاً فيه كلما تلقى ضربات على رأسه.

ولقد كانت تجربة أفغانستان أكبر دليل على ذلك، حيث إنَّ العامل الذي دفع الشعب الأفغاني للوقوف في وجه الجيش الأحمر، وأجبره على التراجع، كان عامل الدين في مواجهة عامل الإلحاد في عقيدة الشيوعيين.

ترى ما الذي جعل هذا الشعب يصمد في وجه دبابات (T-72) السوفييتية المتطورة غير عقيدتهم الدينية؟

إنَّ مواجهة السلاح المتطور بالطين والحجارة لم تكن ممكنة لولا تلك المعتقدات التي كانت تنفخ الروح في نفوس المقاومين، وتزودهم بالشجاعة التي لا يمكن قهرها بالسلاح.

ولقد كانت هذه الشجاعة عاملاً كبيراً ليس في سقوط نظام مثل نظام نجيب اللّه المعتمد على قوة السوڤييت فحسب، بل في التعجيل بسقوط الأمبراطورية السوڤييتية في شرق أوروبا كلها.

وعندما فشل الجيش السوڤييتي في تحقيق نصر حاسم في أفغانستان، فهمت شعوب الدول التابعة أن فرصتها التاريخية قد حانت، وأن الكرملين تنقصه الإرادة لدفع ثمن الأمبراطورية التي يحكمها.

ولربَّما يقول بعض من لا خبرة له إن مساعدة الغرب كان لها تأثير كبير في إحراز تلك النتيجة، إلّا أنَّه من الواضح أنَّ المساعدات تلك كان لها أقل من ١٠٪ من التأثير على صنع النصر في أفغانستان، بدليل أنَّ مساعدات غربية كثيرة لشعوب هنا وهناك، كان ينقصها العامل الديني، ذهبت هباء منثوراً.

وعلى كل حال فإنَّه من غير العقلاني أنْ يكرر الغرب أخطاء السوڤييت في مواجهة الدين بأي شكل كان، لأنَّ النتائج ستكون مماثلة لما جناه السوڤييت في أفغانستان.

وهذه الحقيقة تفرض على واضعي السياسات في الغرب أن يحترموا الخط الأحمر الذي لا يجوز تجاوزه في أي تعامل مع العالم الإسلامي، وهو تجنب الوقوع في شرك محاولة إبعاد الدين عن التأثير على نفوس أتباعه.

خامساً ـ إنَّ من مصلحة الغرب والعالم الإسلامي معاً أن تكون لدى الإدارات والمسؤولين في الغرب معرفة أولية بالإسلام، من خلال التعرف على حضارته ومعرفة أصوله، ولا بدّ أنْ تكون تلك المعرفة محايدة وإلّا فإنَّ ممّا يحز في نفوس المسلمين، كما يصرح الكثيرون منهم، أنْ تكون معرفة رؤساء الدول الغربية بمن فيهم الرئيس الأمريكي،

عن الإسلام، أقل من معرفة طالب في السنة الرابعة من الدراسة الإبتدائية في البلاد الإسلامية.

وبالطبع فإنَّه ليس من المطلوب أنْ يكون رؤساء دول الغرب فقهاء في الإسلام، ولكن لكي يتعاملوا مع هذا العالم لا بدّ أنْ تكون لديهم معرفة أولية بما يحتويه هذا العالم من قوة روحية، بالإضافة إلى ما يحتويه من قوى مادية وثروات طبيعية.

إن ثقافة سلمان رشدي لا يمكن أن تؤدي بالعالم الغربي إلّا إلى المجابهة مع العالم الإسلامي؛ الأمر الذي ليس في مصلحة الحضارة البشرية حتماً.

قالوا في الإسلام

وهنا أجد من الضروري أن أذكر بعض المقاطع الموجزة عن الإسلام كدين سماوي أو كحضارة سامية وردت على ألسنة سياسيين أو مؤرخين أو مسؤولين في الغرب. يقول أرنولد توينبي:

> «إذا كان للسوابق التاريخية أي معنى عندنا وهي إشعاعات الضوء الوحيدة التي يمكن أن يلقيها على الظلمات التي تكتنف مستقبلنا، فإنها تنذر بأن الإسلام قادر على التأثير على المستقبل بأساليب عدة تسمو على فهمنا وإدراكنا».

ويقول الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في كتابه **امريكا والفرصة التاريخية**:

> «إن العديد من الأمريكيين لا يعرفون أن العالم الإسلامي له تراث غني. إنَّهم يتذكرون فقط أنَّ المسلمين نشروا بسيوفهم الدين الإسلامي في آسيا وأفريقيا وحتى أوروبا، وينظرون بفوقية إلى الحروب الدينية في المنطقة.
>
> إنهم يغفلون واقع أن الإسلام لا ينادي بالإرهاب، وأنَّه لم

يمض أكثر من ثلاثة قرون على الحروب الدينية التي تورط فيها المسيحيون في أوروبا ضد المسلمين. فعندما كانت أوروبا تتقهقر في العصور الوسطى، كانت الحضارة الإسلامية تتمتع بعصرها الذهبي.

لقد قدّم العالم الإسلامي إسهاماً ضخماً في العلوم والطب والفلسفة».

ويقول ويل دورانت في كتابه **تاريخ التمدن**، (مجلد عصر الإيمان):

«إن تقدماً أساسياً في جميع المجالات قد أنجز من قبل المسلمين في ذلك العصر؛ فإبن سينا كان أكبر كاتب في الطب، والرازي كان أكبر عالم في الطبيعة، والبيروني كان أكبر عالم في الجغرافيا، وابن الهيثم كان أكبر طبيب عيون، وابن جابر كان عالم كيمياء، وابن رشد كان واحداً من أكبر الفلاسفة... أمّا علماء العرب المسلمون فساعدوا في تطوير أسلوب البحث العلمي، وأعلن بيكون هذا الأسلوب في أوروبا خمسمائة سنة بعد العالم المسلم ابن جابر الذي كان مديناً بعمله ذلك إلى العرب في إسبانيا الذين اقتبسوا المعرفة عن المسلمين في الشرق.

وعندما أخذ كبار علماء النهضة الأوروبية يوسعون آفاق المعرفة العلمية، إنّما كانوا يفعلون ذلك لأنّهم كانوا يقفون على أكتاف عمالقة العالم الإسلامي».

هذه الإنجازات تمثل ما كان عليه العالم الإسلامي في الماضي، وهي تشير أيضاً إلى ما يمكن أن يكون في المستقبل فيما لو توقفت فيه دورات الحرب والاضطراب السياسي.

ويضيف:

«يجب علينا أن نتبنى سياسات من شأنها توجيه التطور التاريخي طويل الأمد للعالم الإسلامي في اتجاهات بنّاءة، وفي الوقت نفسه علينا أنْ نتصدّى للمشاكل المستعجلة التي تهدد بإثارة المزيد من سفك الدماء، وما لم ننجح في مواجهة هذه

التحديات فإنَّ مهد الحضارة قد يصبح قبراً لها».

ويخلص إلى القول:

«إن العالم الإسلامي حضارة حيوية تفتش عن هويتها التاريخية».

ويقول الأمير تشارلز ـ ولي عهد العرش البريطاني ـ في محاضرة ألقاها في جامعة أكسفورد:

«إذا كان الغرب يسيء فهم طبيعة الإسلام، فما زال هناك جهل حول ما تدين به حضارتنا أو ثقافتنا للعالم الإسلامي. إنَّه نقص نعانيه من دروس التاريخ الغربي الضيق الأفق الذي ورثناه.

فالعالم الإسلامي في القرون الوسطى من آسيا الوسطى إلى الشاطىء الأطلسي كان يعج بالعلماء ورجال العلم، ولكن بما أنَّنا رأينا في الإسلام عدواً للغرب وكثقافة غريبة بنظام حياتها ومجتمعها، فقد تجاهلنا تأثيره الكبير على تاريخنا.

فلنأخذ مثلاً كيفية تقليلنا من أهمية ثمانمائة سنة من التراث الإسلامي في إسبانيا؛ بين القرنين الثامن والخامس عشر، فلا مفر من الاعتراف بمساهمة إسبانيا الإسلامية في الحفاظ على الدراسات الكلاسيكية في العصور المظلمة والانطلاقات الأولية لعصر النهضة، ولكن إسبانيا المسلمة كانت أكثر من مخزن للحضارة الإغريقية التي التهمها العالم الغربي المعاصر. إذ لم تقتصر إسبانيا المسلمة على جمع وحفظ المحتوى الثقافي للمدنيتين الإغريقية والرومانية، ولكنها قامت بتفسيرهما والتوسع فيهما. وأسهمت من ناحيتها في الجهد البشري في عدة قطاعات في العلوم والفلك، والرياضيات، والجبر، (والجبر كلمة عربية)، والقانون، والتاريخ والطب، وعلم المستحضرات الطبية، والبصريات، والزراعة، والهندسة المعمارية، والدين وغير ذلك...

وكأمثالهما في الشرق مثل إبن سينا والرازي، فإن ابن رشد وابن زهر أسهما في دراسة الطب وممارسته بأساليب استفادت

منها أوروبا لعدة قرون فيما بعد.

لقد دعا الإسلام إلى العلم بشكل حثيث وحافظ على السعي وراءه وشجع العلماء.

وهناك قول مأثور لدى المسلمين جاء فيه: "إن مداد العلماء أفضل من دماء الشهداء"؛ أي أن الحبر الذي يكتب به العالم علمه لهو أكثر قداسة من دم الشهيد».

ويضيف تشارلز:

«في القرن العاشر كانت قرطبة أكثر مدن أوروبا حضارة؛ كانت هناك المكتبات في إسبانيا يستعير الناس منها الكتب في الوقت الذي كان فيه الملك ألفرد يخبط خبط عشواء في فن الطهي في هذه البلاد.

ولقد ضمت مكتبة والي قرطبة ٤٠٠ ألف مجلد، وكانت أكبر من مكتبات أوروبا كلها مجتمعة، وكان ذلك ممكناً لأن العالم الإسلامي عندئذ تمكن من نقل الكفاءات والقدرات الصينية في صنع الورق، وسبقوا بذلك أوروبا غير المسلمة بمدة أربعمائة سنة.

وكثيرة هي السّمات واللمسات التي تعتزّ بها أوروبا الحالية التي هي فعلاً مقتبسة من إسبانيا المسلمة. فالدبلوماسية والتجارة الحرة، والحدود المفتوحة وأساليب البحوث الأكاديمية، والأدوية البديلة والمستشفيات... كل هذه وصلتنا من هذه المدينة الإسلامية العظيمة.

ولقد كان الإسلام في القرون الوسطى معروفاً بالحلم والتسامح عندما كان يسمح لليهود والمسيحيين بممارسة شعائرهم الدينية، واضعاً بذلك مثالاً لم يتعلمه الغرب لسوء الحظ لعدة قرون.

إن الأمر العجيب هو وجود الإسلام في أوروبا كجزء منها منذ أمد طويل، أوّلاً في إسبانيا، ثم في البلقان، وكذلك مساهمته في حضارتنا التي كثيراً ما نعتقد خطأً بأنها غربية كلية».

ويضيف تشارلز أيضاً:

«إن الإسلام جزء من ماضينا ومن حاضرنا في جميع ميادين الجهد البشري. لقد ساعد الإسلام على تكوين أوروبا المعاصرة؛ فهو جزء من تراثنا وليس شيئاً مستقلاً بعيداً عنا».

وهنا لا بدّ من القول إنَّ العالم الإسلامي الذي تعرض لفترة طويلة من حياته للاحتلال الغربي، وعانى الكثير من الويلات بسبب ذلك، كان يتوقع أنْ يمد الغرب إليه يد المساعدة لانتشاله من آثار ونتائج الاحتلال، ومساعدته في أيام شدته. إلّا أنَّه اليوم، وبعد تجربة ربع قرن على الاحتلال، لا يطمح في أكثر من أنْ يتركه الغرب لكي يقوم بإنقاذ نفسه، وترتيب أموره الداخلية بما يتناسب وعاداته وتقاليده وتطلعاته ومصالحه.

وإنَّ من الظلم أنْ لا يسمح سادة الغرب للعالم الإسلامي بأن يتمتع بالحرية، في الوقت الذي يرفع الغرب نفسه شعار الحرية لمصلحة شعوب أخرى مجاورة لهذا العالم؛ مثل شعوب الاتحاد السوڤييتي سابقاً.

نعم... إنَّه ليس من المطلوب ـ في نظر المواطن العادي في العالم الإسلامي ـ أنْ يقوم الغرب بمساعدة الحركات الداعية إلى الحرية وإنجاحها، وإنَّما المطلوب أن لا يقوم بإفشالها هذه المرة.

إنَّ هنالك ركاماً من عدم الثقة خلفته الحروب الصليبيّة وعهود الاحتلال الطويلة في أجزاء واسعة من العالم الإسلامي، وإزالة هذا الركام بحاجة إلى أنْ يساعد الغرب نفسه للتخلص من آثارها حتى لا يعود ينظر إلى المسلمين باعتبارهم مجرد قناة مخبرية تصلح لتجربة مختلف أنواع الأسلحة والعقاقير، ومجرد سوق تجارية يصلح لامتصاص النفط منه وتصدير البضائع إليه، أو يفترضه عدواً حقيقياً أو مفترضاً لمشاريعه وخططه الاقتصادية والحضارية.

سادساً ـ العمل على مزج الأفضل في كل من الحضارتين

الإسلامية والغربية، للحصول على نتاج أفضل، لأنَّ عملية المزج هذه ستؤدّي إلى تحسين المنتوج الحاصل. إذ لا شك أنَّ هناك نقاط نور في الحضارة الإسلامية، كما أن هنالك نقاط ظلمة في عمل المسلمين.

فمن نقاط النور في الحضارة الإسلامية الإيمان باللّه والآخرة، والالتزام بالحدّ الأدنى من الأخلاق، والانطلاق من مبدأ العدل والإحسان؛ ومن نقاط الظلمة في هذا العالم الديكتاتورية والاستبداد، وهما غريبان عن روح الإسلام بالطبع.

ولا يخفى أن حضارة الغرب أيضاً فيها نقاط قوة ونقاط ضعف، فمن نقاط قوتها اعتماد المبدأ الديموقراطي في الشؤون السياسية والمساهمة في التقدّم العلمي، واحترام حقوق الإنسان، والالتزام بحرية التجارة والعمل والسفر وما شابه ذلك؛ ومن نقاط ضعف هذه الحضارة التسيب الأخلاقي، وما ترتّب على إلغاء الالتزام بالإيمان بالآخرة من اعتماد مبدأ المصلحة الدنيوية والتكالب المادي.

ولو عمل الغرب على التعاون مع المسلمين كما يطالب بذلك الحكماء من الجانبين معاً، ومزج بين الأفضل من الحضارتين، فإنَّ الحقبة القادمة من التاريخ ستكون حقبة تعاون وبناء بدل أن تكون حقبة صراع ومواجهة.

إن التمسك بالمركزية الحضارية والإصرار على أنْ تكون هذه المركزية في الغرب، مرفوضة في عالم اليوم، كما هي مرفوضة مركزية السلطة، المتمثلة في الديكتاتورية، ومركزية السوق المتمثلة في الاشتراكية، وإنَّ احتكار الحقيقة مرفوض شأنه في ذلك شأن احتكار السلع.

وهذا يعني أنَّه لا يجوز للغرب اليوم أنْ يرى في طريقة حياته النموذج الأمثل الذي يزن به الحضارات الأخرى، كما لا يجوز أن

يعتبر كل طريقة تختلف عن طريقته خروجاً عن الشرعية الدولية تستحق العقاب والقتل.

فمن مصلحة البشرية الإيمان بالتعددية الحضارية والتلاقي في القواسم المشتركة، وليس من مصلحتها أبداً فرض طريقة واحدة وشكلاً واحداً لأشكال الحياة على مختلف قطاعات البشر.

لقد كان في التجربة الناجحة للتلاقي الغربي مع اليابان نموذجاً لما يمكن أن يكون عليه الأمر بالنسبة إلى مناطق أخرى.

فبالرغم من هزيمة اليابانيين في الحرب العالمية الثانية فإن قادة الغرب حينها أحجموا عن الانتقام، وامتنعوا عن إذلال الشعب الياباني، واحترموا عقائده وسمحوا له بتطوير تجربته الذاتية، ولم يمنعوه من الالتزام بأصول ديانته واحترام مقدساته...

وثمة سؤال يتبادر للأذهان هنا، وهو: لماذا لا بدّ من الضّغْط على العالم الإسلامي لكي يكون أقل التزاماً بما يرتبط بنصوص الإسلام والقواعد الاجتماعية والأخلاقية التي يؤمن بها؟ بينما يسمح للشعوب الأخرى بأن تبقى على التزامها بمقدساتها ومبادئها؟

يقول نيكسون:

> «عندما نضع أسس سياساتنا بالحضور النشط في العالم الإسلامي، علينا أن نبدأ بإظهار الاحترام والتفهم لشعوب نشعر أنها قد أسيء فهمها وجرى التمييز ضدها واستغلت من قبل الدول الغربية، وعلينا أنْ لا نحاول فرض قيمنا على هذه الشعوب.
>
> وبالرغم من أنَّ العالم الإسلامي يختلف عن الغرب في مجال التطور السياسي، فإنَّ حضارتنا ليست بطبيعتها أرقى من حضارته، وشعوب العالم الإسلامي كانت أقل تجاوباً مع نداء الشيوعية من شعوب الغرب، وكما أنَّ رفضهم الواسع لانتشار المادية، والتسيب الأخلاقي المعروف عن الثقافة الغربية، يعتبر نقاطاً إيجابية في

سجلهم».

ويضيف:

«لمدة خمسة قرون من عام ٧٠٠ إلى عام ١٢٠٠ قاد العالمُ الإسلاميُ العالمَ المسيحيَّ كقوة جيوسياسية وفي مجالات عدة مثل نمط الحياة والتسامح الديني والتقنين ومستوى التعليم في الفلسفة والعلوم والثقافة العامة، ثمّ جاءت عقود من الحرب وقلبت المواقع.

لقد كتب ويل دورانت ما معناه أن الغرب خسر الحروب الصليبية، ولكنه ربح حرب العقيدة. لقد طرد كل محارب مسيحي من الأرض المقدسة، ولكن الإسلام المُنْهَك القوى بعد انتصاره المتأخر، والذي دمرته هجمات المغول، وقع بدوره في الجمود والفقر، في حين أن الغرب المهزوم وقد أنضجته جهوده ونسي هزيمته راح يتعلم بِنَهَمٍ من عدوه فيبني المباني ويمخر عباب المعرفة، ويحول لغاته الفجة إلى لغات مفهومة ويتحرك بروح عالية نحو عصر النهضة».

وكما أن المعرفة الآتية من الشرق ساعدت في إطلاق عصر النهضة في الغرب، جاء الوقت لكي يسهم الغرب في إطلاق نهضة العالم الإسلامي، وعلى الأقل أن لا يقف في وجه هذه النهضة.

أما الأمير تشارلز ـ ولي العهد البريطاني ـ فهو الآخر يدعو إلى هذا المزج بين الحضارتين قائلاً:

«إن الإسلام يستطيع أن يعلمنا اليوم كيف نفهم، وكيف نعيش في عالمنا المسيحي الذي يفتقر إلى المسيحية التي فقدها. فالإسلام في جوهره يحتفظ بنظرة مدمجة للكون، وهو يرفض أن يفصل بين الإنسان والطبيعة، أو بين الدين والعلم، أو بين العقل والمادة، كما حافظ الإسلام على وجهة نظر ميتافيزيقية موحدة للإنسان وللعالم الذي يحيط به.

ولكن الغرب فقد رؤياه بقدوم العلماء أمثال كوبرنيكوس

و ديكارت وانطلاقة الثورة العلمية.

لـم تعد الفلسفة الشـمولية للطبيعة جزءاً من اعتقاداتنا اليومية، ولو استطعنا أنْ نكتشف مرة ثانية الأسلوب المعيشي السابق الشامل للعالم المحيط بنا، وأنْ نشاهد ونلمس ونفهم معناه الحقيقي، لبدأنا في العالم الغربي نبتعد عن الاعتماد على العيش على القشور السطحية لما يحيط بنا، ونبدأ بدراسة عالمنا لتطويعه، والسيطرة عليه، وإعادة التناغم والانسجام والجمال إلى حياتنا».

ويضيف الأمير تشارلز:

«إنني أعتقد أنه من المؤسف أن العالم الخارجي الذي أوجدناه، في مئات السنوات الأخيرة، أصبح يعكس الانقسام الذي نعيشه في داخل بلادنا.

فقد ازداد تمسك الحضارة الغربية بالتملك والاستغلال المادي متحدياً بذلك الالتزامات المفروضة علينا تجاه البيئة التي نعيش فيها، ونستطيع أنْ نتعلم من الإسلام الشعور بأهمية الخصائص الروحية لهذا العالم الذي يحيط بنا.

إنَّني أطالب بتفهم أعمق وأكثر شمولية لعالمنا، وأنْ نوجد بعداً ميتافيزيقياً ومادياً لحياتنا، لنعيد عملية الاتزان التي فقدناها، والتي أعتقد أن انعدامها سيكون مصيبة كبرى على المدى البعيد.

فإذا كانت أساليب الفكر الموجودة في الإسلام تستطيع أنْ تساعدنا في هذا المسعى، عندئذ تكون هذه الأشياء هي التي يجب أنْ نتعلمها، والتي أعتقد أنَّ تجاهلنا إياها سيكون وبالاً علينا.

إننا نعيش اليوم في عالم واحد حيث إنَّ الاتصالات السريعة، والتلفزيون، وتبادل المعلومات، قد حلت كل المشاكل بصورة لم يحلم بها أجدادنا، وأصبح الاقتصاد العالمي يعمل ككيان متبادل الاعتماد.

إنَّ مشاكل المجتمع ونوعية الحياة والبيئة هي حالات دولية بأسبابها وتأثيرها، ولا يمكن لأحد منا أن يدّعي القدرة على حلها بنفسه.

فالعالمان الإسلامي والغربي شركاء في مشاكل مشتركة تواجهنا. مثلاً كيف نتكيف مع المتغيرات في مجتمعاتنا؟ وكيف نساعد الجيل الناشيء على مواجهة مستقبلية، بعد أنْ أصبح منعزلاً عن عائلته وقيم المجتمع الذي يعيش فيه؟ وكيف نواجه متطلبات مرض الإيدز والمخدرات والتفكك العائلي؟

وطبيعي أنْ تختلف هذه المشاكل في طبيعتها وحجمها بين مجتمع وآخر».

ويضيف الأمير تشارلز:

«إن مشاكل الأحياء الداخلية في مدننا لا تشبه مثيلاتها ـ مثلاً في دمشق أو القاهرة. إنّ الشبه كبير فيما تختبره البشرية في هذه الميادين؛ فالتجارة العالمية في المخدارت هي مثال واحد على ما نواجهه، كما أنّنا شركاء في معاملاتنا واهتمامنا بالبيئة التي نعيش فيها، وهذا ما يفرض علينا أنْ نوحد جهودنا لحل هذه التهديدات الموجهة إلى مجتمعاتنا وإلى حياتنا معاً.

إن تعرفنا واتصالنا ببعضنا البعض سيؤدي إلى منجزات مثمرة».

ويضيف أيضاً:

«لم يعد باستطاعة العالمين الإسلامي والغربي البقاء بعيدين عن بعضهما البعض، وعدم الاشتراك في جهد مشترك لحلّ مشاكلهما المشتركة.

إنّنا لا نستطيع العودة إلى الخلافات والتحديات الإقليمية والسياسية الماضية. يجب أنْ نساهم معاً في خبراتنا، وأنْ نشرح أمورنا كلّ منا للآخر، لنتفهم ونتسامح ونتحمل معاً، وأنْ نبني على هذه المبادىء الإيجابية والتي هي عامل مشترك بين ثقافتنا. فالتجارة يجب أنْ تكون متبادلة؛ يجب أنْ يفهم كل منّا أهمية المصالحة، وأن نفتح عقولنا وقلوبنا على بعضنا البعض».

ويضيف كذلك:

«إني مقتنع تمام الاقتناع أن العالمين الإسلامي والغربي

يستطيعان أن يتعلما الكثير كل من الآخر؛ وكما هو الحال فإننا نجد مهندس نفط أوروبياً يعمل في الخليج، كذلك نجد أن جراح عمليات القلب الأفضل في بريطانيا هو جراح مصري.

وإذا كانت الحاجة إلى التسامح والتبادل هي حقاً رغبة عالمية، فيجب أنْ نقوم عندئذ بتنفيذها بقوة خاصة في أوروبا وفي بريطانيا نفسها. فقد أصبحت بريطانيا اليوم مجتمعاً متعدد الأجناس والثقافات، زاد عدد المسلمين في بريطانيا في المدن الكبيرة والصغيرة، وهم يُسهمون في جميع نشاطاتنا الاقتصادية في الصناعة والخدمات العامة والمهنية، وفي القطاع الخاص؛ فمنهم المدرّسون والأطباء والمهندسون والعلماء، وهم يسهمون أيضاً في ازدهار اقتصادنا ويضيفون الكثير إلى ثروتنا التراثية كأمة وشعب.

ومن الطبيعي أنَّ التسامح والتفهم يجب أنْ يكون باتجاهين، وهذا يعني لنا نحن، غير المسلمين، أنَّ علينا أن نحترم المشاعر الإسلامية اليومية، ونتفادى أي عمل قد يثير الاستياء، كما يتطلب من المسلمين احترام تاريخ وثقافة الغرب. وحينما يوجد قصور أو إخفاق في التفاهم والتسامح، فإننا نحتاج إلى قدر أكبر من المصالحة».

ويضيف تشارلز:

«إنَّ هذين العالمين الإسلامي والغربي هما على مفترق من الطرق من حيث علاقاتهما ببعضهما، ويجب أنْ لا نسمح بالبقاء بعيدين عن بعض.

وإنّي مقتنع تماماً بأنَّ عالمين يستطيعان العطاء، ولا أقبل الجدل القائل بأنَّهما على وشك الاصطدام في عهد جديد من الدماء. فهناك الكثير مما نستطيع أن نقوم بتنفيذه معاً».

وهكذا فإنَّنا نجد دعوات خيّرة من كثير من المفكرين وأصحاب القرار في الغرب، من الذين لا يُمكن اتهامهم بأنهم متطرفون إسلاميون

للمزج ما بين الحضارتين، وهو لا شك أمر نافع وممكن وضروري لمصلحة البشرية جمعاء.

*

مواجهة التطرف

إن الحديث عن العالم الإسلامي يجرّنا إلى الحديث الساخن المطروح في العالم اليوم، أعني مسألة التطرف.

وقبل الخوض في هذا الحديث لا بدّ من التأكيد سلفاً على أنَّ التطرف مكروه ومرفوض، وهنالك نص مروي عن نبي الإسلام يقول: «لا إفراط ولا تفريط في الإسلام».

من هنا لا يمكن التسامح مع ظاهرة التطرف من قبل أية جهة كانت، ولكن ينبغي:

أولاً ـ تفسير هذه الظاهرة. فمن أجل معالجتها لا بدّ من تحليلها؛ أمّا غَمْضُ العين عن كل الأسباب والجذور التي أدّت إلى بروزها، والاقتصار على مواجهتها فلن يؤدي إلى النتيجة المطلوبة لدى المهتمين بها، وهو القضاء عليها.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن ما يسمى بالأصولية الإسلامية لم يظهر إلّا في فترة الثمانينات، فلا بدّ من التساؤل عن الأسباب، لكي تتم معالجتها بطريقة سليمة.

فكما أن الطبيب يتساءل في مواجهة أي مرض عن أسباب الإصابة بالمرض وظروفها ومن ثم يقوم بمعالجتها، فإن على واضعي السياسة أنْ يحاولوا التعرف على جذور هذه الظاهرة.

لقد رافقت الظاهرة الأصولية في العالم الإسلامي صور الرهائن الأمريكيين في طهران، ومقتل مشاة البحرية الأمريكية في لبنان، وأخذ

الرهائن ومقتل الأجانب في مصر، ومقتل الأجانب في الجزائر.

ومع أنَّ كثيرين أدانوا تلك الأعمال، لكن هلّا تساءل أحد عن الجذور التي أدّت إلى ذلك؟

إن تأييد الشاه في سياسته الداخلية التي كانت تقوم على حكم مطلق؛ هذا التأييد من قبل معظم زعماء الغرب، كان وراء ردّ الفعل من قبل الإيرانيين ضد الأمريكيين، وإن التدخل الأمريكي المباشر في عهد الرئيس ريغان لمصلحة طرف معين في الحرب الأهلية اللبنانية، كان وراء القيام بالعمليات الانتحارية ضد مشاة البحرية الأمريكية، وكذلك إنَّ تأييد فرنسا للحكم العسكري الذي ألغى نتائج الانتخابات البلدية في الجزائر، كان وراء مقتل الأجانب هناك، وإنَّ تأييد الغرب المطلق لحسني مبارك وارث كل من جمال عبد الناصر وأنور السادات وحكمهما المطلق، كان وراء توجه بعض المصريين لمواجهة السياحة ومن ثم ضرب الأجانب السياح، هذا على الأقل ما يقوله البعض في محاولة استكشاف الأسباب الكامنة وراء تلك الأعمال.

ولا شك أنَّ إدانة الظاهرة الأصولية، وحتى مواجهتها بالقوة، لا تكفي حتماً للقضاء عليها، لأنَّها أساساً ولدت في بيئة القمع، وتتغذى من رحم الاستبداد، وتزداد كسباً للشارع بسبب وجود الحكومات المطلقة، وتتوسّع مع كل خطوة تؤدي إلى مزيد من ربط البلاد الإسلامية بالعجلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الأجنبية.

فظاهرة الأصولية هي ردة فعل غير معقول أحياناً لسياسات غير مقبولة لا تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاجتماعية في البلاد الإسلامية؛ فهي ثمرة مرّة لشجرة جذورها فاسدة.

ثم إنَّ مما لا ريب فيه في أنَّ التطرف ليس وقفاً على الإسلاميين فهو موجود لدى أتباع الأديان الأخرى، ومنها الدين المسيحي والدين اليهودي... ولذلك فإنَّه لا يجوز أنْ نكتفي بمحاربة التطرف في العالم

الإسلامي، بينما نتغاضى عن التطرف في العالم اليهودي أو المسيحي؛ فإنَّ ذلك مما يغذّي التطرف لدى الجانب الآخر حتماً.

فلا يُمكن القبول بعمل المتشددين اليهود في إسرائيل ومحاولة تبريره، والسّكوت عن أعمال الصرب في ضرب المسلمين في البوسنة والهرسك ومحاولة تبريره أيضاً، ثم مواجهة الحركات الإسلامية الأصولية باعتبار أنَّ بعض القطاعات من تنظيمات صغيرة هنا وهناك تتطرف في التزاماتها وأعمالها ومواجهاتها للحكم السياسي القائم في بلادها.

إنَّ التطرف يجب أنْ يكون بحدّ ذاته مرفوضاً مع قطع النظر عن انتمائه إلى هذه الجهة أو تلك.

ثانياً ـ لا بدّ أنَّ نكون حذرين عند استعمال كلمة الأصولية وعدم تعميمها على المجتمع الإسلامي ككل. فهنالك مسلمون يمارسون منهجهم الديني بكل خشوع وتعبد حقيقي، وفي نفس الوقت فإنَّهم لا يرون في المنهج الغربي ضالتهم المنشودة، فلا يجوز أنْ نصمهم بالتطرف لمجرد التزامهم بمنهجهم.

يقول الأمير تشارلز:

«إنَّنا في الغرب نحتاج إلى أنْ نفهم أن هناك الكثير من الضرر إذا رفضنا أنْ نتفهّم الخوف الإسلامي من مادية العالم الغربي، ثم نعتبر التراث الغربي بأنَّه تحدٌّ للتراث الإسلامي ونوعية حياة المسلمين.

بعضنا يعتقد أنَّ المعدات المادية في المجتمع الغربي، التي نقوم بتصديرها للعالم الإسلامي، كالتلفزيون والوجبات الغذائية السريعة، والمعدات الإلكترونية... هي جزء من حياتنا اليومية، وبأنَّها وسائل تحديث عصرية وتأثير في حدّ ذاتها، ولكنّنا سنكون ضحية الاستعلاء والاستكبار إذا نحن خلطنا بين التصرف العصري الحديث في بلاد أخرى، واعتقادنا بأنهم أصبحوا مثلنا».

والواقع أن هذه المادية الغربية ـ كما يضيف الأمير تشارلز ـ قد

تثير حفيظة المسلمين الطيبين المتدينين. ذلك أنَّ هنالك إحساساً قوياً وشعوراً بالخيبة في القطاعات الإسلامية الدينية، والاجتماعية، والسياسية لإدراكهم أنَّ التقنية الغربية والأشياء المادية الغربية لم تعد كافية لمنحهم السعادة، وأنَّ العمق الحقيقي للحياة يوجد في مكان آخر، ألا وهو في الجوهر الحقيقي للإيمان باللّه واليوم الآخر.

والأغلبية العظمى من المسلمين، مع أنَّهم متدينون، إلّا أنَّهم معتدلون في حياتهم السياسية، فإنَّ دينهم هو الطريق الوسط، ونبيّهم كرّه التطرف وأبدى تخوفه منه.

ولعلّ التخوف من اليقظة الإسلامية التي شاعت في الثمانينات بدأت الآن تشق طريقها في العالم الغربي لتفهّم القوى الروحية التي تكمن وراء هذه الانطلاقة.

ومن هنا لا بدّ أنْ نُفرّق بكل وضوح بين ما تؤمن به الغالبية الكبرى من المسلمين، وبين بعض الأعمال المتطرفة التي تخوضها فئة قليلة هنا وهناك، والتي هي ردة فعل بالطبيعة.

ثالثاً ـ إنَّ التطرف إذا كان مرفوضاً لأنَّه شذوذ عن الحق، فإنَّ التطرف في مواجهة التطرف أيضاً مرفوض. ليس لأنَّه هو الآخر شذوذ عن الحق فقط، بل لأنَّه ليس مجدياً بأي شكل من الأشكال أيضاً.

إنَّ هنالك في العالم الإسلامي من يرفع شعاراً يقول: «إنَّ الغرب عدو الإسلام» تماماً كما أنَّ هنالك في الغرب من يرفع شعاراً يقول: «إنَّ الإسلام عدو الغرب».

بينما الإسلام، وهو دين سماوي يؤمن بالتبشير، لا يمكن أنْ يكون ضد شعب أو ضد أي إنسان بما في ذلك الأعداء الذين يمكن أنْ يتحولوا إلى معتنقيه في يوم من الأيام.

ولكن عندما يُسيء البعض في الغرب، من صحفيين وغيرهم، إلى

الإسلام فإنَّه يثير حفيظة المؤمنين به، ولا يمكن توقع غير ذلك. وعندما يساوي بعض السياسيين هناك بين العقيدة وبين عمل الملتزمين بها فيدين الإسلام وليس المنتمين إليه فإنَّهم يقومون بصب الزيت على النار، وكأنهم يعلنون بأنَّهم فعلاً ضد الإسلام ويقدمون أدلة جديدة لنظرية من يقول بأن الغرب كله ضد هذا الدين؛ الأمر الذي يدفع الكثير من أبناء المسلمين إلى أحضان التطرف واعتبار الغرب كلّه عدواً.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنَّه ليس من مصلحة البشرية صنع عدو وهمي، ووضع أُمة بأكملها في مواقع الأعداء لخلق حرب باردة جديدة، ومن ثمّ الدخول في مواجهتها وإعادة الحلقة المفرغة من العنف المتبادل ما دمنا في غنى عن ذلك. إذا أخذنا ذلك بعين الاعتبار فلا بدّ من وضع حدّ لكل دعوة ظالمة للمجابهة سواءٌ أجاءت من هذا الطرف أو ذاك. فالعالم اليوم بحاجة إلى صنع صداقات دولية، وليس بحاجة إلى اختراع عداوات دينية.

ضرورة المصالحة
بين السياسة والقيم الأخلاقية

إنها دعوة ممكنة إذا وجدت لها إرادة مخلصة.

لقد آن الأوان لكي تتصالح السياسة مع القيم. فإلى متى يعارض السياسيون هنا وهناك مثل هذا التصالح، وهم أكثر الناس ادعاء بالتزامهم بالقيم، وأقلهم عملاً في هذا الجانب، وأكثرهم مسؤولية فيه؟

لا شك أنَّ الحدّ الأعلى من الالتزام بالقيم قد يكون مثالياً، لا يمكن توقعه من الجميع في الواقع الخارجي، إلّا أنَّ ذلك لا يبرر عدم الالتزام بالحدّ الأدنى من ذلك.

وهذا يتطلب العمل في عدة جهات:

أولاً ـ مطالبة كل المسؤولين، في جميع المستويات، بالالتزام بالإيمان باللّه، والشعور بحضوره، ومراقبته لأعمال الإنسان، ومحاسبته عليها...

ثانياً ـ العمل على إشاعة الديموقراطية واحترام رأي الأكثرية في كل بلاد العالم مع قطع النظر عن انتمائها السياسي أو العرقي أو الديني.

إنَّ اعتماد الديموقراطية كنظام سياسي داخل الدول الغربية يبقى ناقصاً حقاً إذا لم تساند هذه الديموقراطية مثيلاتها في الخارج.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى احترام حقوق الإنسان. وهذا يعني أنَّ إشاعة الديموقراطية وفرض احترام حقوق الإنسان واجبان من واجبات الدول، وليسا من الأمور التبرعية التي يمكن التملص منهما متى شاءت؛ وإنَّ أي تنكّر لهذا الواجب هو مخالفة جذرية لكل المبادىء التي يقوم عليها النظام الديموقراطي، ومناقض لكل الشعارات التي يرفعها.

فمن آمن بالديموقراطية فلا بدّ أنْ يساندها أينما كانت. أمّا من يغض الطرف عن الاستبداد عندما يكون ذلك في مصلحته، بالرغم من مناداته بالديموقراطية، فهو يشبه رجل البوليس الذي يرتشي من المجرم في مقابل تغاضيه عن إجرامه.

الاستبداد سرطان خبيث

إنَّ الاستبداد سرطان خبيث لا ينفع معه أي علاج إلّا التخلص منه بجذوره وفروعه، وفي كل مكان من الأرض.

ولا يغيب عنا أنَّ مساندة الاستبداد تضر بالشعوب التي تعاني منه، كما تضر بالذين يساندونه، وهذا ما فعله الاستعمار في السابق وكان ضرره كبيراً على المستعمرين أنفسهم، لأن مساندة الاستبداد تخرب ضمير الديموقراطيين، كما يخرب الاستبداد ضمير المستبدين أنفسهم أيضاً.

إنَّ الاعتراف بشرعية من يجمع بيده أكبر قدر من السلطة في أي مكان واعتماده كمصدر للتعامل السياسي مع التغاضي عن ممارساته الديكتاتورية، إن ذلك خلق الكثير من المستبدين في التاريخ وشجعهم على الاستمرار في احتكار الحكم المطلق.

والغريب أنَّ كل المستبدين يعرفون نقطة الضعف هذه في الحكومات الغربية ولذلك يستعرضون لهذه الحكومات قوتهم المطلقة ليبرروا إبقاءهم على صلاتهم الجيدة معهم.

إنَّ هذا الأمر يشبه ما يفعله بعض الرجال لجذب الفتيات، حيث يستعرضون أمامهن عضلاتهم، ولربَّما أعضاءهم التناسلية.

وعلى الحكومات الغربية أنْ تأبى بنفسها من أنْ تكون مثل تلك الفتاة التي تجذبها عضلات حاكم هنا وأعضاء تناسلية لحاكم هناك.

صحيح أنَّ الديموقراطية ليست الحل السحري الذي سوف يعالج كل الأمراض في العالم الثالث بلمحة بصر، خاصة وأنَّ كثيراً من البلاد المتخلفة تنقصها التقاليد السياسية الضرورية لنجاح الديموقراطية.

ولعل في بعض البلاد هناك الكراهية العرقية والانقسامات الطبقية والخصومات القبلية... التي تقف عقبات في طريق الديموقراطية، ولكن الخيار الآخر، أي القبول بالاستبداد وتأييد الحكام الذين يجمعون بأيديهم كل مصادر القوة، يبقى أسوأ خيار يمكن الالتجاء إليه تحت ذريعة وجود مشاكل اجتماعية أو انقسامات طبقية في قبول الديموقراطية.

وهنا لا بدّ من الالتفات إلى أنَّ ما يقال حول أنَّ الديموقراطية ليست نبتة في إناء يمكن زرعها في أية تربة كانت، أو يقال إنَّ بعض الحكومات استغلت النظام الديموقراطي لمصلحتها، أو إنَّ النظام الديموقراطي أدى إلى بروز الفوضى في بعض البلاد... كل هذا لن يبرر عدم تحمل المسؤولية في العمل لإشاعة النظام الديموقراطي في العالم.

وهكذا فإنَّ مسؤولية الغرب لا تقتصر على تشجيع صعود الحكومات الديموقراطية، عندما تكون الظروف متوفرة لنجاحها فحسب وإنَّما عليها ـ أيضاً ـ أن تعمل من أجل ذلك وتؤيد بالفعل الحركات الديموقراطية، التي تطالب بالحريات الأساسية واحترام رأي الأكثرية واحترام حقوق الإنسان.

ومن هنا فإنَّ من السخرية أن نسمع أنَّ كل مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية لإشاعة الديموقراطية اليوم، تتلخص في مؤسسة هزيلة جداً أنشأها الرئيس الأسبق رونالد ريغان عام ١٩٨٢ تحت عنوان «المؤسسة الوطنية لمساعدة الديموقراطية» بإرسال وفود إلى بعض الاحتفالات هنا وهناك، وكل ما رصد كميزانية لهذه المؤسسة لم يتجاوز ٢٥ مليون دولار، وهذه الملايين الخمسة والعشرين إنَّما صرفت من أجل قضايا إدارية، وتذاكر سفر للموظفين وما أشبه ذلك.

مساهمة اقتصادية

ثالثاً ـ من مسؤولية الغرب أنْ يقدم المساهمة الحقيقية في التنمية الاقتصادية للعالم الأكثر حاجة.

ولكي نعرف الهوة القائمة بين الدول الغنية والفقيرة لا بدّ من ذكر أنَّه في الوقت الذي كان فيه العالم الغربي يسجل معدلات جيدة في التنمية، كانت اقتصاديات كثير من الدول في العالم تسجل تراجعاً مخيفاً. فمثلاً في أمريكا اللاتينية ينخفض مستوى المعيشة بشكل مستمر في تسعة عشر بلداً من أصل عشرين، كما انخفض مستوى متوسط دخل الفرد بمقدار ١٠٪ في المنطقة كلها.

وفي البيرو والأرجنتين ونيكاراغوا هبط متوسط دخل الفرد بنسبة ٢٥٪، وارتفع متوسط معدل التضخم السنوي في بلدان أمريكا اللاتينية حتى تجاوز ١٠٠٠٪ عام ١٩٩٠م؛ أي أكثر من عشرة أضعاف ما كان عليه عام ١٩٨٢م.

كما ارتفع مجموع الديون الخارجية للمنطقة من ١١٦ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٤٢١ مليار دولار عام ١٩٩٠م.

وفي المكسيك التي يُعَدُّ الاستقرار فيها أمراً حيوياً بالنسبة إلى جيرانها بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع سعر صرف الدولار بالعملة المكسيكية من ٢٣ بيزو إلى ٢٨١٣ بيزو في أقلّ من عشر سنوات.

أمّا في أفريقيا فالوضع أشدّ قتامة، حيث تقع في جنوبي الصحراء من هذه المنطقة ١٦ دولة من أصل ٢٠ دولة هي الأكثر فقراً في العالم.

وفي عام ١٩٩٠ كان متوسط دخل الفرد السنوي في هذه الدول ٣٠٠ دولار في العام أو أقل من ذلك، و ٦ من هذه الدول، بما فيها أثيوبيا وتشاد والصومال وتنزانيا، كان متوسط دخل الفرد السنوي فيها أقل من ٢٠٠ دولار في العام.

أما في موزمبيق التي مزقتها الحرب الأهلية وأنهكتها السياسات الاشتراكية فقد تراجع ناتجها القومي بنسبة ١,٤٪ سنوياً خلال العقد الأخير، ولم يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها ٨٠ دولاراً.

وفيما بين عام ١٩٨١ وعام ١٩٨٧ هبط متوسط دخل الفرد في الدول الست الأكثر سكاناً جنوبي الصحراء بمعدل سنوي بمقدار ٤٪، وخلال العقد الأخير عرفت المنطقة كلها معدل نمو سلبي بنسبة ٢,٢٪، وخلال العقدين الأخيرين تراجعت نسبة الصادرات الأفريقية بالنسبة إلى الصادرات العالمية بمقدار ٥٠٪، كما تراجعت الاستثمارات الأجنبية في أفريقيا من ٢,٣ مليار عام ١٩٨٢ إلى ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٦.

وفي وقتنا الراهن يُعاني ربع سكان أفريقيا من نقص دائم في الغذاء.

لا شك أنَّ الكلام هنا ليس حول تقديم مساعدات، لأنَّ لهذا الموضوع حديثاً آخر، وإنَّما الكلام حول المساهمة في التنمية الاقتصادية، واستثمار الأموال ليس في الأماكن الأكثر ربحاً فقط، وإنَّما في الأماكن الأكثر حاجة أيضاً.

ولعل ذلك يؤدي إلى الربح أيضاً، لأنَّ رأس المال يصنع الشيء الكثير، وعلى أقلِّ التقادير فإنَّ على الدول الغربية أن لا تضع عوائق أمام تنمية تلك الدول، وأن لا تمتص خيراتها تحت قوانين معينة تسنّها لمصلحتها من خلال السماح للشركات باستغلال الأيدي العاملة والموارد الرخيصة، لجني أكثر ما يمكن من أرباح.

رفض العنصرية

رابعاً ـ التخلص من عقدة الأعظم، والأحسن، والأكبر... وهي عقدة ورثها الغربيون من عهود الاحتلال والاستعمار.

إنَّ العنصرية في كل مظاهرها مرفوضة، ولا بدّ من سن قوانين لمواجهة العنصرية إلى جانب محاولة الالتزام بالعمل الأخلاقي، وإشاعة قيم المساواة في الإنسانية، والنظرية المتعادلة إلى الإنسان أينما كان.

صحيح أنَّ المساواة بين البشر، في الجانب المالي والاقتصادي، قضية مثالية لا يمكن تطبيقها، ولكن المساواة في النظرة أمر حيوي.

وكما أنَّ البشرية تخلصت اليوم من النظرة العنصرية حول قضية اللون، فلا بدّ من التخلص نهائياً من نظرية الأعظم والأفضل والأحسن والأكبر، لأنَّ هذه العقدة ستؤدي حتماً إلى بروز الاستغلال، وقيام الحروب، وسحق كرامة الإنسان.

القضايا الروحية حاجة ملحة

خامساً ـ الاهتمام بالتراث الروحي.

لا يخفى أنَّ الغرب عملاق كبير في الجوانب الاقتصادية والعسكرية، ولكنّه من الناحية الروحية قزم بكل المقاييس.

وهذا هو السِّرّ وراء انتشار ظاهرة الانحلال الخلقي، والفساد والجريمة في كل البلاد الغربية.

من هنا ينبغي على الغرب أنْ يلبّي حاجاته الملحة إلى القضايا الروحية سواء باستنباطها من الحضارات الأخرى، أو إعادة الاعتبار إلى القيم الروحية في الدين المسيحي.

التعامل المزدوج مرفوض

سادساً ـ إلغاء التعامل بشكل مزدوج مع مختلف الشعوب والبلدان.

فليس من الصحيح أنْ يتعامل الغرب بعد اليوم بمكيالين مع شعوب العالم. فمثلاً يتم محاصرة هاييتي عسكرياً ويجري عزلها سياسياً ومقاطعتها اقتصادياً والتدخل فيها عسكرياً وطرد الحكومة منها، لأنَّ العسكر هنالك ألغوا نتائج الانتخابات التي جرت وقاموا بانقلاب عسكري.

ولا شك أن الإجراءات التي اتخذت بشأن هاييتي بناء على ذلك مفهومة ومبررة، ولكن ماذا عن الجزائر؟

لقد قامت هنالك أيضاً انتخابات حرة تمَّ بموجبها انتخاب أعضاء في المجالس البلدية وليس أكثر من ذلك، فقام العسكر بالانقلاب العسكري وألغى نتائج الانتخابات واعتقل الكثير من الذين تم انتخابهم، وأدخل البلاد في دوامة من العنف والعنف المضاد؛ إلّا أنَّ الغرب، ليس فقط لم يقم بأي إجراء مضاد لحكم العسكر، بل إنَّ بعض حكوماته أيدت العسكر بشكل صريح وواضح.

وإذا تمّ ذلك تحت ذريعة الخوف من الأصوليين، إلّا أنَّ الشعب الجزائري والشعوب العربية كلها لم تفهم كيف يمكن للغرب أنْ يؤيد إلغاء الديموقراطية في الجزائر، ويقاومه في هاييتي.

مذبحة الصين

إنَّ نموذج التعامل بمكيالين كثير جداً في التعامل الدولي، وليست الصين ـ هي الأخرى ـ إلّا نموذجاً آخر.

لقد تمّ في الصين القضاء على تظاهرة سلمية قام بها الطلاب في ساحة تيان ـ آن ـ مان في حزيران عام ١٩٨٩. فخلال ما يزيد على ستة أسابيع قام أكثر من مليون طالب وعامل بمظاهرات سلمية ليس بقصد قلب الدولة، بل بقصد مباشرة حوار مع الرسميين حول الحاجة إلى الإصلاح السياسي.

غير أنَّ نداء المتظاهرين لم يقابل بتفهم وعقلانية، بل قوبل بالدبابات والعيارات النارية، ويُقَدّر أن القمع ذاك أدى إلى سقوط حوالى ١٣٠٠ قتيل وعشرة آلاف جريح من المتظاهرين. هذا بالإضافة إلى اعتقال عشرة آلاف شخص حكم على معظمهم إمّا بالسجن، أو العمل الشاق في مزارع الدولة، وقد أُعدم بعضهم!!

لقد كان عام ١٩٨٩ عام النصر على الأنظمة الشيوعية بالنسبة لسكان أوروبا الشرقية الذين يبلغ تعدادهم ٩٠ مليوناً، إذ تحوّلوا من حكم الإرهاب إلى حكم القانون، ومن الديكتاتورية إلى الديموقراطية، ولكنَّه عام المأساة بالنسبة لسكان الصين البالغ عددهم أكثر من مليار ومئتي مليون نسمة، حيث إنَّ آمالهم العريضة بالإصلاحات السياسية تحطمت على صخرة الحقائق القاسية للحكم العرفي، وقد وقعت المذبحة في الصين تحت نظر شبكات التلفزيون العالمية، وبالرغم من أنَّها لم تكن أكثر الأحداث وحشية في التاريخ الصيني، إذ كان قد قتل ما يزيد على خمسة ملايين إنسان أثناء وبعد ثورة عام ١٩٤٩، كما قتل ما يزيد على المليون وتعرض مائة مليون صيني لمختلف المشاكل أثناء ما يُسمى بالثورة الثقافية، إلّا أنَّ تلك المذبحة كانت بدون شك أكثرها

عرضة للمشاهدة من قبل الناس في كل أرجاء العالم.

إنَّ صور المتظاهرين المُنادين بالديموقراطية وهم يُواجهون الدبابات كانت تعرض في ملايين المنازل، وتنطبع في ذاكرة الملايين من الناس في كل مكان.

وبعد انتهاء المذبحة تلك زاد القمع، وفرضت الدولة رقابتها على مختلف نشاطات الشعب الصيني.

وفي المجال السياسي بقي الحال بالنسبة لحقوق الإنسان في الهاوية.

وعلى عكس الإصلاحات الديموقراطية المثيرة في الاتحاد السوڤييتي وقعت الصين تحت الحكم الستاليني من جديد، فقد تمّ توقيف المتظاهرين في السجن بدون توجيه أي اتهام ضدهم، وبدون أمل بإطلاق سراحهم، كما أنَّ العديد منهم أُحيلوا إلى معسكرات العمل الإجباري وسيطرت حملات الدعاية ضد التلوث الثقافي ولصالح الشيوعية، على وسائل الإعلام.

وبالرغم من كل ذلك فإنَّ السياسيين في الولايات المتحدة خصوصاً، وفي الغرب عموماً وجدوا من يقول لهم إن الفضيحة التي شكلتها مذبحة ساحة تيان ـ آن ـ مان لا يمكن أن تُملي علينا سياستنا، كما صرّح بذلك نيكسون، الذي قال:

> «المسألة التي نواجهها هي في السؤال عما إذا كان يخدم أية مصلحة وطنية لنا؛ ليس فقط الأمن القومي، بل وأيضاً حقوق الإنسان إن نحن عزلنا الصين وحاصرنا زعماءها في زاوية من الكراهية؟».

وأضاف:

> «إنَّ محاصرة الصين قد تبعث في نفسنا الراحة لمدة قصيرة، ولكن ذلك لن يخدم بأي شكل من الأشكال الشعب الصيني الذي يعاني والذي نزعم أنَّنا نحاول مساعدته».

وبقيت الصين الدولة ذات الصفة الأحسن رعاية في التعامل التجاري مع الولايات المتحدة، وقد رفضت إدارة الرئيس السابق جورج بوش وإدارة الرئيس الحالي خلفه مجرد البحث في سحب هذه الصفة من الصين على أساس أنَّه إذا ما سحب شرط «الدولة الأحسن رعاية» فإنَّه من غير اليسير إعادة منحها ذلك، حيث إنَّ الضغوط السياسية سوف تتصاعد للإبقاء على العقوبات إلى أنْ تُحَلَّ جميع قضايا حقوق الإنسان، وبذلك تصبح العقوبات السياسية غير محدودة الأجل. وفي تلك الأثناء تكون العقوبات تلك قد أضرت ضرراً يصعب تعويضه لمصالح الشركات الأمريكية.

كل ذلك لأنَّ هنالك ضرراً يلحق بالمستثمرين الأمريكيين وبالشركات التجارية الأمريكية.

هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ النمو الاقتصادي في الصين يتجاوز ١١٪ ممّا يعني أنَّ الصين في محيطها وخارج محيطها تمتلك اقتصاداً جيداً.

ـ هذا في الوقت الذي نجد أنَّ أمريكا تضع دولة فقيرة هي السودان لا تملك ذات الموارد التي تملكها الصين، ولا يلحق قطع الروابط التجارية معها أي ضرر بالنسبة إلى المستثمرين الأمريكيين، والتي يجب التعامل معها بشكل مختلف ـ تضعها في قائمة الدول التي ترعى الإرهاب، ويتمّ التشهير بها ويجري عزلها تحت ذريعة لا تستند إلى أي دليل. بالرغم من أنَّ الحكومة فيها لم تقم بما قامت به حكومة الصين في مواجهة معارضيها.

وبالطبع فإنَّنا لسنا في وارد تأييد حكومة السودان بأي شكل من الأشكال، خاصة فيما يرتبط بطريقة تعاملها مع المتمردين في الجنوب، أو في طريقة إدارة الدولة.

غير أنَّ الكلام هنا يدور حول مسألة التعامل بشكل مزدوج في

المعيار الدولي، لأنَّ هذا التعامل يوحي إلى أنَّ مسألة حقوق الإنسان هي مجرد سلعة تجارية يجري عرضها حسب حاجة السوق لها، وليست مسألة ذات أهمية واقعية للغرب.

ولقد رأينا نتائج هذا التعامل المزدوج في مؤتمر ڤيينا، حيث عجزت كل الدول الغربية عن تبرير سحق حقوق الإنسان من قبل حكومات عديدة مرتبطة بها ارتباطاً عضوياً.

كما عجز المؤتمر عن إقرار أي شيء يمكن أنْ يُحَسِّنَ وضع حقوق الإنسان في أيّة دولة من الدول التي تعاني من ذلك.

القنبلة الذرية الباكستانية

ونجد مثالاً آخر للمكياليين في التعامل مع القنبلة الذرية الباكستانية.

إنَّ انتشار الأسلحة النووية بل صناعتها منذ البداية كانت خطيئة بشرية لا يمكن تبريرها، ولا يعلم أحد إلّا اللّه، (عز وجل)، إلى ماذا ستنتهي بنا هذه الأسلحة في المستقبل. وحتى لو تمّ التخلص منها ـ كما يرجو غالبية الناس من هذا العالم ـ فهذا معناه أنَّ البشرية أنفقت المليارات من الدولارات على شيء قضت عليه فيما بعد.

غير أنَّ هنالك دولاً قد تمتلك بعض التبريرات للحصول على السلاح الذري. فمثلاً الباكستان التي قامت على أساس تقسيم الهند تجد تهديداً مستمراً من زعماء الهند بتقنيتها والقضاء على بنيتها الاقتصادية، لأنَّ الهنود لم يعترفوا حتى الآن بمشروعية وجود باكستان.

وبما أنَّ الهند قسّمت باكستان إلى قسمين؛ قسم غربي وآخر شرقي في حرب عام ١٩٧١، فأصبحت هنالك دولة بنغلادش ودولة باكستان؛ فقد استنتجت باكستان أنّه ليس أمامها من خيار آخر غير محاولة الحصول على رادع نووي.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنَّ التفوق الهندي في كافة المجالات على الباكستان، إنّما هو تفوق كمي ونوعي في آنٍ واحد، وهي أيضاً تمتلك القنبلة النووية منذ زمن بعيد، نعرف شعور الشعب الباكستاني بضرورة أنْ يمتلك ما يدافع به عن نفسه.

وللعلم فإنَّ الهند أنفقت على القضايا العسكرية منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٩٠، أي خلال عقدين من الزمن، عشرة أضعاف ما أنفقته على التعليم، وأحد عشر ضعفاً على ما أنفقته في مجالات الصحة، وقد دخلت ثلاثة حروب مع الباكستان وانتصرت فيها جميعاً.

والهند ـ أيضاً ـ بعدد سكانها البالغين قرابة ٩٠٠ مليون، وناتجها القومي البالغ أكثر من ٣٣٣ مليار دولار، تبدو إلى جانب باكستان وكأنَّها عملاق كبير، فعدد سكان باكستان لا يزيد على ١٠٧ مليون إنسان، والناتج القومي لها لا يزيد على ٤٣ مليار دولار.

ومما يذكر في هذا المجال أيضاً، أنَّ القدرات التقليدية للهند هي الرابعة في العالم، وتُضاهي ضعف القدرة الباكستانية بالطائرات الحربية والدبابات، وسبعة أضعاف ما عند الباكستان من المدافع... وهذا يعني ـ مع استمرار النزاع بين هذين البلدين على أجزاء من كشمير ـ أنَّ الباكستانيين لهم الحق في أن يشعروا بضرورة امتلاكهم للرادع النووي، غير أنَّ الذي نجده هو الحديث دائماً عن البرنامج النووي الباكستاني مع إهمال برنامج الهند بالرغم من أن الهند عملياً فجرت قنبلتها الذرية والباكستان لم تفعل بعد ذلك.

وقد أعلن ساسة الغرب أنَّ التعامل مع الباكستان يتمّ بشرط التخلص من برنامجها النووي، بينما لا نجد هذا الشرط في التعامل مع الهند.

وأيضاً هنالك دول في منطقة الشرق الأوسط تمتلك القنبلة الذرية عملياً، ولكن لا يتم الحديث عنها من قريب أو من بعيد، ولا تجري

أية محاولة لحملها على توقيع اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية.

صحيح أنَّه لا بدّ من تجميد الإنفاق على السلاح في كل من الهند والباكستان؛ الأمر الذي قد يحرر ١٥ مليار دولار يمكن تخصيصها للتنمية الاقتصادية ولسدّ الحاجات الملحة لمائة وثمانين مليون من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية ويموت منهم سنوياً الألوف بسبب قلة العناية الطبية هناك.

إلّا أنَّ التركيز على طرف واحد معناه أنَّ هنالك مكيالين للتعامل مع الدول. بينما استخدام مكيال واحد هو في مصلحة شعوب الأرض جميعاً، وفي مصلحة الغرب أيضاً.

مسؤولية شاملة

سابعاً ـ تحمّل المسؤولية تجاه معاناة البشرية.

حقاً أنَّ بني آدم لا يقتصر وجودهم على الذين يعيشون في الغرب ويتنعمون بنعمة الغنى ووفرة الطعام وضمان المستقبل ووجود الحرية والديموقراطية... بل هنالك الملايين من الذين يتضورون جوعاً، وملايين آخرون من الذين يعانون من الاستعباد، وملايين من الذين لا ضمان لغدهم.

ولا بدّ من تحمل المسؤولية تجاه هؤلاء جميعاً!

إنَّ من الخطأ أنْ تتحمل الدول الغنية مسؤوليات عسكرية وأمنية وسياسية في مواجهة الحكومات إذا تمردت على النظام الدولي، ولكنها ترفض أنْ تتحمل مسؤولية إشباع الناس أو أنْ تساهم في تحريرهم قبل أنْ يثوروا.

فليس من الصحيح أنْ تواجه الدول الغنية المشاكل العسكرية والسياسية من دون أنْ تواجه مشكلة الجوع مثلاً، والجوع ـ كما يقول

المثل ـ أبو الكفار. فهو الذي صنع الشيوعية، كما أنَّه كان وراء الكثير من الحروب.

لقد قيل إنَّ الحرب العالمية الثانية كان سببها الانهيار الاقتصادي الذي أصاب العالم؛ وإذا كان مجرد خسائر الأرباح وبعض الحاجات الكمالية يؤدي إلى حرب مدمرة كالحرب العالمية الثانية، فكيف بخسارة رأس المال وما يسببه من الجوع الذي ينخر عظام الملايين من العالم؟

إنَّ الدول الغنية إذا نفضت يدها من هذه المشكلة فسوف نجد أنَّ الأرض تنقسم إلى قسمين: قسم متخم غني وآخر يموت من الفقر... واحد يتوثّب إلى الأمام بما يمتلك من أموال وتكنولوجيا، وآخر يتخلف مع مؤسساته الصناعية البالية والزراعية التي لا تؤمن له الكفاف... واحد ينعم ببحبوحة العيش والترف، وآخر يزداد لديه الشعور بالإحباط ومن ثم تنمو لديه روح العداوة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الخبراء يقولون إنَّ متوسط دخل الفرد السنوي لأكثر من أربعة مليارات من البشر في العالم الثالث لا يزيد على ٨٠٠ دولار، بينما يبلغ في الولايات المتحدة واليابان حدود ٢٢ ألف دولار.

ولو نحن أهملنا أولئك الذين هم أقل حظاً، فإنَّنا لا نكون قد تخلينا عن مسؤولياتنا الأخلاقية فحسب، بل وأيضاً نكون قد عرّضنا للخطر المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الحيوية لكل من يعيش على كوكب الأرض.

ولا يغيب عنا أنَّ ربع السكان في العالم الثالث يعيشون تحت خط الفقر، وأنَّ ٣٠ ألف شخص يموتون يومياً بسبب المياه الملوثة والظروف الصحية السيئة، وأنَّ متوسط العمر في تلك البلاد يقل عشرين عاماً عما هو عليه في الولايات المتحدة، حيث إنَّ متوسط

العمر في الولايات المتحدة هو سبعون سنة للرجال وخمس وسبعون للنساء، بينما متوسط العمر في الهند هو خمسة عشر عاماً فقط!!

وبما أنَّ النمو السكاني في العالم الثالث يُساوي ثلاثة أضعافه في الغرب فإنَّ متوسط دخل الفرد يستمر في الانخفاض كل عام، ولا يمكن أن يكون الأغنياء في هذا العالم شهود زور على موت الآخرين جوعاً، أو غرقهم في التخلف الاقتصادي والسياسي.

ولربَّما يقول قائل، ليس من الواجب أنْ يتبرع الأغنياء للفقراء، وإذا فعلوا ذلك فهو لطف منهم، وإنْ لم يفعلوا فليس من حق أحد أنْ يطالبهم بذلك.

ولكن لا بدَّ أنْ نأخذ بعين الاعتبار أنَّ أولئك الذين يعانون من الجوع لن يسكتوا على جوعهم إلى الأبد؛ فهم حتماً سيلتفون حول كل صاحب راية ينادي بهم للتمرد، وما من شك أنَّه حينما يوجد في مكان واحد أغنياء متخمون وفقراء معدمون فلا بدّ وأنَّ المعدمين سيحملون ـ يوماً ما ـ الفؤوس وينقضون على رؤوس المتخمين من دون أنْ يحسبوا أي حساب للعدالة.

ترى إلى متى يستمر الوضع المزري مثلاً في أفريقيا حيث مات فيها وحدها خلال نصف العقد المنصرم أكثر من ٢٠ مليون إنسان من الجوع، ويعاني ربع سكان تلك القارة من نقص دائم في الغذاء. في الوقت الذي تعاني الدول الغربية من وفرة المواد الغذائية ممّا يحملهم على حرق الكثير منها أو رميه في البحر.

إنَّ الحضارة التي تفقد روح المسؤولية لن يمكنها أنْ تحمل مشعل الحرية لأحد، وهي ستفقد مقوّمات وجودها بمرور الزمن. إنَّ الحضارة مثل الإنسان إذا فقدت ضميرها تدمّر الآخرين ثمّ تدمر نفسها.

ثم إنَّ القضية ليست قضية أنَّ الدول الغنية تحبّذ أو لا تحبّذ

مساعدة الدول الفقيرة؛ فهنالك علاقة سببية تربط بين ثروة العالم المصنع وفقر البلاد النامية. وحسب تعبير تشارلز ديكنز فإنَّ الاستغلال الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسيات وقواعد التبادل التجاري غير المتكافئة تسبب زيادة البلاد الغنية غنى، وزيادة البلاد الفقيرة فقراً.

إنَّ النقل الكثيف للموارد من الشمال الغني إلى الجنوب الفقير، من خلال فتح الاعتمادات والقروض بمعدلات فائدة منخفضة وهبات للتنمية، يمكن أنْ يشكل بعض الحل الذي يعيد التوازن إلى المعادلة الاقتصادية هناك.

وهذا يتطلب تعاوناً دولياً؛ من أجل ذلك...

ترى لماذا نسمع كل عام عن مؤتمر للقمة يحضره رؤساء الدول العشر الأكثر غنىً في العالم، ولكن لا نسمع عن عقد مثل هذا المؤتمر لمساعدة العالم النامي ولو لمرة واحدة.

لماذا يستمر معدل وفيات الأطفال في أفريقيا إلى أكثر من أحد عشر بالمائة، ويرتفع إلى ثمانية عشر بالمائة في الصحراء الغربية؟

لماذا يعاني نصف سكان أفريقيا البالغ عددهم ٤٨٠ مليون نسمة من الإصابة بمرض الملاريا؟

صحيح أنَّ الصَّدقات لا تحل المشاكل الاقتصادية، ولكن لم لا يكون هنالك مشروع مارشال لأفريقيا، وآخر لأمريكا اللاتينية، وثالث للدول الفقيرة في آسيا؟

لقد قدمت الولايات المتحدة يد المساعدة بعد الحرب العالمية الثانية ليس فقط لحلفائها الذين دمرت الحرب بلادهم، بل وأيضاً لأعدائها السابقين في ألمانيا واليابان. وقد نهضت كل من برلين وطوكيو متقدمتين إلى الأمام، واستفادت الولايات المتحدة الأمريكية من تقدمهما كما استفاد العالم الغربي كله.

وهذا يعني أنَّ نفس التجربة إذا طبقت في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا فستكون نتائجها باهرة أيضاً.

إنَّ من العيب أنْ لا يشمل برنامج مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٣ إلّا مبلغ ١٥ مليار دولار، أي أقل من ثلاثة أعشار الواحد بالمائة من الإنتاج القومي الأمريكي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أكثر من ثلاثة مليارات منها ذهبت إلى إسرائيل، وهي الدولة الأكثر غنى في منطقتها بالقياس إلى الدول المجاورة لها بما نسبته عشر ضعفاً.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنَّ الناتج القومي السنوي لأمريكا وحدها يزيد على خمسة آلاف مليار دولار، كما أنَّ الميزانية الاتحادية تبلغ أكثر من ١,٤٥ تريليون، فإن برنامج المساعدات سيكون مدعاة للخجل وليس للفخر.

*

ثم هنالك الديون الضخمة التي يعاني منها العالم الثالث والتي تبلغ ١,٣ تريليون، وربَّما لا تكون هذه الديون مُستعصية على الحل لو تمّ التعاون ما بين الدائنين والمديونين، وتحملت فيما بينها بعضاً منها. إلّا أنَّ استمرارها لا يؤدي فقط إلى إرهاق كاهل الاقتصاد في هذه الدول، بل يؤدّي إلى زيادة فقرها. فكثير من الدول تعجز عن تسديد فوائد تلك الديون، وليس فقط عن تسديد أصولها.

قد يقول البعض هنا إن مشكلة الفقر ومشكلة الديون الخارجية لا بدّ أنْ تحل من قبل العالم النامي وحده؛ أي أنَّ المسؤولية في ذلك تقع على المديونين وليس على الدائنين.

قد يكون في ذلك بعض الحق، إلا أنَّه لا بدّ من وضع برنامج مشترك، ولا بدّ أنْ يشعر المديونون بأن الدائنين يحاولون فعلاً

مساعدتهم، ولا شك أنَّ الأمر لا يدور بين أنْ تتحمل الدول الدائنة وحدها أو الدول المديونة وحدها المسؤولية. بل هنالك حل آخر هو التعاون ووضع برنامج بعيد المدى من قبل كافة الدول.

فيا ترى لم لا يعقد مؤتمر دولي لحل مشكلة الديون الخارجية في العالم المتخلف؟

إنَّ وجود أغنياء بلا حدود وفقراء بلا حدود يؤدي إلى خراب الطرفين. إذ إنَّ الأغنياء سينهارون أخلاقياً بسبب الغنى، والفقراء سينهارون اجتماعياً بسبب الفقر. إنَّها إذاً مشكلة تقع نتائجها على الطرفين، وليس على طرف واحد. ولهذا فلا بدّ من التعاون بينهما في ذلك.

*

ثم هنالك مشكلة اللاجئين والمهاجرين في العالم؛ أي الذي يعانون من العوز في الحرية والديموقراطية.

لقد أعلنت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة في تقريرها السنوي عام ١٩٩٥ أنَّ عدد اللاجئين والمهجرين يتجاوز المائة مليون، ويرتفع يومياً في عالم تسوده الفوضى، ويتجه فيه الأغنياء إلى إغلاق أبوابهم أمام طالبي اللجوء.

وأضافت المفوضية أن عدد اللاجئين الذين فروا من بلادهم من جراء انتهاك حقوق الإنسان وقمع الحريات والاضطهاد العنصري، بلغ حتى الثامن من نوفمبر ١٩٩٣ - (١٩,٧) مليون إنسان، ويتضمن ذلك العدد أحد عشر مليوناً من العام ١٩٨٣ ومليونين ونصف المليون من عام ١٩٧٠.

وفي الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٩٣ فرَّ أكثر من ٧٠٠ ألف من الشعب البورندي وحده إلى الخارج بسبب الانقلاب العسكري والمجازر العرقية.

كذلك قدرت المفوضية العليا عدد المهجرين من جراء الاضطرابات السياسية الداخلية بمائة مليون، ويضاف إلى تلك الأرقام الفلسطينيون الذين هجروا وعددهم مليونان وسبعمائة ألف منذ عام ١٩٤٧، والعراقيون وعددهم قرابة المليون.

*

ثم هنالك مشكلة البطالة على مستوى العالم... ولكي نعرف حجم هذه المشكلة يكفي أنْ نذكر أنَّه قبل ثلاثين عاماً كانت نسبة العاطلين عن العمل على المستوى الدولي ٦٧٪ أما اليوم فإنها ارتفعت إلى ٨٣٪ وهذا يعني أن ١٧٪ من اليد العاملة فقط تشتغل في العالم! إنَّ هذه المشكلة بحاجة إلى حلّ كوني وليس إلى حلّ جزئي على مستوى المناطق.

*

ترى هل يمكن للعالم الغني أنْ يغضّ الطرف عن كل هذه المشاكل، عن الملايين التي تعاني من الجوع والفقر والتخلف الاقتصادي والاضطرابات السياسية وانعدام الحريات وعن الملايين العاطلة عن العمل... ثم ينعم هذا العالم بالاستقرار فعلاً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الكرة الأرضية تصغر بمرور الزمن، والمشكلة إذا تفاقمت في مكان فلا بدّ أنْ يعاني منها سكان العالم في كل مكان؟

إنَّ الكرة الأرضية تضغط ومشاكلها تكبر واضطراباتها تعمّ، ولا بدّ من نظرة مستقبلية لحل بؤر الاضطرابات، ومعالجة الأسباب وليس مواجهة النتائج.

ولا شك أنَّ مشكلة يمكن حلها اليوم قد تستعصي على الحل

غداً، بل إنَّ بعض الحلول التي تتراءى اليوم قد تصبح مشاكل بعد فترة من الزمن.

ولا ننسى أنَّ الوقاية دائماً خير من العلاج.

التعددية الحضارية

ثامناً ـ على الغرب أنْ يعتمد صيغة التعددية الحضارية على مستوى الكرة الأرضية، وعلى مستوى الدولة الواحدة، أيضاً.

وليس ثمة شك أنَّ عقلية التوحيد وفرض النمط الواحد إنَّما هي عقلية فاشلة، لأنَّ الحضارات أساساً لا تقبل الاستنساخ.

من هنا فمن الأفضل، بدل أنْ نجعل الحضارات تتواجه، ثم تتقاتل ثم نعتبر البقاء للأصلح؛ بدل ذلك الأفضل أنْ نتقبل التعددية ونحاول الاستفادة من حضارات الآخرين.

إنَّ الفروقات الثقافية لا يمكن إلغاؤها لا بالإكراه والقسر ولا بالترحيب والتشويق، لأنَّ اللّه هكذا خلق الناس أطواراً. فبدلاً من محاولة إلغاء الفروقات وتذويب الحضارات من الأفضل احترامها والتعلم منها.

لقد تعاون الأمريكيون مع اليابانيين خمسين عاماً منذ الحرب العالمية الثانية بالرغم من العداء الذي وقع بينهما إبّان الحرب، وبالرغم من انتصار الأمريكيين، إلّا أنَّ الاختلاف الثقافي كان جلياً بينهما منذ البداية واستمر حتى قيل إنَّه لا توجد روابط ثقافية بين اليابان وأمريكا في ظل غياب التراث المشترك والجذور الاجتماعية، غير أن أكثر حلقة تربط بينهما هي محبة كلا الشعبين للعبة البيسبول.

إنَّ تجربة أستراليا في هذا المجال ربما تكون تجربة رائدة بالرغم من أنَّه لم يمر عليها فترة طويلة من الزمن. فلقد انغلق هنالك عنصر

الأنكلوسكسون على نفسه فترة طويلة من الزمن، ومنع هجرة شعوب أخرى إلى تلك القارة، وكانت النتيجة غير مشجعة إطلاقاً، لا على المستوى الداخلي ولا على المستوى الخارجي. إلّا أنَّ طرح صيغة التعددية الحضارية أنعش الاقتصاد الأسترالي ونفع الشعوب التي هاجرت إليها من مختلف المناطق.

ومن الملفت للنظر أنَّ المشاكل والعنف والجريمة في أستراليا هي أقل من أيَّة دولة أخرى. فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ـ مثلاً ـ قد وقع فيها في عام ١٩٩٣ أكثر من عشرة آلاف جريمة قتل، فإنَّ أستراليا ـ ذات التعددية الحضارية ـ لم يقع فيها إلّا عشر جرائم قتل فقط.

وإذا أخذنا الفارق بين تعداد الشعب الأسترالي والشعب الأمريكي فلا بدّ أنْ يكون عدد جرائم القتل في أستراليا ألفين على أقل التقادير وليس عشر جرائم قتل فقط.

إنَّ السبب في ذلك هو القبول بالتعددية الحضارية في تلك القارة، بدل محاولة فرض نمط حياة واحدة على الناس.

حضور إنساني

تاسعاً ـ استبدال الحضور العسكري بالحضور الإنساني.

فإذا كنّا نتطلع إلى قرن قادم يترك وراءه كل مخلفات القرن الماضي، وهو قرن الحروب والاستعمار والصراعات الدموية، فلا بدّ من أنْ يستبدل الغرب حضوره العسكري بالحضور الإنساني.

ولا ريب أنَّ وجود القوة يمكن أنْ يكون عامل استقرار وسلام إذا استخدم من أجل أداء دور أكثر إنسانية من ذي قبل.

لقد كان الوجود العسكري ينظر إليه من قبل واضعي السياسة في

الغرب عموماً وفي أمريكا خصوصاً كعامل توازن واستقرار في مختلف المناطق. أو هكذا كان يتم تبريره، ولكن ثبت أنّه في كثير من الأحيان كان عامل توتر بمقدار ما كان عامل استقرار.

والآن حان أنْ يعطى للقوة دور إنساني بدل أنْ يكون لها دور استعماري.

ولا يخفى أنَّ الغرب يستطيع، بل من واجبه أن يلعب دور الرعاية في تنمية مختلف المناطق بدل أنْ يلعب - كما هو الآن - دور الوصاية. ولا شك أنَّ الوصاية مكلفة بينما الرعاية نافعة لكل الأطراف.

ويتطلب هذا الأمر التوقف عن سياسة التدخل من أجل توجيه الدول في المجالات المختلفة. لقد كان التدخل لتوجيه كل شيء فاشلاً على مستوى الدولة الواحدة كما رأينا في البلاد المتخلفة، وكان هذا التدخل من قبل الدولة المركزية لتوجيه الدول الأخرى أيضاً فاشلاً كما حدث في الاتحاد السوڤييتي.

وبلا شك فإنَّ ما فشل على مستوى الدولة سوف يفشل حتماً على مستوى الكون.

ففي السباق بين استراتيجية تقوم على التدخل في جميع جوانب الحياة، وأخرى تقوم على المبادرة الحرة والمنافسة، ثبت أنَّ الثانية سوف تكون هي الفائزة دائماً.

وهذا يصدق على الدولة الواحدة، كما يصدق أيضاً على الدول المتعددة.

فما هو صحيح في مكان، هو صحيح أيضاً في كل مكان.

وإذا كان هنالك درس مهم من دروس سقوط الاتحاد السوڤييتي فهو في فشل الدولة في توجيه الدول الصغيرة سياسياً واجتماعياً، كما يكمن، في فشل الدولة في توجيه تلك الدول اقتصادياً.

مات النظام القديم...

فهل تكتب الحياة للنظام الجديد؟

لقد سقط النظام القديم بكل رموزه، بما فيه رمزه الدولي... وآن الآوان للتفكير في أداة أكثر عدالة، وأنشط فاعلية، وأقوى إدارياً.

حتى لا ينتهي تأبيننا للنظام القديم الذي قام على أساس الحرب الباردة، إلى نعي للنظام الجديد الذي يُبشَّر به الآن، فلا بدّ من التفكير الجدي في أداة دولية عادلة تقوم بحفظ التوازن الدولي من جهة، وتكون مركزاً للتفاهم والحوار بين الشعوب من جهة ثانية.

لقد انتهى النظام القديم، وسقط بكل رموزه، بما في ذلك رمزه الدولي أي «منظمة الأمم المتحدة»، كما سقطت من قبل زميلة سابقة لها وهي «عصبة الأمم» التي عجزت عن منع قيام الحرب العالمية الثانية.

إنَّ أكثر من مائة حرب قد نشبت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وراح ضحيتها اثنان وعشرون مليون إنسان، وإنَّ الأمم المتحدة بدل أنْ تصبح عامل سلام و تفاهم كانت هي جزءاً من منطقة النفوذ والتجاذب خلال السنوات التي تلت انتهاء الحرب، وكان السبب في ذلك هو أنَّ منظمة الأمم المتحدة ولدت عاجزة، واستمرت كذلك.

من هنا فإنَّ هنالك حاجة ملحة إلى إعادة النظر في مجمل ما يرتبط بهذه المنظمة الدولية ورسالتها وأدواتها وما شابه ذلك.

وقبل الحديث عمّا يجب أنْ يكون عليه الأمر في هذه الأداة الدولية في المستقبل، لا بدّ من أخذ درس أساسي من سقوط عصبة الأمم.

لقد سقطت تلك المنظمة بسببين: عدم وجود إرادة حقيقية للدول الأقوى في الالتزام بمبادئها من جهة، وعدم امتلاك تلك المنظمة للأدوات اللازمة لفرض الإرادة الدولية في الأزمات العالمية.

ولكي نتجنب هذين السببين لا بدّ من إبعاد منظمة الأمم المتحدة عن تحولها إلى مجرد أداة بيد هذه الدولة أو تلك.

نعم... قد تكون الولايات المتحدة الأمريكية اليوم هي الأقوى، ومن ثم فهي قادرة على أن تُسَخِّر هذه المنظمة كما تريد. لكن من يدري غداً أية دولة تكون هي الأقوى؟

كذلك من الضروري إبعاد هذه المنظمة عن كونها منطقة نفوذ، كما لا بدّ من تغيير الأساليب القديمة، بل وحتى تغيير الكوادر الذين لا زالوا مشبعين بثقافة العالم القديم.

ولا بدّ أيضاً من إصلاح جذري في طريقة اتخاذ القرارات، ومسألة التمثيل الدولي في مجلس الأمن.

وبكلمة، لا بدّ من ثورة في نظام الأمم المتحدة وأدواتها وكوادرها.

ومن الجدير بالذكر هنا أنَّ أي مشروع كبير يحتاج إلى أمرين: الخيال الواسع والإرادة الصلبة.

ويبدو أنَّ المنظمة الدولية هذه تعاني من غياب هذين الأمرين معاً. فلا وجود لتصور طموح لدورها، ولا وجود للإرادة الصحيحة لإعطائها الأدوات اللازمة لتنفيذ دورها المطلوب منها. فهي منظمة تفتقر إلى الأفكار الخلاقة بمقدار ما تفتقر إلى التنظيم والمال والأدوات اللازمة.

وهذا يعني أنَّه لا بدّ من إخراج هذه المنظمة من الشبهات التي تحوم حولها، كما لا بدّ من إخراجها من العجز الذي تقع فيه.

طبعاً لا يكفي أنْ تكون المنظمة الدولية شعاراً تستخدمه هذه الدولة أو تلك، ولا يكفي ـ أيضاً ـ أن تكون مجرد منبر للتعبير عن الآراء. إذْ لا نعتقد أنَّ مشاكل العالم يمكن حلها عن طريق الاستمرار في هايد بارك دولي، حيث يصعد فيه الخطباء على المنصة ليقولوا ما يريدون، أو ما يريدون أنْ يسمعه أعضاء هذه المنظمة.

وهذا الأمر يتطلب الإجابة على سؤال أساسي، وهو: ما هي حدود الأمم المتحدة،؟ وما هي أهدافها؟ وماذا سيكون عليه شكل تدخلاتها؟ وما هي المعايير التي ستضبط كل ذلك؟

وقبل ذلك لا بدّ من الإجابة على السؤال التالي: ما هي حدود السيادة لكل دولة؟

لا بدّ من الإصلاح

إنَّ صنع عالم جديد خال من المشاكل والحروب والصراعات والنزاعات، تصور خيالي قد لا يتحقق في أي يوم من الأيام لأنَّ طبيعة البشر تبقى ذاتها، وكما يخطىء الأفراد كذلك تخطىء الأنظمة، وكما تخطىء الأنظمة كذلك تخطىء الشعوب.

من هنا لا يمكن تصور عالم غير مضطرب، وإنّما لا بدّ من السعي لحل الخلافات قبل تفاقمها، ومنع الحروب قبل نشوبها، ومحاولة حماية المبادىء الأولية لحقوق الإنسان، قبل خرقها.

وهذا يتطلب المبادرة والمحاولة لإصلاح الأداة الدولية هذه بشكل مستمرّ حتى تكون أكثر فاعلية وتأثيراً في الأحداث، وذلك بوضعها في الاتجاه الصحيح.

إنَّ الاختلاف مسألة واقعية ومشروعة، ولكن لا بدّ أنْ نبقي الاختلاف في حدود الاختلاف وأن نمنعه من أن يتطور إلى حرب بمقدار ما يمكن، كما لا بدّ من تعميم الخيرات بالحدّ الأدنى، ومحاولة إعطاء الدور لكل دولة أو لكل منطقة بمقدار حجمها لا بمقدار قوتها.

ولو نظرنا إلى العالم نظرة سريعة فإنَّنا سنجد أنه يتشكل من مجموعة تكتلات؛ فهنالك الولايات المتحدة الأمريكية بقوتها العسكرية والاقتصادية وحضورها السياسي، وهنالك كتلة أوروبا التي تحاول، بالرغم من تعثرها المستمر، أنْ تحقق توحيد شعوبها في كتلة واحدة، وهناك النصف الشرقي الثلاثي من أوروبا بكتلتها البشرية التي تعد حوالى ٤٠٠ مليون ساكن، وهنالك الهلال الإسلامي الذي يمتد من الصين إلى المغرب، وهنالك روسيا بقوتها العسكرية الجبارة وعدد سكانها الكبير، وهنالك الهند والباكستان...

إذاً هنالك تكتلات وهنالك شعوب، بعضها كبير بالعدد، وبعضها كبير بالاقتصاد، وبعضها لا زال يتعثر كما هو الحال في أمريكا اللاتينية بالذات البرازيل والأرجنتين...

وإذا كان لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار هذا التغيير الذي حدث في موازين القوى، خلال نصف القرن الماضي من بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فلا بدّ من تغيير يأخذ بعين الاعتبار كل الوضع الدولي كقاعدة أساسية لأي إصلاح لقانون التمثيل في مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة.

وهذا يعني أنَّه إذا ما رغبت هذه المنظمة في حفظ الأمن في النظام العالمي الجديد فإنَّ من أولوياتها أن تحقق التعادلية التمثيلية للكتل الكبرى؛ وهي التمثيلية المفقودة في شكلها الحالي.

فإذا كان لا بدّ من الإصلاح، فإنَّه لا بدّ من التغلب على الأهواء

والميول الأنانية للدول التي لها حق النقض، (الڤيتو)، عبر إشراك الآخرين، ورفع التمثيل من خمسة إلى خمسة عشر أو على الأقل إلى عشرة أصوات.

وهذا من شأنه أنْ يكون أداة فعالة في تنفيذ سياسة عالمية أكثر اتساقاً وانسجاماً.

ولعلّ أهم شيء في ذلك، أنَّ الدولة التي يعطى لها حق النقض لا بدّ أنْ يكون لها تأثير في محيطها الجغرافي والثقافي والاقتصادي، وكمثال على ذلك يمكن إعطاء مصر مقعداً دائماً في مجلس الأمن باعتبارها تمثل مجموعة الشرق الأوسط، أي جامعة الدول العربية.

كذلك يمكن إعطاء معقد آخر للبرازيل ممثلة لجنوب القارة الأمريكية، وأيضاً نيجريا عن التكتل الأفريقي، والهند عن جنوب آسيا، واليابان عن مجموعة بلدان جنوب شرق آسيا...

ولا بدّ من ضمان الأمن بداخل هذه المنظمة، وتقاسم مهمة الاستقرار، ودفع هذه الأداة الدولية إلى أن تقوم بمهمات أكبر تتمثل في صياغة الاتفاقيات الجماعية، والاهتمام بمشاكل الشمال والجنوب، والحد من انتشار الأسلحة ذات الدمار الشامل، وضمان تنفيذ المعاهدات الأمنية والتجارية وتلك التي تتعلق بأخلاقيات الطب وتلوث البيئة وما شابه ذلك.

إنَّ القفز إلى القرن الواحد والعشرين بروح جديدة غير معطوبة بالصراعات وغيره مثقلة بذنوب الماضي يتطلب تغييراً أساسياً في تمثيل الإرادة الدولية، والاهتمام بالعصب الرئيسي لهذا التمثيل، أي مجلس الأمن، لإخراجها من أزماتها الداخلية، ولإعطائها دوراً أكثر فاعلية، ولجعل التمثيل في داخلها أكثر عدالة.

وبكلمة فإنَّ هذه الأداة الدولية بحاجة إلى الإصلاح الدائم، ما دمنا

نريد لها الاستمرار في السير قدماً بحيث تنفع البشرية جمعاء.

وكما أنَّ السيارة بحاجة إلى الإصلاح الدائم وإلّا أُصيبت بالعطب كذلك فإنَّ سيارة الأمم المتحدة بحاجة إلى مثل هذا الإصلاح... فقدر المنظمة الدولية هو الإصلاح، أو الانهيار...

الثقافة رسالة الأمم لا بضاعتها الفاسدة!

ليست الثقافة مجرد بضاعة، لكي تُصدّر منها الشعوب أسوأ ما عندها... الثقافة رسالة الأمم، ولا بد أن تُصدّر منها أحسن ما لديها.

إنَّ هنالك دعوات من قبل بعض الغلاة لتصدير الثقافة الغربية إلى العالم، بل وإجبار كافة الدول على الذوبان فيها.

والبعض يرى أنَّ النموذج الأفضل إنما يتمثل في الثقافة الأمريكية على أساس أنَّها قمة الحضارة الغربية.

غير أنَّ الحقائق على الأرض تثبت أنَّ أمريكا الواقعية هي غير أمريكا كما تظهر في أفلام السينما والتلفزيون، التي ترسم صورة خيالية لا تمت إلى الواقع بصلة. فالازدهار الاقتصادي في أمريكا لم يمنع الجريمة، بل أعطاها دفعة قوية لكي تعم وتنتشر، والرفاهية خلقت مجتمعاً أنانياً وليس مجتمعاً إنسانياً، كما أنَّ الشعارات البراقة لم تمنع نمو العنصرية بأشكالها المختلفة في هذا المجتمع.

إنَّ هنالك مشاكل حقيقية في داخل المجتمعات الغربية بشكل عام، وفي داخل المجتمع الأمريكي بشكل خاص، بحيث تمنع من إمكانية تصدير أمريكا لثقافتها بشكلها الحالي.

وإنَّ كل الأدلة تشير إلى أن الحضارة الأمريكية تعاني من أزمة حقيقية في كل جوانبها الهامة.

وفي ما يلي بعض الأدلة على ذلك:

إنَّ الجريمة في نمو مستمر في المجتمع الأمريكي، فمثلاً بلغت جرائم العنف التي ارتكبت باستخدام الأسلحة النارية في عام ١٩٨٧ وحدها ٦٤٠ ألف جريمة.

كما بلغ عدد ضحايا العنف في عام ١٩٩٢ حوالى ١٣٠٠٠ شخص. ومع وجود ٦٦ مليون قطعة سلاح بأيدي الأمريكيين فمن الصعب التنبؤ بما سيؤول إليه المجتمع الأمريكي خلال السنوات القادمة.

ويؤكد البعض أنَّ المجتمع الأمريكي قد ينهار ليس بفعل عدو خارجي، وإنَّما بفعل الجريمة. فمثلاً هنالك طبقة من الأشرار تتحكم في المجتمع في المدن الكبرى جعلت الحياة فيها بشكل لا يطاق، بالإضافة إلى أنَّ معدل ارتكاب الجريمة وبالذات الجرائم الكبرى مثل القتل والسرقة المسلحة وما شابه ذلك في أمريكا هو أعلى معدل في العالم. فمثلاً قتل من الأمريكيين بالرصاص في حوادث الإجرام عام ١٩٩٣ أكثر مما قتل في حوادث السير. فقد قضى أربعون ألف ومائتان وثلاثون أمريكياً قتلاً في ذلك العام. ويقول الخبراء إنَّه لو لم تتَّخذ الإدارة الأمريكية إجراءات عاجلة لكان هذا العدد ارتفع إلى ٣٥٠ ألف شخص في العام الواحد وهو عدد يزيد بنسبة سبع مرات عن عدد القتلى الأمريكيين خلال حرب ڤيتنام.

وفي مجال المخدرات نجد أنَّ استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية للمخدرات أصبح مساوياً لاستهلاك دول العالم مجتمعة، بالرغم من أنَّ عدد سكان الولايات المتحدة لا يتجاوز واحداً من عشرين من سكان العالم.

وتقول الإحصائيات المؤكدة أيضاً إنَّ قيمة التعامل بالمخدرات في الولايات المتحدة تساوي قيمة التعامل في تجارة السيارات؛ أي ٥٠٠ مليار دولار سنوياً.

ولقد باتت القدرة على السيطرة على توزيع المخدرات معدومة إلى درجة أنَّ المسؤول الأول عن مقاومة المخدرات ومواجهتها لمدة عشر سنوات، كتب كتاباً أعلن فيه العجز عن إمكانية السيطرة على المخدرات، واقترح على الإدارة الأمريكية بأنْ تجعل استخدام المخدرات أمراً قانونياً، لكي تتمكن الحكومة على الأقل من تحديدها، بعد أن عجزت عن السيطرة عليها.

أما في مجال الصراعات الداخلية فإنَّنا نجد تزايد التناقضات في المجتمع الأمريكي بين الأغنياء والفقراء، وبين البيض والملونين، في حين أن اضطراب روحية الشباب الأمريكي لم يخفّ بل زاد خلال العقد الماضي، كما أنَّ العائلة الأمريكية تستمر في التفكك حيث إن ٥٠٪ من الزيجات الرسمية تنتهي إلى الطلاق، وأصبحت الرابطة العائلية ـ كما يعرفها أهل العالم والتي هي الأساس للرابطة الاجتماعية الأوسع ـ مبددة وزائلة نوعاً ما.

فالشباب مضطرب وحائر، ولذلك يطلب المخدرات وينجر إلى مغامرات جنسية تضعفه أو يدخل في عالم الجريمة. وبات من المألوف جداً وجود الفتيات القاصرات اللواتي لا تزيد أعمارهن عن ١٢ عاماً ولديهن أطفال غير شرعيين. كما بات من المألوف أنْ يقتل شباب من ذوي خمسة عشر عاماً زملاءهم في المدرسة، وكذلك بات من الشائع أنْ يموت شباب لا تتجاوز أعمارهم السابعة عشرة بمرض الإيدز، أو ينتحرون.

وبكلمة، فإنَّ هذه الدولة العملاقة للمدى الطويل، لم تخلق ثقافة روحية توازي بحجمها وبعمقها وبنيتها التحتية الثقافة الجسدية والمادية.

إن البعض يظن أنَّ بناء الأمبراطورية لا يحتاج إلّا إلى قوة السلاح وقوة المال.

غير أنَّ كلاً من الأمبراطوريتين الرومانية والبريطانية لم تكن تستند في حكمها إلى السلاح وحده، بل كانت تستند أيضاً إلى حضارة حقيقية وإنْ كانت تلك الحضارة تحمل في داخلها بذور فنائها، لأنَّها كانت حضارة إمبريالية.

وربَّما كانت هذه الحضارة مهمة أكثر في نهاية المطاف من الناحية السياسية وليس من الناحية العسكرية.

ولا يغيب عنا أنَّ السيطرة الرومانية استندت إلى حضارتها الروحية أكثر من استنادها إلى الجيوش الرومانية.

فقط أمبراطوريات قصيرة العمر، مثل أمبراطورية جنكيز خان استطاعت أنْ تعيش على أسنَّة الرماح، من دون أنْ يكون لديها نظام حضاري شامل يواكب ذلك.

والغريب في النموذج الأمريكي هو أنَّه بعد فترة طويلة جداً من الهيمنة صارت بنيته الروحية هشة إلى درجة بعيدة، حتى أنَّ البعض يرى أنَّ الحضارة الأمريكية تتلخص في مجموعة من الموديلات، والعادات المعيشية في الأكل وشكل اللباس والسينما والجاز والروك إندرول... وهذا هو كل ما اجتاح العالم كنموذج لأمريكا، بينما هي مجرد هوامش حضارية واهية، إنْ لم تكن مجرد آفات للحضارة.

من هنا فإنَّه إن لم تواكب القوة الغربية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص، قيمٌ أكثر إيجابية، وطرق تفكير أكثر عمقاً، ونظرة فلسفية إيمانية حقيقية، فإنَّ حضارة أمريكا ستشبه الوجبة السريعة الأمريكية التي تستهلك بسرعة، وتمضغ بسرعة، وتفرغ بسرعة أيضاً.

وبالتأكيد، فإنَّ الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية لا

يمكن أنْ يفرض حضارة يشك في دوامها، على البشرية التي تتطلع دائماً إلى الأفضل.

ولا بدّ من القول هنا إنَّ القرن الواحد والعشرين ربما لن يشهد هيمنة أمريكية إلى الأبد، بل اضمحلالاً أمريكياً. إذ ما هو الإرث الحضاري الأمريكي اليوم حتى نتحدث عن غد؟

وهل تستطيع الإشارة إلى شيء يُشبع إنسانية الإنسان ما عدا بالطبع بعض أفلام الجنس وبناطيل الجينز والموسيقى الصاخبة وبعض الأغاني التي عرضها الأمريكيون للعالم بالإضافة إلى قناني الببسي كولا وسفن آب وما شابه ذلك؟

إنَّ البعض حينما يتحدَّث عن نفوذ أمريكي فهو يقصد سلسلة تقاليد وطرق تفكير بالية تماماً لأشكال سلوك ضحلة وسطحية، أي الحديث في الواقع عن الموضة، وليس عن حضارة.

فالتأثير الثقافي الأمريكي في العالم يعبر عن نفسه في الحقيقة بالسطحية، حيث إنَّ العالم يقلد الموضة الأمريكية في مجالات معينة، على حدّ التعبير المشهور لديغول، هذه المجالات هي ذات نفس قصير جداً.

فإذا تساءلنا: ماذا أورثتنا اليونان التي فرض الإسكندر الأكبر حضارتها على العالم القديم؟

فإنَّ الجواب يأتي: كنوزاً من المعرفة البشرية.

وإذا تساءلنا عما أورثته الحضارة الإسلامية، فإنَّ الجواب يأتي: الكثير من الكنور العلمية والروحية التي يستحيل حصرها.

وإذا تساءلنا عما أورثته فرنسا نابليون في أوروبا، فالجواب يأتي: نبوءة الثورة الكبرى.

وإذا تساءلنا: ماذا حملت الأمبراطورية البريطانية إلى أقصى أرجاء العالم؟ فالجواب يأتي: الديموقراطية.

لكن ما الذي تحمله الأمبراطورية الأمريكية اليوم؟

الجواب: نماذج من الغنى المادي، والملذات المحدودة وبعض الموضات!

وماذا بعد؟

إنَّ واقع الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية يجعل الشعور بالرسالة لدى الأمريكيين شعوراً ضعيفاً، وهذا هو مكمن الضعف في هذه الحضارة.

لقد سقطت روما أمام البرابرة عندما بلغ انحطاطها الحضاري درجة كبيرة، إلى حدّ أنَّه لم يبق للقياصرة والشيوخ الإرادة للصمود في وجه عدو كان أقسى منهما وأشد صلابة.

وبريطانيا ـ أيضاً ـ انهارت أمبراطوريتها بعد أنْ أصيبت بمرض الشيخوخة إلى حدّ أنَّه لم يعد لدى زعمائها القوة النفسية للمحافظة على نبوءاتهم.

والولايات المتحدة تتقدم بسرعة نحو اللحظة التي يخشى أنْ يقوض فيها فقرها الحضاريُّ قوّتَها السياسيةَ والماديةَ إلى النقطة التي ينهار فيها المبنى كله، ولن يبقى لقوى التفتيت التي تعمل من الداخل طوال الوقت مهمة كبيرة لإنجاز ذلك.

ومن هنا فعلى الغرب أنْ يقوم بدور تجديدي داخلي هو أعمق وأهم من كل أدواره الخارجية. فقبل أنْ يفكر قادته كيف يمارسون دور القيادة في الخارج، يجب أنْ يتساءلوا: كيف يحسنون أوضاعهم الداخلية حتى لا ينهار عليهم السقف وتموت حضارتهم وهي في عز شبابها بالسكتة القلبية أو الانفجار في الدماغ، كما حدث للاتحاد السوفييتي؟

إنَّ أوضاع الحضارات لا تختلف كثيراً عن أوضاع الإنسان. فكما

أنَّ السكتة في الدماغ تأتي كنتيجة لزيادة الكلسترول أو زيادة السكري أو ارتفاع ضغط الدم، فمن يُرِدْ تجنب ذلك فلا بدّ أنْ يحافظ على مستوى منخفض من ذلك كله؛ كذلك الأمر بالنسبة إلى الحضارات؛ فالانحلال الخلقي مثل الكلسترول، وأداء دور ظالم خارجي مثل زيادة السكري، وزيادة التهالك على القضايا المادية مثل ارتفاع ضغط الدم، والتنافس على جني أكبر الأرباح في التعامل مع العالم إنَّما هو بمثابة الفيروسات التي تفتك بالإنسان مثل فيروس الإيدز.

وإذا كانت تلك هي مشكلة كبيرة يواجهها الغرب عامة، وأمريكا خاصة، فالحل ليس مستحيلاً وإنَّما هو في متناول اليد، ويتلخص في التفاعل مع الحضارات الأخرى وتجنب تلك الأمراض القاتلة التي قضت على أمبراطوريات سابقة، واكتشاف تلك الأمراض ليس صعباً، إذا توفرت إرادة صادقة لتجنب الإصابة بها، أو وجد التصميم على معالجتها بعد ذلك.

التاريخ بين النهاية والاستئناف

على سبيل التقديم

٧

إستشراف المستقل

١١

زعامة العالم

٣٥

المشاركة العالمية في حلّ مشاكل الأرض

٤٩

في المسألة الحضارية:
ولادة قيصرية أم ولادة طبيعية

٥٩

في سبيل بيت كونيّ مشترك

٦٩

قضية الشرق الأوسط

٧٧

درس يوغسلافيا القاسي

٩١

في التعامل الغربي مع العالم الإسلامي

٩٩

ضرورة المصالحة بين السياسة والقيم الأخلاقية

١٣٧

مات النظام القديم...
فهل تكتب الحياة للنظام الجديد؟

١٥١

الثقافة رسالة الأمم لا بضاعتها الفاسدة!

١٦٥

إن المشكلة في العالم الإسلامي لا تكمن في وجود حركات أصولية تطالب بالتغيير، وإنَّما المشكلة الجذرية هي وجود أوضاع سياسية غير متناسبة مع تطلعات الشعوب، أي وجود الظلم والديكتاتوريات من جهة، ووجود الفقر والعوز من جهة أخرى.

والذين ينشدّون إلى الإسلام ويعتبرونه حلاّ لمشاكلهم إنما يفعلون ذلك لأنَّهم يجدون الأمثلة المشرقة في تاريخهم، حيث كان المسلمون متمسكين بدينهم، وهم سادة أهل العالم.

من الأفضل إذاً مجاراة هذا الانبعاث، والتفاعل الحضاري معه بدلاً من مجابهته؛ فمجابهته، مباشرة أو عبر تأييد الحكومات المناهضة له، لن تؤدي إلاّ إلى التعجيل بانتصاره...



ISBN: 2-910355-55-1